دراسات
في التنمية الاقتصادية

الدكتور عبد اللطيف مصطيفى
الدكتور عبد الرحمن سانية



دراسات
في التنمية الاقتصادية

دراسات
في التنمية الاقتصادية

الدكتور عبد اللطيف مصطيفى

الدكتور عبد الرحمن سانية



الطبعة الأولى : 1435 هـ / 2014م

عنوان الكتاب : **دراسات في التنمية الاقتصادية**

تأليف : د. عبد اللطيف مصطيفى ود. عبد الرحمان بن سانية

عدد الصفحات : 360 صفحة

قياس : 17X24

صف وإخراج : غنى الرّيس الشحيمي

الناشر : مكتبة حسن العصرية

العنوان : بيروت - كورنيش المزرعة - بناية الحسن سنتر - بلوك2 - ط4

هاتف خليوي : 009613790520

تلفاكس : 009611306951 - 009617920452

ص. ب. : 6501 - 14 - بيروت - لبنان

الترقيم الدولي : 2 - 56 - 561 - 9953 - 987

E-mail: Library.hasansaad@hotmail.cpm

Printed in Lebanon 2014 طبع في لبنان

مقدمة

يشكل اقتصاد التنمية فرعاً اقتصادياً حديثاً برز مستقلاً عن باقي الفروع الأكاديمية لعلم الاقتصاد في الخمسينيات من القرن المنصرم، مع بروز ظاهرة التخلف التي طالت – ولا تزال - اقتصاديات الدول النامية، لاسيما في الفترة التي أعقبت التحرر من الاستعمار، هذه الظاهرة التي تتميز بانتشار مظاهر التأخر في شتى مجالات التنمية، من استفحالٍ لمظاهر الفقر، وضعف في الأداء الاقتصادي، واختلال مؤشرات التوازن الكلية، وتمادي اتساعِ الفجوة بينها وبين الاقتصاديات المتطورة، في ظل العولمة ونشاط التكتلات الاقتصادية بين الدول الكبرى، والتسارع الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

إن النقطة الرئيسية التي تدور حولها الدراسات التنموية هي البحث عن الآليات والاستراتيجيات الكفيلة ببعث قوى النمو داخل اقتصاديات البلدان النامية، مما يحقق ازدهارها الاقتصادي واستمرار التنمية فيها بشكل ذاتي متجدد. واعتبارا أن التنمية عملية حضارية شاملة ومعقدة تتداخل فيها جوانب متعددة، فإن اقتصاد التنمية يشكل ملتقى للعديد من التخصصات العلمية، ويتنوع فيه الطرح والأفكار في معالجة القضايا التي يدرسها.

ويهدف هذا الكتاب إلى تقديم مبادئ ومنطلقات أساسية في هذا الفرع العلمي، من خلال خمسة فصول:

- يتطرق الفصل الأول إلى مفهوم التنمية وما يرتبط به من متعلقات، كضبط مفهومها ومراحل تطوره، وبيان خصائصها وجوانبها وأهدافها ومحدداتها وأركانها، وكذا أركانها ومؤشرات قياسها.

- ويهتم الفصل الثاني بعرض أهم النظريات التنموية، ومختلف السياسات التي طبقت كحلول للخروج من التخلف في الدول النامية، مع تقديم تقييم عام لهذه النظريات والسياسات التنموية.

- وفي الفصل الثالث تعرضنا لمختلف النقاشات العلمية التي تمس بعض القضايا الأساسية في اقتصاد التنمية، كالتعليم، والعلاقة بين السكان والتنمية، والزراعة، ودور الدولة في الاقتصاد، واقتصاد المعرفة، والتنمية المستدامة .....الخ.

- وخصصنا الفصل الرابع لقضية تمويل التنمية الاقتصادية وبيان مختلف الجوانب المرتبطة به.

- أما الفصل الخامس فقد تطرقنا فيه إلى مجموعة الدول النامية، ببيان مفهوما وتصنيفاتها، وخصائصها العامة، مع بيان التفاوت التنموي بين دول هذه المجموعة، وكذا مختلف العوائق التي تقف وراء تأخرها الاقتصادي.

فصول الكتاب

الفصل الأول

التنمية: المفهوم والمتعلقات الأساسية



تمهيد

التنمية مفهومٌ لقي جدلاً واسعاً وحيزاً كبيراً من النقاش في الدراسات الاقتصادية باعتباره يمثل محصلة الجهود المبذولة لتحقيق رفاهية الإنسان، وإن الحديث عن هذا المفهوم المعقد يقتضي الحديث عن الجوانب المختلفة المتعلقة بها وأهمها:

- المقصود بهذا المفهوم مع بيان خصائصه
- محددات التنمية الاقتصادية مع منافعها وأعبائها
- أركان عملية التنمية
- تهيئة الإطار الملائم للتنمية
- كيفيات قياس التنمية الاقتصادية.

أولا: ضبط مفهوم التنمية الاقتصادية وبيان خصائصها

I- تعريف التنمية الاقتصادية

التنمية لغة من النماء وهو الزيادة والكثرة، وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه

اصطلاحا: اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم ولا نكاد، نحصل على تعريف متفق عليه بين الباحثين ويعود السبب في ذلك لعدة أمور:

✓ كل باحث يعرفها انطلاقا من الايديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه لذلك اختلفت النظرة إلى التنمية بين المفكرين الرأسماليين، والمفكرين الاشتراكيين، ومفكري الاقتصاد الإسلامي.[1]

---

[1] ابراهيم العسل، التنمية في الإسلام: مفاهيم، مناهج وتطبيقات، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص: 14.

- ✓ مفهوم التنمية مفهوم نسبي متغير المحتوى في الزمان والمكان: فبالنسبة لعنصر الزمان فإن مستوى التطور الذي يسمح بالحكم على بلد ما بأنه متقدم اقتصاديا يتغير كلما مرت فترة معينة من الزمن، حيث نجد مثلا أن المستوى الذي بلغته الدول المتخلفة اليوم أعلى منه في الدول المتقدمة قبل 50 سنة، وبرغم ذلك هي متخلفة بمقاييس اليوم. أما بالنسبة للمكان فإن لكل بلد خصائصه المتميزة اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا ومؤسساتيا، لذلك من الصعب إعطاء تعريف موحد ودقيق لمستوى التنمية المنشود.[1]
- ✓ الخلط بين مفهوم التنمية والمفاهيم القريبة منه، لاسيما مفهوم النمو الاقتصادي (croissance économique)، حيث ظلت التنمية لمدة طويلة تنحصر في مفهوم ضيق هو النمو الاقتصادي، ومن التعريفات في هذا الشأن التعريف التالي:

"التنمية هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان".[2] فهذا في الحقيقة هو مفهوم النمو الاقتصادي وليس التنمية الاقتصادية.

إن الحقيقة التي وصل إليها الفكر التنموي أن التنمية مفهوم معقد تتشابك فيه جوانب وعلاقات متعددة، وهي تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل

---

[1] Matouk BELATTAF, économie du développement, ed. office des publications universitaires (OPU), Alger, 2010, p: 34.

[2] فؤاد عبد المنعم أحمد، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها، ط1، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، 2001، ص: 51.

المؤسسية والاجتماعية والإدارية وحتى العادات والمعتقدات.[1] وبالتالي فإن تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة أن هذا البلد قد حقق تنمية اقتصادية، إذ يمكن أن يحدث هذا النمو دون أن ترافقه تغيرات هيكلية في الاقتصاد، كما هو الحال في الدول الأقل تقدما التي كانت خاضعة للاستعمار وحصلت فيها معدلات نمو مرتفعة جدا بسبب توسع الصادرات دون أن ينسحب على القطاعات الأخرى، مما جعل الفوائص المحققة لا تسبب تغيرات في هياكل الإنتاج في تلك الدول، ومثال على هذه الحالة الدراسة التي قام بها الاقتصادي Robert Clawer, 1966 بعنوان "النمو بدون تنمية" والتي أشارت إلى أن النمو لا ترافقه دائما تغيرات هيكلية مما يجعل النمو محدودا وقد لا يستمر طويلا.[2]

وبالنتيجة، فإن النمو الاقتصادي عنصر مهم من عناصر التنمية الاقتصادية ولكنه غير كاف، وهو فقط وسيلة لخدمة غاية ولا يمكن اعتباره أبدا غاية في حد ذاته، لذلك ركز المفكر Amartya Sen بمناسبة حصوله على جائزة نوبل عام 1998 على ضرورة تجاوز دراسات التنمية مسألةَ معدلات الدخل المنخفضة إلى التركيز على أربعة عوامل كبرى تشكل حجر الزاوية في "المستوى المعيشي الأدنى المقبول":[3]

- الاختلافات الشخصية كالعمر، العجز،...
- تنوع البيئات، حيث أن العيش في بيئة خاصة (حارة أو باردة) يتطلب نفقات مختلفة بالنسبة للسكن واللباس والوقود ...

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:36.

[2] نفس المرجع، ص: 39.

[3] Dwight H. Perkins et autres, économie du développement, 3eme ed., de boeck, Paris, 2008, pp : 60-61.

- تغير المناخ الاجتماعي (النزاعات، الآفات، ...)
- تنوع الحرمان النسبي.

إن الحقيقة المشار إليها بخصوص تعقد مفهوم التنمية وشموله لجوانب عدة كان وراء تطور التعاريف المعطاة لهذا المفهوم، وهو ما يلحظ في التعاريف المتتابعة التي اعتمدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لهذا المفهوم، حيث ربطه في البداية بضرورة وجود نمو اقتصادي وذلك في تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 1991، ثم ركز في مرحلة لاحقة على التأكيد على تحسين الحياة المادية مع وضع مؤشرات كمية لقياسها، مع ضرورة أن يرافق ذلك مراعاة حقوق الإنسان في المشاركة والحرية السياسية والعدالة في توزيع ثمار التنمية بين الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة، في سيرورة مستمرة تضمن الترقي من نقلة نوعية إلى نقلة نوعية أخرى في إطار تصاعدي مترابط حتى تصبح عملية التنمية تلقائية إلى حد كبير كما هو الحال في الدول المتقدمة.[1]

ويرى الدكتور أسامة عبد الرحمان -وهو الرأي الذي يتفق عليه كثير من الكتّاب- أن مفهوم التنمية أشمل بكثير من ذلك، فليست التنمية مجرد تحسين للأحوال المعيشية ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطور والنماء والارتقاء، تتداخل فيها أبعاد عديدة متفاعلة ومتشابكة مع بعضها البعض، إذ لا يمكن تصور حدوث تنمية في بعد أو محور واحد دون بقية المحاور والأبعاد، فلا يمكن تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو ثقافي أو تقني. ويخلص من ذلك إلى تعريف التنمية بأنها: " عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية

---

[1] أسامة عبد الرحمان ، تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو 1997، ص ص: 15-16.

وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه".[1]

إذن الأمر الجوهري في التنمية حدوث تغيرات جذرية ذات امتداد واسع للعديد من الميادين تكون لها آثار إيجابية على تقدم المجتمع وازدهاره، لذلك من التعاريف المختصرة والشاملة التي يمكن أن نوردها أيضا التعريف التالي:

" التنمية هي الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي".[2]

II- تمييز مفهوم التنمية عن المفاهيم المشابهة

كثيرا ما يقع الخلط بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم القريبة منه، وفيما يلي تمييز موجز بينها:

1. التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:

تطرقنا في المطلب السابق إلى جوهر التمييز بين هذين المفهومين، ونلخصه هنا مع إضافات كالتالي:[3]

---

[1] المرجع السابق، ص: 16.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص: 122.

[3] انظر في ذلك:

- طلعت السروجي، التنمية الاجتماعية، مركز نشر و توزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2002، ص:51.
- ماجد مالك الرزامي، التنمية البشرية والأمن القومي العربي- دراسة حالة دول الخليج العربي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، (غ م)، 2009، ص ص : 15-16
- Croissance, développement et changement social, fiche de cours téléchargée sur www.studyrama.com

- النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما، بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجالات.
- النمو عملية تغيير تلقائية بينما التنمية جهد هادف وإرادي مقصود.
- النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية.
- يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي، بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم أشمل من النمو يترجم تغييرات متعددة اجتماعية، ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية وسياسية، فإنها تحتاج إلى معايير متعددة الأبعاد (مثل مقياس التنمية البشرية الأشهر والأبسط مثلا).

2. التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي:

أصل "التطور" تقدم الاقتصاد نحو أهداف محددة مسبقا، وبذلك فهو مفهوم يشير إلى التغيير والحركة، ولكنه غالبا ما يستعمل للتعبير عن الحالة الاقتصادية (أو الاجتماعية أو غيرها لأن مفهوم التطور لا يختص بالمجال الاقتصادي) لبلد ما أو قطاع ما بعد مرور فترة زمنية معينة (مثلا التطور من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث)، وكأن التطور معيار للتقييم.

بذلك فهو غير مرادف للنمو، إذ يمكن ان يحدث تطور في المجال الصناعي ولكنه بوتيرة أقل من تزايد السكان مما يعني عدم وجود نمو، كما أنه غير مرادف للتنمية إذ يمكن أن يحدث تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتغييرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية هذا التطور.[1]

---

[1] انظر: مصطفى زروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، (غ م)، 1999-2000 ، ص ص: 10-11

- Matouk BELATTAF, op. cit., pp: 38-39.

3. التنمية الاقتصادية ومفاهيم أخرى

بقي أن نشير إلى الفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم الأخرى غير النمو والتطور الاقتصادي، وهي:[1]

- **التنمية والتغيّر:** التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم، فقد تتغير الأشياء إلى السالب، بينما تهدف التنمية إلى إحداث تغير نحو الأفضل.
- **التنمية والتقدم:** لا يشير "التقدم" إلى الحركة في العملية التنموية بل إلى المرحلة النهائية التي تستهدفها.
- **التنمية والتحديث:** ينصرف مفهوم التحديث إلى جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية (تجهيزات تكنولوجية، سلع وأنماط استهلاكية...)، وهو لا يشير في الحقيقة إلى حدوث تنمية، لأن نظريات التحديث ظلّت أسيرة النموذج الغربي متجاهلة الخصائص المميزة للمجتمعات النامية.

III- تطور مفهوم التنمية.

لقد تغير مفهوم التنمية عبر مراحل مختلفة من مفهوم يعتمد على معدل النمو إلى مفهوم أكثر شمولا يشير إلى التنمية بشكل أوسع:[2]

---

[1] صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري – قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مع مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعات المحلية، جامعة باتنة، يومي 12-13 ديسمبر 2009، ص ص:4-5.

[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي، محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النشر مجهولة، القاهرة، 2006/2007 ، ص ص : 55- 83.

وقد استند المفهوم التقليدي للتنمية إلى النظرية المادية الاقتصادية للتنمية، وهي التي ترتكز على زيادة الإنتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات التي تتوقف على حجم المدخرات المحلية والقروض والمساعدات الأجنبية ويرجع ذلك إلى كل من هارود ودومار، ثم يأتي بعد ذلك روستو w.rostow الذي أوضح بشكل صريح أن التنمية ليست إلا مرادفا للنمو الاقتصادي السريع، و يرى روستو أن المجتمعات المتخلفة تمر خلال عملية النمو بخمس مراحل وهي (المرحلة التقليدية، مرحلة التمهيد للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج الاقتصادي، ومرحلة الاستهلاك الوفير) و بذلك يدخل الاقتصاد مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.

ولقد أخذت الدول النامية المفهوم التقليدي للتنمية عن الدول المتقدمة وطبقته خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وتبنّت المفهوم رغم اختلاف الظروف والمشكلات الاقتصادية، لكن ذلك لم يخدم التوجهات التنموية في تلك الدول، الأمر الذي أدى بالفكر الاقتصادي إلى الاهتمام المتجدد بأبعاد التنمية.

وقد ظهرت في السبعينات من القرن الماضي اقتراحات تركزت على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد، وعلى ضرورة أن تكون استراتيجيات التنمية الشاملة لا تقتصر على الجوانب المادية فقط وإنما تتضمن بالقدر نفسه الجوانب الاجتماعية وخاصة العنصر البشري، وضرورة إدماجه في مفهوم التنمية الاقتصادية، وأشعلت تلك الاجتهادات فكرة جديدة فيما سمي "البحث عن استراتيجيات التنمية البديلة".

ولقد تطور مفهوم التنمية خلال عقد الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وبرزت مفاهيم أخرى للتنمية حددت أهم أوصافها ومحدداتها وهي:

- مفهوم التنمية البشرية.

- مفهوم التنمية المستدامة.

- مفهوم التنمية المستقلة.

- الإطار الشامل للتنمية الذي طرحه البنك الدولي عام 1999.

1- مفهوم التنمية البشرية:

قد برز مفهوم التنمية البشرية مع إصدار أول تقرير للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990 ولقد تم تعريفه كما يلي: " التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس"[1]، ويقوم هذا المفهوم على ثلاثة عناصر أساسية :

- الحياة الطويلة الخالية من العلل (ويعبر عنها بمؤشر العمر المرتقب عند الولادة).

- اكتساب المعرفة (يعبر عنها بمؤشر نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة).

- التمتع بمعيشة كريمة (يعبر عنها بمؤشر متوسط الدخل الفردي الحقيقي).

وتعتبر الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي شرطا ضروريا للتنمية البشرية.

2- التنمية المستدامة[2] :

تركز التنمية المستدامة على الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية وتعرف بأنها "التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد

---

[1] مصطفى العبد الله الكفري، التنمية البشرية و التنمية المستدامة، من الموقع:
www.rezgar.com/debat/show.art.asp

[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 75-80.

الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية".

وتعالج كذلك مشكلة الفقر والاستغلال الأمثل للموارد مع الحفاظ على البيئة، كما يعتبر الإنسان جوهر التنمية المستدامة.

3- التنمية المستقلة [1]:

برز هذا المفهوم نتيجة التفكير في إيجاد استراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات، ويعتبر " بول باران " رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه الشهير " الاقتصاد السياسي للتنمية ".

وحاول الكثير من الاقتصاديين تطوير تحليل باران لتحديد مفهوم التنمية المستقلة وأجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور اللارأسمالي، وعلى أن التنمية المستقلة تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك.

ويتضمن مفهوم التنمية المستقلة بعض الشروط الضرورية لتحقيقها، وهي:

- ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني حتى تضمن نجاح التنمية وتحقيق الاستقلال وتكوين القدرات الذاتية دون الاعتماد على الخارج.

---

[1] انظر : - عبد المنعم السيد علي وسعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة: المفهوم، الاستراتيجيات، المؤشرات، النتائج، دراسة مقارنة في أقطار مختارة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلة نصف سنوية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد الثالث، القاهرة، 1994، ص ص 51-61.

- عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 78-83.

- الحجم الكبير و الإمكانيات الواسعة.
- السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- عدم إغفال طبيعة الدول المجاورة وطبيعة العلاقات والسياسات المتبعة.
- التوجه نحو الداخل من أجل إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل.
- تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي (دون الانعزال عن العالم الخارجي).

وقد اعتمد بعض الاقتصاديين على مجموعة من المؤشرات لقياس مدى التطور الحاصل في بلدان العالم، و من بين هاته المؤشرات، ما يلي :

- مؤشرات الإمكانية: وتعني مدى إمكانية البلد النامي اتباع طريق التنمية المستقلة لتحقيق الاستقلال التنموي، وتشمل (الموقع الجغرافي، الحجم، قوة وتنوع الموارد الأولية، التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان).
- مؤشرات التأهيل: وتخص مؤشرات تأهيل البلد لتحقيق التنمية المستقلة، وهي مؤشرات الانطلاق نحو التنمية المستقلة، وتنحصر في إحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وتشمل: التغيير في هيكل الإنتاج والإنتاجية، التغييرات في هيكل السكان والقوى العاملة، التطور في نوعية الحياة، العدالة في توزيع الدخل والثروة، التقنية والبحث العلمي، مدى فاعلية نشاط الدولة الاقتصادي، التغيير في نمط الاستهلاك).
- مؤشرات الاستقلال: وهي التي تحدد مدى استقلالية عملية التنمية في البلد، وتعتمد على: مؤشرات الفجوة الداخلية، مؤشرات الفجوة الخارجية (الانكشاف التجاري، نسبة الصادرات إلى الواردات، التوزيع الجغرافي

للصادرات والواردات)، مؤشر الدين الخارجي، مؤشر الأمن الغذائي، مؤشر التبعية الصناعية، مؤشر العلاقات الخارجية).

4- الإطار الشامل للتنمية :

في عام 1996 أعلن البنك الدولي عن مبادرة أطلق عليها الإطار الشامل للتنمية وتعتبر كطرح جديد لمفهوم التنمية ومؤشراتها، ويتكامل في هذا الإطار الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري، ويتلخص المفهوم الجديد في الآتي :

- اعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم.
- التنمية تسعى إلى تخفيض المعاناة من المرض والفقر وتحسين نوعية الحياة.
- التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانيات تحكم أكبر.

IV- خصائص التنمية الاقتصادية وجوانبها

1- خصائص التنمية الاقتصادية

من جملة خصائص التنمية يمكن أن نعدد:[1]

- هي ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الإنسان.
- هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدول.

---

[1] انظر: - جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص : 59-67.

- ماجد مالك الرزامي، مرجع سابق، ص: 15

- هي عملية مجتمعية شاملة
- هي عملية تغيير مقصودة
- تتم بأساليب مرسومة مخطط لها
- تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية
- تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية

2- جوانب التنمية الاقتصادية

كما أشرنا في مناقشة تعريف التنمية فإن هذا المفهوم لا يقتصر فقط على الجوانب المادية بل يضم أيضا جوانب غير مادية، وصفة الشمولية والتعقيد التي تصبغ هذا المفهوم تقتضي أن تتخطى حدودُه التركيزَ على الجوانب المادية وأن يدخل في بؤر اهتماماته جميع الموارد الاقتصادية ومن ضمنها الموارد البشرية والبيئية (حيث يعتبر الإنسان والبيئة المرتكزان الأساسيان في العملية التنموية، ويشكل التكامل والتناغم بينهما مؤشرا من مؤشرات نجاح أو فشل هذه العملية)، واستحداث الوسائل الخلاقة للتأثير على الواقع الاجتماعي والثقافي والسلوكي وتطويرها لكي تتكامل في آثارها في خدمة العملية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقية تستند على أسس متينة لا يمكن لها أن تنهار أو تنتكس نتيجة ظهور مستجدات اقتصادية طارئة داخليا أو خارجيا.[1] لذلك كان من أهم عناصر التنمية الاقتصادية الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال المادي،

---

[1] عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني، هجرة الكفاءات العربية: الأسباب والنتائج (العراق انموذجا)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد بالأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، (غ م)، 2006، ص ص: 33-34.

التكنولوجيا، والعناصر المؤسسية والمجتمعية كعناصر مكملة للعناصر السابقة.[1]

من جهة أخرى، فإن صفة الشمول تمتدّ عمقا لتجعل التنمية الاقتصادية تهتم في وقت واحد بدراسة الظواهر والأعراض الاقتصادية التي تعترض مسيرة الاقتصاد والعملية الإنتاجية للمجتمع، ونقصد بالأعراض مختلف المشكلات التي تطرأ على جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي يحتاج تحديدها إلى البحث والتدقيق في العديد من الجوانب الاقتصادية المرتبطة مباشرة بالإنتاج، أو غير المباشرة، لكي يتسنى الحكم بصحة وسلامة اقتصاد البلد من عدمه، وعادة ما تكون تلك الجوانب المراد التحقق من أدائها وكفاءة أجهزتها وفعاليتها تخص ما يلي:[2]

- مستويات المعيشة.
- معدلات الدخل القومي.
- حالة توزيع الدخل القومي.
- الفقر النسبي أم المطلق.
- الغذاء والحالة الصحية للفرد.
- معدلات المستوى التعليمي والأمية (معدلات نموها).
- مستوى الإنتاجية (معدلاتها).
- الكثافة السكانية ومعدلات النمو السكاني.
- معدلات نمو البطالة وتحديد نوعها وقياس درجة الانكماش أو الارتفاع في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- درجة الاعتماد على الإنتاج الزراعي.

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص ص: 54-66.

[2] عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني، مرجع سابق، ص ص: 34-35.

- درجة الاعتماد على الصادرات الأولية (الموارد الطبيعية كالخامات).
- درجة الانكشاف في مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية.
- نسبة المشاركة الجماهيرية في عملية اتخاذ القرار.
- التكامل ما بين سياسات التعليم والعمليات الانتاجية.
- درجة التطور والوعي في الانماط السلوكية الاجتماعية المختلفة.
- نسب تركز المهارات الفردية ونوعية برامج التدريب في المجالات الانتاجية والمجالات الداعمة لها.

وعلى الرغم من صعوبة حصر جميع الجوانب المتعلقة بالتنمية -وبالتالي صعوبة حصر المؤشرات والمعايير لتقييم درجات ومعدلات التنمية الاقتصادية- إلا أنه يمكن القول أن الجوانب المذكورة قد تعطي صورة قريبة الى الواقع في تقييم حالة الاقتصاد التنموية بشكل عام.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها، وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، ولكن هناك أهدافا أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية في الآتي[1]:

---

[1] أنظر: - كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص ص: 70-75.
- مصطفى زروني، مرجع سابق، ص.ص: 15-17.

- **زيادة الدخل الوطني:**

تعطي الدول النامية الأولوية لزيادة الدخل الوطني الحقيقي، وهو أهم الأهداف على الإطلاق ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وازدياد نمو سكانها ولا يتم ذلك إلا بزيادة الدخل الوطني الحقيقي، خاصة إذا تحققت هذه الزيادة عن طريق إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

وزيادة الدخل الوطني الحقيقي تحكمه مجموعة من العوامل كمعدل الزيادة في السكان، والإمكانيات المادية والفنية والتكنولوجية المناسبة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها الحقيقي لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية، لكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر لرؤوس الأموال والكفاءات البشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، ولا ننسى أن السكان أنفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج والإنتاجية لو وظفوا بشكل واع مع التدريب.

- **رفع مستوى المعيشة:**

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.

ولا يتحقق ذلك إلا إذا حدثت زيادة في الدخل الوطني مصحوبة بتغيير مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عند زيادة الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة

زيادة السكان، مما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

- **تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:**

تعاني أغلب الدول النامية من انخفاض الدخل الوطني ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد وتعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستويات الدخول مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدول وتباينت، وسيؤدي هذا الاتجاه إلى هدر الأموال في أنشطة غير إنتاجية أو اكتنازها، وتعاني غالبية الدول من عجز جهازها الإنتاجي عن تلبية الحاجات الأساسية، فتضطر الدولة للاستيراد من الخارج مما سيؤثر على ميزان المدفوعات، لذلك فإن زيادة الطاقة الإنتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق الطلب عليها، وإحدى وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع في المجتمع.

- **التوسع في الهيكل الإنتاجي أو تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:**

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية.

ويتميز البنيان الاقتصادي في الدول المتخلفة بهيمنة القطاع الزراعي، مما جعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية نتيجة للتقلبات في الإنتاج والأسعار، لذلك يجب على الدولة التوسع في الهيكل الإنتاجي وبناء صناعات تحويلية تمد الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها مشكلة تخلف القاعدة

الإنتاجية وتقادمها، مع ضعف درجة التشابك بين القطاعات والتبعية للخارج، وفي ظل هذه الأحوال لا يمكن بناء استراتيجية تحقق أهداف هذه الدول بالشكل المرضي إلا إذا حدث التغير المنشود في بنية وهيكل اقتصاديات هذه الدول.

وقد شهدت الفترة منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي عودة الاهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم وفي الدول النامية على وجه الخصوص، هذا وقد عُبّر عن هذا الاهتمام المتجدد بقضايا الفقر في إطار مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في مختلف المجالات، وفي عام 1995 انعقد مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية، تمت فيه مراجعة السياسات والاستراتيجيات المتبعة سابقا واستغرقت عاما كاملا وتمخض عنها نشر تقرير بعنوان "دور التعاون من أجل تشكيل القرن الحادي والعشرين" اشتمل على سبعة أهداف للتنمية عرفت وقتها بالأهداف الدولية للتنمية.

التطورات والأهداف الجديدة للتنمية (الأهداف الإنمائية للألفية) [1] :

لقد تم تضمين الأهداف الدولية السبعة للتنمية في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 بالإضافة إلى هدف ثامن يتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وأخذت تعرف بالأهداف الإنمائية للألفية، والتي تحتوي على ثمانية أهداف أو غايات

---

[1] أنظر: - علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الخامس، العدد الثاني، جوان 2003، ص ص: 32-33.
- تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2005، الأمم المتحدة، نيويورك، 2006، ص ص: 6-7.

رئيسية وثمانية عشر هدفا فرعيا وقد اتفق المجتمع الدولي على عدد من المؤشرات الكمية لكل هدف من هذه الأهداف ويلاحظ أن الأهداف الستة الرئيسية الأولى قد تمحورت حول هدف الإقلال من الفقر. ومما يسجل في هذا الإطار:

- يعكس اختيار أهداف الألفية العالمية، ومؤشراتها، الأولوية التي أعطاها المجتمع الدولي للبلدان الأقل نموا. لذلك، فان أوضاع هذه البلدان كانت حاضرة بقوة في خلفية التفكير عند وضع هذه الأهداف، التي تم النظر إليها باعتبارها تشكل الأولويات الأكثر إلحاحا على الصعيد العالمي. لذلك تشعر معظم الدول ذات مستوى التنمية المتوسط، بأن هذه الأهداف غير مناسبة تماما بالنسبة إليها.

- بالنسبة للدول الأقل نموا، وخصوصا حيث نسبة الفقر مرتفعة، ومؤشرات الصحة والتعليم متدنية، يمكن لأهداف الألفية أن تشكل الإطار العام الموجه لاستراتيجية التنمية الوطنية.

- في الدول الأكثر تقدما على طريق التنمية، تشكل أهداف الألفية أداة من أجل تحديد الأولويات في إطار استراتيجية التنمية. وخصوصا معالجة جيوب الفقر الشديد، وإزالة التفاوت الحاد في المؤشرات الصحية والتعليمية، وتناول المشكلات البيئية والبيئة الاقتصادية من منظور خدمة أهداف القضاء على الفقر المدقع وإزالة التفاوت.

- التعامل مع الأهداف والمؤشرات بذكاء، واكتشاف دلالاتها المختلفة حسب البلدان أمر ضروري لمعرفة الواقع بشكل علمي وللتمكن من تحديد الأولويات بشكل صحيح وتصميم التدخلات المناسبة لمعالجة المشكلات.

الأهداف الثمانية التي يجب تحقيقها:[1]

- القضاء على الفقر والجوع: يجب تخفيض نسبة الأشخاص الذين يقلّ دخلهم اليومي عن دولار واحد أو الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول 2015، ولا يعني الفقر الحرمان المادي فقط ولكنه يضم: الجوع، انعدام السكن الملائم، عدم القدرة على الحصول على العلاج أو الذهاب إلى المدرسة، عدم معرفة القراءة والكتابة، البطالة.
- تحقيق التعليم الابتدائي للجميع: يجب أن يكمل جميع الأطفال من الذكور والإناث التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، باعتبار التعليم ركن أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويوسّع الخيارات والمهارات لدى أفراد المجتمع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين ودعم المرأة: يجب القضاء على التفرقة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط بحلول 2005، وفي جميع المراحل التعليمية بحلول 2015.
- خفض عدد وفيات الأطفال: يجب خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلث بحلول عام 2015.
- تحسين صحة الأمهات الحوامل: يجب خفض نسبة الوفيات بين الأمهات في فترة الحمل والولادة إلى الربع بحلول 2015، فوجود أمهات مريضات أو عدم وجود أمهات للأطفال الرضّع يشلّ عملية نمو الأسرة بأكملها.
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز والملاريا وأمراض أخرى:

---

[1] انظر هذه الأهداف والأهداف الفرعية في الملحق رقم 01.

يجب وقف انتشار فيروس ومرض الايدز بحلول 2015 والبدء في تخفيض معدلاته، كما يجب وقف حدوث الملاريا والأمراض الرئيسية بحلول 2015.

- ضمان بيئة جيدة ودائمة: يجب وقف فقدان الموارد البيئية.

- خفض عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه شرب نظيفة إلى النصف بحلول 2015.

- تحقيق تحسن ملحوظ في حياة أكثر من 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول 2020.

- تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية:

- يجب معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً (مشاكل الدَيْن والمعونات)

- يجب تعاون الدول لإتاحة مجالات عمل لائقة ومنتجة للشباب.
- يجب التعاون مع شركات الأدوية لتوفير الأدوية الأساسية بأسعار منخفضة في الدول النامية.
- يجب الاستفادة من التقنيات الحديثة بالتعاون مع القطاع الخاص.

ثالثا: محددات التنمية الاقتصادية، منافعها وأعباؤها

1- محددات التنمية الاقتصادية :

تتوقف التنمية الاقتصادية على العديد من المتغيرات والمحددات، والتي من بينها[1]:

---

[1] أحمد على دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2006، ص : 27.

- كمية النقود المحلية المتاحة سنويا لتنفيذ استثمارات جديدة.
- حجم الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية.
- درجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي.
- المزايا التي تمنح للمستثمرين الأجانب.
- درجة تحسن مستوى التعليم والتدريب والصحة والظروف الاجتماعية.
- درجة تحسن نوعية الاستثمار الإجمالي.
- درجة تغير الهيكل الاقتصادي لغير صالح القطاع ذي الإنتاجية الأقل.

2- منافع التنمية الاقتصادية وأعباؤها:

نتيجة لعملية التنمية يمكن للمجتمع أن يحقق العديد من المنافع والتي تعود بالإيجاب على رفاهيته وتقدمه، وفي المقابل فقد أكدت تجارب الكثير من الدول خاصة الصناعية أن للتنمية الاقتصادية أعباء وتكاليف إلى جانب ما تحققه من منافع، ويمكن للتنمية الاقتصادية أن تحقق ثلاث منافع متميزة وذلك من خلال ما تتركه من آثار على كل من[1]: مستوى المعيشة، توزيع الدخل الوطني و نمط المعيشة.

أما بالنسبة للأعباء فلعل من أهمها تلك التضحيات التي يتوجب على

[1] أسامة بشير الدباغ و أتيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، الأردن، 2002، ص ص : 411-415

المجتمع تحملها في الحاضر في سبيل الحصول على منافع التنمية في المستقبل (أو تكلفة الفرصة الضائعة للتنمية)، أضف إلى ذلك ما تتسبب به التنمية أحيانا من أعباء اجتماعية وأخرى فردية.

فالتنمية تخلق ضغطا على الموارد المتاحة، وتتطلب استثمارا مكثفا لها في سبيل إنتاج السلع والخدمات وتطوير تحسين التعليم والصحة والبنية التحتية، ولا يتوقع لهذه الاستثمارات أن تعود على المجتمع بمنافع فورية وإنما تعكس مدى استعداد الجيل الحاضر في المجتمع للتضحية في سبيل منافع تجنيها الأجيال اللاحقة في المستقبل وتعتبر هاته التضحية التكلفة الرئيسية لعملية التنمية. ومما يصاحب عملية التنمية ازدياد الأعباء والتكاليف الاجتماعية كالبطالة وسوء توزيع ثمار التنمية.

رابعا: أركان عملية التنمية

نتفق مع الاقتصاديين الذين رأوا في عملية التنمية، أنها تلك الجهود التي تسعى إلى تحقيق ثلاث إنجازات أساسية تشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي :[1]

- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد.
- تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية.
- إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار.

هذه المكونات الثلاث لمعنى التنمية يمكن اعتبارها المطلب الذي يريد تحقيقه الجميع أفرادا وجماعات، وأيا كانت الاختلافات بينهم وفي كل الفترات التاريخية لذلك فهي تستحق منا شيئا من الإيضاح.

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص ص: 36-37.

1- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:

للفرد احتياجاته الأساسية والتي بدونها تصعب الحياة، كالمأكل والمسكن والملبس والعلاج والحماية (الأمن الداخلي والدفاع الخارجي) وإذا حدث غياب أو نقص في عرض واحدة من هذه الاحتياجات بإمكاننا القول أن أحد مسببات التخلف قد وجد، لأن من مهام النشاط الاقتصادي في هذه الحالة التحرك بكل الطرق والأساليب لمنع هذه المظاهر.

2- تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية:

ويعني ذلك أن يشعر الإنسان أنه إنسان وأنه ليس مجرد أداة لخدمة الآخرين، أن يشعر أن له كيانا يحترم وكرامة تؤخذ في الحسبان عند التعامل معه من جانب الدولة أو المجتمع، وشرفا تحرص القيم السائدة على حمايته، واعترافا بإنسانيته في مواجهة الجميع. مع ملاحظة أن طبيعة تقدير الذات وأشكال التعبير عنها تختلف من مجتمع لمجتمع ومن ثقافة لأخرى (السلوك المادي السائد في المجتمعات الغربية الصناعية قد امتد بتأثير المحاكاة والتقليد لقطاعات كبيرة من الناس في دول العالم الثالث).

3- إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار:

نعني هنا الحرية بالمفهوم الاقتصادي، أي التحرر من استعباد الظروف المادية والحاجة، والتحرر من قهر الظروف البيئية والثقافية للإنسان والتحرر من العبودية في مجال العمل والتحرر من عبودية الإنسان للإنسان في مجال العادات والمعتقدات والتي تعيق انطلاق الإنسان من أجل تحقيق الرفاهية.

وقد لخص آرثر لويس **-W. A. LEWIS-** هذه القيمة الهامة للتنمية حين ربط بين الحرية والتنمية الاقتصادية فقال:

"The advantage of economic growth is not that wealth increases happiness, but that it increases the range of human choice".

فبالمال والثروة يمتلك الإنسان قدرا كبيرا من السيطرة على الطبيعة والظروف البيئية المحيطة، على حين لا يملك حرية الاختيار الفرد الفقير وذلك هو مفهوم الحرية الاقتصادية (**To be able to choose**).

خامسا: تهيئة الإطار الملائم للتنمية الاقتصادية

إن تحقيق التنمية الاقتصادية ليس بالأمر السهل، فلا بد من وجود إطار اقتصادي واجتماعي وسياسي ودولي ملائم، ولابد من القيام بخطوات تتضمن تهيئة الإطار الملائم للتنمية، ويشمل ذلك على ما يلي: [1]

1- إزالة معوقات التنمية:

تشمل عملية إزالة معوقات التنمية ما يلي:

- إزالة مظاهر الاقتصاد المزدوج: تزامن قطاع تقليدي مع قطاع حديث متطور.
- تغيير الأنماط السلوكية المضادة للتنمية: كالإنفاق البذخي والاكتناز.
- تهيئة البيئة السياسية الصالحة، بهدف تحقيق الاستقرار السياسي.

2- إنشاء البنية الأساسية:

إن إنشاء هذه البنية يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية سريعا إلى الأمام، ويترتب عليها وفورات خارجية تنتفع بها المشروعات، وتتمثل البنية الأساسية في:

---

[1] علي لطفي و آخرون، محاضرات التنمية الاقتصادية، دار النشر مجهولة، القاهرة، 2002، ص ص: 254-285

- إنشاء المؤسسات التي تهتم بالتعليم والتدريب والبحث العلمي.
- توفير وسائل النقل والطرقات والمواصلات.
- توفير معدات الطاقة والتخزين.
- إنشاء وتطوير البنوك وشركات التأمين.

3- تغيير البنيان الاقتصادي للدولة:

وتتلخص جوانب هذا التغيير فيما يلي:

- زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعي وزيادة نسبة العاملين فيه.
- زيادة الأهمية النسبية لقطاع الخدمات.
- تقدم الأساليب التكنولوجية للإنتاج.
- كبر حجم الوحدات الإنتاجية وتنوع الإنتاج.
- اتساع نطاق الحضر.

4- توفير التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية:*

4-1 مشكلة التمويل:

إن مشكلة التمويل الاقتصادي تتطلب دراسة الموارد المالية التي يعتمد عليها نظام التمويل، ودراسة الوسائل التي تقوم بتجميع هذه الموارد وإحداثها وتوزيعها على مختلف القطاعات[2].

---

* نظرا لأهمية هذا العنصر بالنسبة للموضوع فستتعرض له بشيء من التفصيل لاحقا

[2] للتفصيل أكثر انظر:

- علي بطاهر، الإصلاحات الحديثة للنظام المصرفي قانون 10/90، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (غ.م)، 1994، ص ص: 87-88.

=

والموارد التمويلية قد تكون من أصل داخلي (الخزينة، الجهاز المصرفي) أو من مصدر خارجي (كالقروض الخارجية).

وإن من أهم السياسات المتعلقة مباشرة بتمويل التنمية السياسة المالية: السياسة الضريبية (الادخار الإجباري) وسياسة التمويل التضخمي، والسياسة النقدية ويندرج ضمنها مجموعة من الأدوات والأساليب التي تهدف إلى تجميع الموارد النقدية والادخارية بالقدر والكيفية التي تتناسب واحتياجات التمويل الاستثماري، وتعرف بوجه عام بأنها تلك الإجراءات التي تهدف إلى تنظيم سوق النقد والائتمان وتوفير السيولة الكافية للاقتصاد، وإن من أهم الصعوبات هنا، تحقيق التوافق بين السياسة المالية والسياسة النقدية فيجب ألا يتعارضا. فمثلا إذا كانت السياسة النقدية تهدف إلى رفع الطاقة الادخارية لدى المؤسسات، وبالتالي رفع مستوى الاستثمار، فلا ينبغي أن يكون ذلك متزامنا مع فرض ضرائب إضافية على تلك المؤسسات مما يخفض الأرباح المخصصة لإعادة الاستثمار، ومما يزيد المشكلة غياب محاسبة وطنية صادقة والسبب في ذلك ازدواجية العلاقات الاقتصادية، حيث يوجد اقتصاد رسمي، واقتصاد غير رسمي، وهي تجعل التحليلات الاقتصادية والمالية غير ذات معنى، وتجعل وضع سياسة مالية أو نقدية غير مؤسس على نتائج صحيحة فيكون تطبيق القوانين الاقتصادية غير صحيح (سليم)، ومن النتائج المباشرة: صعوبة تقدير الاحتياجات التمويلية الحقيقية باستثناء الاستثمارات المدرجة في خطة التنمية، والسياسة المالية

= - رحيم حسين، الدور التنموي للبنوك في البلدان النامية -دراسة مقارنة- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (غ.م)، 1994 ، ص ص:62-68.

- فؤاد مرسي، التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية، نشر منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980، ص ص: 60-82.

والنقدية هي جزء من النظام الاقتصادي هدفها هدف هذا النظام.

إذن هناك مشكلة متمثلة في قلة الادخارات عن مقابلة احتياجات التمويل الاستثماري، أي أن النمو في الاستثمار لم يقابله استعداد مماثل لدى المجتمع لتنمية الادخار.

والدولة مسؤولة عن تدبير الموارد التمويلية للاستثمارات الجديدة، وتعتمد على أسبقية التراكم، أي أن المالية العامة صارت هي الأساس الوحيد للتنمية الاقتصادية الحقيقية.

وترجع مشكلة التمويل في الدول النامية إلى ما يلي:

- **قصور الادخار عن تمويل الاستثمارات:**

المشكلة التمويلية هي قصور الادخار عن معدلات الاستثمار والأسباب في ذلك متعددة، منها: انخفاض مستويات الدخل في البلدان المتخلفة خاصة في ظل معدلات التضخم المرتفعة التي تتناسب عكسيا والدخل الحقيقي ويشمل التضخم قطاع الإنتاج، الاستهلاك وتصاعد الضرائب بسبب عجز الميزانية باعتبارها الممول الرئيسي للاستثمارات، ارتفاع الميل للاستهلاك بسبب تغير نمط الاستهلاك خاصة في الانفتاح الاقتصادي وقلة الوعي الاستثماري وضيق قنوات الاستثمار وضعف السياسات النقدية والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات ونشر الوعي الادخاري خاصة في أوساط الجماهير، تحويل الفوائض المالية للخارج لتوظيفها أو المضاربة في الأسواق المالية والعقارات، كذلك بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال نتيجة تدني قيم العملات الوطنية.

- **تمويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل:**

إن الأصل أن يجري تمويل الاستثمارات من موارد حقيقية أي من الادخار، أي

يتم تمويل الاستثمار طويل الأجل بالموارد ذات الأجل الطويل أي بأصول مالية وليس بأصول نقدية، والأساس الذي تقوم عليه فكرة تمويل الاستثمارات طويلة الأجل بالودائع الجارية هو استمرارية وتكرارية عملية الادخار عبر الزمن حيث أن عملية السحب والإيداع مستمرة مما يبقي على نسبة معينة من هذه الودائع متوفرة باستمرار لدى البنك، ويمكن للسوق النقدية أن تكون مصدرا للائتمان طويل الأجل كأذون الخزانة والسندات وشهادات الاستثمار التي تتمتع بالسيولة المرتفعة وأن تصدر بغرض الحصول على تمويل لبعض الاستثمارات ذات الأجل الطويل، وبسبب عدم استقرار موارد الميزانية (كأن تعتمد على الريع البترولي) والتهرب الضريبي فإن تمويل الخزينة لا يتميز بالاستقرار مما يسبب تعطل المشاريع.

- **الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي والخزينة العمومية:**

تعاني الدول النامية من عجز كبير في حجم الادخار الاختياري عن مقابلة الاحتياجات التمويلية الضخمة لعملية التنمية، ولتغطية هذا العجز في الميزانية العمومية تلجأ الدولة إلى التمويل التضخمي أو الادخار الإجباري " ممثلا في التأمينات الاجتماعية والضرائب غير المباشرة " وذلك عن طريق الإصدار النقدي أو السماح للجهاز المصرفي بالتوسع في الائتمان، وهذا يؤدي إلى زيادة صافي مطلوبات الجهاز المصرفي من الحكومة، وسيؤثر على مستوى الأسعار ويؤدي هذا الإجراء إلى زيادة حجم الكتلة النقدية وبالتالي التضخم وهو ما يسمى بأسلوب التمويل التضخمي. وهناك شروط لنجاح هذا الأسلوب من التمويل أهمها توجيه الكتلة النقدية الإضافية إلى مجالات الإنتاج الحقيقية حتى تغطى هذه الكتلة بسلع حقيقية، وهذا ما لا يتوفر في البلدان النامية بسبب عدم مرونة جهازها الإنتاجي، وبالتالي ستكون هناك آثار سلبية على التنمية عموما وعلى الطبقات الاجتماعية بوجه خاص.

- **عجز الأنظمة المصرفية وأزمة المديونية:**

إن عملية التنمية في دول العالم الثالث لا يمكن أن تستمر بدون الحصول على رأس مال لتمويل المستلزمات الضرورية والأساسية الكفيلة بتنفيذ البرامج التنموية في المجالات المختلفة، وبسبب عجز الأنظمة المصرفية عن القيام بهذا الدور لجأت هذه الدول إلى التمويل الخارجي مما ترتب عنه نتائج سلبية زادت من اتساع الأزمة وكان مما ترتب عليها تراخي في تعبئة الادخار المحلي والاعتماد على المعونات الأجنبية سواء كقروض إنتاج أو زيادة الواردات الاستهلاكية الذي كان يعبر عن تفضيل جماعي للاستهلاك على الادخار، وهذا الميل خفض معدل الادخار وازدادت حدة المشكلة ولم تعد مجرد عجز المدخرات المحلية عن احتياجات الاستثمار، بقدر ما أصبحت عجز الاقتصاد الوطني عن تعبئة تلك المدخرات أصلا.

2-4 أبعاد مشكلة التمويل:

إن مشكلة التمويل ترتبط بأبعاد متعددة منها ما هو ذاتي منبثق من ذات المشكلة، ومنها ما هو موضوعي أي متصل بالمشكلة من خارجها.[1]

أ- البعد الذاتي لمشكلة التمويل:

ويتضمن المشاكل المرتبطة مباشرة بعملية التمويل، وتتجزأ إلى مشاكل تتعلق بجمع موارد التمويل ومشاكل تتعلق باستخدام هذه الموارد في إطار سوق تمويلية متكاملة.

---

[1] رحيم حسين، مرجع سبق ذكره ، ص: 126.

وأول هذه المشاكل هي أن معظم الدول النامية ورثت أنظمة مالية ومصرفية عن الاستعمار، فمن جانب كانت أهدافها متعارضة مع أهداف التنمية الوطنية ومن جانب آخر خلقت فجوة كبيرة بسبب هروب رؤوس الأموال فلجأت هذه الدول عاجلا أم آجلا إلى التمويل الخارجي.

والمشكلة الثانية عدم كفاية الموارد المالية لتغطية احتياجات التمويل، أو عدم الاستخدام العقلاني لهذه الموارد، وكذلك ضعف فعالية المؤسسات المالية والمصرفية، ومشاكل تتعلق بنقص أدوات الدفع.

ب- البعد الموضوعي لمشكلة التمويل:

إن المحيط الذي يتم فيه النشاط يخلق جملة من المشاكل ذات أبعاد ثلاثة هي كالتالي:

- البعد الأيديولوجي والقانوني: ويتعلق بمجمل التوجهات التي اختارتها كثيرا من الدول النامية، والتي خلقت قيودا كبيرة على البنوك والتمويل منها: عدم وجود بنوك خاصة، خضوع البنوك والمشاريع للخطة الاقتصادية، قلة المبادرة والتنافس وكذلك نقص الفعالية والصرامة في المنظومة القانونية كعدم الاستقرار وكثرة التغيرات وعدم الوضوح أو الفراغ الكبير بين الصدور والتنفيذ وكثرة العراقيل.
- البعد الاقتصادي والمالي: ويتعلق -إضافة لما سبق- بـ:
  - ضعف الطاقة الادخارية بسبب انخفاض الدخل الداخلي الخام أو سوء توزيعه أو هما معا.
  - طبيعة مشاريع التنمية من حيث ضخامة احتياجات التمويل فيتعذر على الجهاز المصرفي تغطيتها أو المخاطر المحققة بهذه المشاريع.

- ارتفاع العبء الضريبي بسبب تعدد وتزايد متطلبات التنمية وارتفاع تكلفة رأس المال مما يقلل نسبة الاستثمار وبالتالي يقلل من طلبات التمويل وإنعاش النشاط المصرفي.
- الركود الاقتصادي العام الذي يؤدي إلى ركود النشاط المصرفي.

ج- البعد الاجتماعي والثقافي: ويتعلق ببنية المجتمع والتي عادة ما تتميز بمظاهر وسمات يمكن حصرها في ما يلي: سيادة أسلوب التمويل الذاتي والإقراض العائلي لأسباب تاريخية واقتصادية، انتشار الأمية، نقص الكفاءات (خاصة المصرفية)، المنظور الديني لمعدل الفائدة، الانتشار الجغرافي للسكان بعيدا عن الأجهزة المصرفية، غياب استراتيجية تنمية محلية (ووطنية)، وانتشار ثقافة الاستهلاك بدل ثقافة الإنتاج (الاستثمار).

كخلاصة لما سبق نقول أنه حتى تنطلق التنمية وتستمر فلابد من توفر تمويل، وهذا التمويل متعدد المصادر منها ما هو داخلي (مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال)، ومنها ما هو خارجي تلجأ إليه الدولة للدعم أو إذا عجزت مصادرها الداخلية (و تتمثل في الاستثمارات الأجنبية والاقتراض من الخارج). ورغم أن الاستدانة من الخارج قد تكون مفيدة للتغلب على أزمة طارئة إلا أنه مهما كان حجمها ومهما كانت صورتها فإنها تكون عديمة الفعالية، ما لم تقم الدولة المتخلفة بتعبئة مواردها المحلية (الطبيعية منها والبشرية) [1]، ولا يوجد اقتصاد تطور بالاعتماد على التمويل الخارجي.[2]

---

[1] محمود يونس محمد وعبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 1985، ص: 462

[2] عبد الحق لعميري، تطوير الصادرات خارج المحروقات، مداخلة ملقاة في الملتقى الوطني التاسع حول رهانات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، يومي 8و9 ماي2000.

لذلك فإن أفضل مصدر للتمويل هو المصدر المحلي، وتستطيع الأسواق أن تساهم إيجابيا في هذا المجال، وذلك عن طريق بناء نظام مالي سليم وفعَال، عناصره الأساسية هي بيئة سليمة للاقتصاد الكلي وقطاع خاص نشيط وإطار قانوني داعم يوفر إدارة داخلية قوية في المؤسسات المالية وانضباطا خارجيا من خلال قوى السوق وتنظيم و إشراف قوي.

من جهة أخرى، فإن عدم استقرار القطاع العيني كان مصدرا دائما لعدم استقرار النظام المالي في البلدان النامية، وإن للبيئة السليمة للاقتصاد الكلي وللنمو الاقتصادي أهمية كبرى في إقامة نظام مصرفي قادر على البقاء تتوقف سلامته واستقراره على ما إذا كان لديه مشروعات قابلة للتمويل "مصرفيا" (قطاع خاص نشط، وإطار قانوني واضح، وضمانات)، ونظرا لأن الأسواق التي تعمل في مجال الأوراق المالية للشركات محدودة في معظم البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقال فإن معظم الإقراض لا يتم عن طريق إصدار أوراق مالية، وهذا يعني أن البنوك هي المؤسسات الرئيسية التي تقوم بتقويم ورصد المخاطر والعائدات المتعلقة بالوساطة المالية، وتتوقف سلامة النظام المصرفي ومرونته على الطريقة التي تمارس بها البنوك بكفاءة وبإتقان الإجراءات التي تستند إليها تحليلاتها للمخاطر وقراراتها بالإقراض.

ونتيجة لذلك، وبسبب قيام النظام المصرفي بوظائف رئيسية مالية أخرى مثل ممارسة نظام المقاصة وتسوية المدفوعات وعمليات سوق الصرف الأجنبي، فإن هذا القطاع يعتبر الأداة الأساسية لنقل تدابير السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة في السوق، وإلى رصيد السيولة، وأخيرا إلى إجمالي النشاط الاقتصادي والأسعار، وبسبب هذه الوظائف المتنوعة يعتبر القطاع المصرفي السليم أهم عنصر لنظام مالي سليم، مما يستوجب إصلاحه عن طريق إعادة الهيكلة، الخوصصة، وتقوية المنافسة ..وعن طريق المؤسسات غير المصرفية والأسواق الأخرى، لأنه إذا تم

تنظيمها ودعمها على نحو ملائم فإنها تستطيع تعزيز سلامة القطاع المصرفي وتكون في مركز تنافسي يجعل من الوساطة أكثر فاعلية وتؤدي إلى اتساع وعمق الأسواق وبالتالي تضفي مرونة أكثر على النظام المالي ومن بين هذه الأسواق: أسواق السندات الحكومية وأسواق الأسهم.[1]

سادسا: قياس التنمية الاقتصادية

تبعا للصعوبة المسجلة في تعريف التنمية الاقتصادية بسبب اعتبارها عملية شاملة هادفة إلى إحداث تغييرات هيكلية في جوانب متعددة، ظهرت الصعوبة في قياس جوانبها المختلفة والتعبير عنها بشكل كمي بسبب وجود متغيرات نوعية لا يمكن قياسها بصفة مباشرة.

I- مؤشرات الناتج والدخل

تعتمد مؤشرات الناتج والدخل على قياس التنمية من خلال نصيب الفرد من الناتج أو الدخل الحقيقي الإجمالي، وهو ما يعبر عنه بمعدل الدخل الفردي الحقيقي، وقد استعمله البنك الدولي لمقارنة الظواهر التنموية عالميا وميّز فيه بين ثلاث مجموعات من الدول: ذات الدخل الفردي الضعيف، ذات الدخل الفردي المتوسط (وتضم مجموعتين من الدول)، وذات الدخل المرتفع.

وقد واجه هذا المؤشر انتقادات واسعة، أهمها:[2]

---

[1] أنظر: مالكوم رايت، الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقال تواجه العولمة المالية، مجلة التمويل والتنمية، مجلة فصلية يصدرها صندوق النقد الدولي، واشنطن، عدد 2 ، 1999، ص ص: 32-35.

[2] سنتطرق لتفصيل مجموعات هذه الدول في الفصل الخامس عند بيان تصنيفات الدول.

- مشكلة ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية عن تقدير الدخل بدقة، مع عدم دقة إحصائيات السكان، يُضاف إلى ذلك عدم الاتفاق بين الدول على البنود المدرجة في حسابات الناتج الإجمالي، ومشكلة عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، فضلا عن اختلاف الأسعار الحقيقية عن الأسعار الرسمية، وهو ما يجعل المقارنة بين الدول على أساس معدل الدخل الفردي الحقيقي أمرا غير دقيق.[1]

- أن هذا المؤشر قاصر عن قياس الجوانب غير الكمية في عملية التنمية

- يخفي هذا المؤشر حقيقة توزيع الدخل، فقد أثبتت التجربة في الدول النامية أنه ليست هناك علاقة مباشرة وقوية بين ارتفاع الدخل الفردي والتحسن في نوعية الحياة[2]، مما يجعل الاعتماد عليه لا يشكل تعبيرا جيدا عن الحقيقة الاجتماعية والاقتصادية في الواقع، فمثلا في البرازيل (وهي مصنفة في الفئة العليا من بين الدول ذات الدخل المتوسط) يستحوذ 5% من السكان على ما يقارب 30 ضعفا من دخل الطبقة الدنيا البالغة 20% من المجتمع، وبالتالي لا يمكن الحديث عن وجود تنمية في هذه الحالة لأن آثار النمو لم تنسحب إلى إحداث تغييرات هيكلية كتقليل الفوارق في توزيع الدخل مثلا. لذلك يرى Gerald M Meier أن ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي لاشك أنه ذو أهمية كبيرة لكنه قد لا يحقق الرفاه الاقتصادي كما لا يمكن اعتباره دليلا على تحقيق الرفاه الاجتماعي دون تحفظات واعتبارات إضافية.[3]

---

[1] عادل مجيد عيدان العادلي، تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الاقتصادية- تجارب لدول مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، (غ م)، 2010، ص: 25.

[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص: 46.

[3] المرجع السابق، ص: 27.

II- مؤشرات هيكلية

يرى بعض الاقتصاديين ومنهم Colin Clark أن التنمية تقاس بنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل القومي، وكلما زادت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج وتناقصت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي كلما دَلّ ذلك على أن الدولة تقطع أشواطا متقدمة في التنمية، وهذه النظرة تستند إلى تجربة الدول الصناعية في مراحل تطورها الاقتصادي. ويمكن الإشارة على بعض المؤشرات الهيكلية كما يلي:

1- مؤشرات التصنيع: وأهمها:[1]

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية
- نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوة العاملة
- نسبة صادرات المنتجات ذات التقنية العالية من إجمالي الصادرات السلعية

إن ارتفاع هذه المؤشرات يدل على تنوع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، وعلى نجاح التنمية الاقتصادية، والعكس بالعكس.

2- مؤشرات الإنتاجية:

يستخدم الاقتصاديون (وعلى رأسهم Porter) مؤشرات الإنتاجية لقياس تنافسية الدولة، وهي متعددة ومن بينها:

أ- مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج: والذي يقيس نسبة المخرجات إلى المدخلات (عناصر الإنتاج). ويعاب عليه صعوبة الحصول على بيانات

---

[1] نفس المرجع: ص:28.

لبعض عناصر الإنتاج (كرأس المال) بشكل يساعد على إجراء مقارنات بين الدول، وذلك بسبب تباين أسعار الفائدة بين الدول واختلاف الأنظمة الضريبية.

ب- مؤشر تكلفة وحدة العمل: ويعبر عنه بمؤشر الكثافة النسبية لعنصر العمل، وهو يساوي إجمالي الأجور الموزعة في الصناعة مقسوما على القيمة المضافة الصافية الموزعة في الصناعة. إن انخفاض هذا المؤشر عن الواحد الصحيح يدل على انخفاض تكلفة وحدة العمل بالمقارنة بمستوى القيمة المضافة في الصناعة. ولكن يؤخذ عليه أن انخفاض تكلفة العمل لم يعد وحده سببا كافيا للتنافسية في ظل تقدم التكنولوجيا الذي جعل أغلب العاملين في الصناعة من ذوي المهارات والخبرة العالية الذين يتقاضون أجورا مرتفعة.

III- مؤشرات التبعية الاقتصادية

تتعدد المؤشرات التي تقيس التبعية الاقتصادية ونذكر منها:[1]

1- مؤشرات التبعية التجارية:

- مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي = $\frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج الإجمالي}} \times 100$

- مؤشر التركيز السلعي الصادرات = $\frac{\text{صادرات السلعتين الرئيسيتين}}{\text{مجموع الصادرات}} \times 100$

- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات = $\frac{\text{الصادرات لأهم دولتين}}{\text{مجموع الصادرات}} \times 100$

[1] عادل مجيد عيدان العادلي، مرجع سابق، ص ص: 31-33.

2- مؤشرات التبادل التجاري:

- معدل التبادل الإجمالي = $\frac{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}} \times 100$

- معدل التبادل الصافي = $\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{لرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$

1. مؤشر التبعية المالية:

- عبء خدمة الدين الخارجي = $\frac{\text{أقساط الديون + الفوائد}}{\text{قيمة الصادرات}} \times 100$

إن هذا المؤشر يعكس قدرة الدولة المقترضة على مواجهة أعباء المديونية الخارجية المترتبة عن تبنّيها للسياسات التنموية من خلال قدرتها على التصدير، ولقد عرفت العقود الخمسة الأخيرة من القرن الفارط خطورة كبيرة في المؤشرات الخاصة بالمديونية الخارجية للدول النامية شكلت أحد المعالم الكبرى في فشل برامجها التنموية.

3- مؤشر عبء الإعالة:

لهذا المؤشر علاقة بالانفجار السكاني الذي يمثل أحد خصائص المجتمعات المتخلفة، حيث أن الزيادة السكانية تقع في فئة الأعمار غير العاملة (الأطفال أقل من 15 سنة، أو الشيوخ فوق 65 سنة)، حيث يمثل عدد الأطفال أقل من 15 سنة في كينيا مثلا نصف السكان !، وبالتالي فإن ذلك يحمل المجتمع عبء إعالتهم.

يحسب مؤشر عبء الإعالة بالعلاقة:

- مؤشر عبء الإعالة = $\frac{\text{مجموع السكان أقل من 15 سنة + مجموع السكان فوق 65 سنة}}{\text{مجموع السكان بين 15 سنة و65 سنة}} \times 100$

وتشير الإحصائيات إلى أن عبء الإعالة في الدول النامية منخفضة الدخل سنة 2002 بلغ 70% [1]، وقد ارتفع هذا المعدل إلى 79% عام 2010 (بعدما كان في حدود 92.3% عام 1990)[2]

IV- المؤشرات المركبة

بديهي أن تحقيق تطور اقتصادي لا يكفي وحده لتفسير حدوث تنمية في بلد ما إذْ يحتاج الأمر إلى أن ينسحب هذا التطور إلى إحداث رفاه في الجوانب الأخرى غير الاقتصادية، لذلك فإن الجوانب الاقتصادية وحدها لا تصلح كمؤشر عام لقياس التنمية ما لم تُدرج معها الجوانب الأخرى كنوعية الخدمات الصحية، ومستوى التعليم والثقافة ومشاركة المرأة ...الخ ، ومن أجل ذلك ظهرت عدة محاولات لبناء مؤشرات مركبة تهتم بالتعبير عن الجوانب النوعية في التنمية بشكل كمي قصد التوصل إلى وضع مؤشر لقياسها، من بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

---

[1] المرجع السابق، ص: 33.

[2] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)، تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2010، ص: 191.

1- المؤشرات غير الدخلية:

لقد جاءت هذه المؤشرات كنتيجة لمحدودية مقياس الدخل الفردي كمؤشر لقياس التنمية الاقتصادية، إذ ظهرت محاولات متعددة لإيجاد أرقام قياسية فردية للتنمية من خلال ربط خليط من المؤشرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن المحاولات نذكر:[1]

1-1- الرقم القياسي لمستوى المعيشة:

حيث قام كل من (Drenoweski et Scott1966,)، بدراسة هادفة لقياس التنمية من خلال ما سُمّي "الرقم القياسي لمستوى المعيشة" و المحسوب على أساس تقييم كمي لجملة من الحاجات المادية والثقافية المحددة.

2-1- الرقم القياسي لــ (Mc Granahan)

قاد ماكجرانان وجماعته (Mc Granahan,1972) دراسة لإيجاد رقم قياسي للتنمية باستخدام 18 مؤشرا (تم اختيارها بعد تنقيح قائمة بـ 73 مؤشرا) هي:

- العمر المتوقع عند الولادة
- نسبة السكان في مواقع السكان أكبر من 20.000
- استهلاك البروتين الحيواني لكل فرد في اليوم الواحد
- نسبة تسجيل الطلبة في مرحلتي الابتدائي والثانوي مع بعضهما
- نسبة التسجيل في المعاهد المهنية

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص ص: 47-52.

- معدل عدد الأشخاص لكل غرفة
- توزيع أو تداول الصحف لكل 1000 من السكان
- عدد الهواتف لكل 100.000 من السكان
- عدد مستقبلات بث الراديو لكل 1000 من السكان
- نسبة السكان النشطين اقتصاديا الذين لديهم كهرباء وغاز وماء
- نسبة الإنتاج الزراعي إلى عدد العمال الذكور الزراعيين
- نسبة العمال الذكور البالغين في الزراعة
- استهلاك الكهرباء (كيلوواط لكل فرد)
- استهلاك الحديد (كيلوغرام لكل فرد)
- استهلاك الطاقة (كيلو غرام فحم مكافي لكل فرد)
- نسبة الناتج المحلي الإجمالي المشتق من الصناعة التحويلية
- التجارة الخارجية لكل فرد بالدولار الأمريكي لعام 1960
- نسبة الحاصلين على رواتب وأجور إلى المجموع الكلي للسكان النشطين اقتصاديا.

1-3- الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية:

جاء هذا المقياس نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية في الدول الأقل تقدما، وهو مؤشر لا يعتمد على زيادة الدخل وإنما على النتيجة النهائية لاستعمال الدخل (أي في تحسين نوعية الحياة المادية)، وفق رؤية أن الناس يرغبون في الاستمتاع بحياة صحية أطول، يرون فيها أطفالهم وهم يكبرون، مع

تحصيلهم على مستوى تعليمي يمكنهم من استغلال فرص في حياتهم، لذلك فهو يقيس ثلاث جوانب رئيسية هي: توقع الحياة، وفيات الأطفال والرضع، والقراءة، حيث يُعطى لكل جانب منها درجة من 1 إلى 100.

إن تركيز هذا المؤشر على استعمال الدخل الفردي بدلا من مستوياته يجعل من ارتفاع الدخل الفردي في دولة ما لا يعكس بالضرورة وجود حياة نوعية جيدة فيها، وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية كان لديها معدل دخل فردي عالٍ عالميا ولكنها رُتّبت في الدرجة 96 على مقياس الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية في عقد السبعينات من القرن الماضي، بينما هولندا التي كان لها معدل دخل فردي أقل من الولايات المتحدة الأمريكية فقد رتبت في الدرجة 99 على نفس المقياس (الدرجات الأعلى في هذا المقياس هي الأفضل).

1-4- أسلوب الحاجات الأساسية:

تُقيّم التنمية وفق هذا الأسلوب بالمدى الذي تُشبع فيه حاجات السكان في بلد نامٍ أو فقير، أي المستويات الدنيا من الحاجات المادية مثل: استهلاك الغذاء، توفير الملجأ أو السكن، توفر منفذ على الخدمات العامة الأساسية كالماء الصالح للشرب، والصرف الصحي، والصحة والتعليم.

إن أسلوب الحاجات الأساسية يهتم بإزالة الفقر المطلق عبر توفير السلع والخدمات الأساسية للفقراء بطريقة سريعة بدلا من الاعتماد على استراتيجية زيادة دخل الفقراء التي تأخذ وقتا طويلا، علاوة على أن زيادة الدخل النقدي ربما لا تساعد الفقراء لأنه ربما لا يقومون بالإنفاق بأنفسهم لذلك الدخل من أجل الوصول إلى المستوى الأمثل من التغذية والصحة، وهذا ما يجعل تدخل الدولة أمرا ضروريا وفق نظرة هذا الأسلوب.

2- الرقم القياسي للتنميـــة البـــشرية (IDH) *Indice du Développement Humain*

2-1- دليل التنمية البشرية (IDH) منذ 1990

الرقم القياسي للتنمية البشرية (IDH) هو مؤشر حديث اعتمده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ((PNUD منذ عام 1990، حيث وبعد أن كان التخلف يُعزى إلى ضعف رؤوس الأموال، أصبحت الرؤيا أكثر اتساعا تنظر إلى أن البشر هم الثروة الحقيقية، وأن التنمية هي عملية توسيع خيارات البشر[1]، لذلك يهتم هذا المؤشر من جهة بنمو الدخل الفردي (الجانب الاقتصادي)، وأيضا بكيفية توجيهه للنواحي الاجتماعية (الصحة والتعليم بالخصوص) من جهة أخرى، لذلك فهو يقيس ثلاثة جوانب باستخدام ثلاثة مؤشرات فرعية:

- **حياة مديدة وصحية:** وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، القيمة الدنيا والقصوى لهذا المؤشر هي 25 و85 على التوالي.
- **اكتساب المعرفة:** ويقاس بمؤشر التعليم الذي يحسب باستخدام مؤشرين فرعيين: معدل تمدرس لمختلف الأطوار من الابتدائي للتعليم العالي ويأخذ ثلث الأهمية، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (أو ما يعبر عنه بدليل محو الأمية لدى البالغين) ويأخذ ثلثا الأهمية. وكلا المؤشرين يأخذ قيمة دنيا 0%وقيمة قصوى 100%.
- **مستوى معيشة لائق:** ويقاس باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد معبرا عنه بمقياس تكافؤ القوة الشرائية بالدولار الامريكي (PPA) ويأخذ قيمة دنيا 100دولار وقيمة قصوى 40.000 دولار.

[1] عدنان داود العذاري وآخر، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي،ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص: 57-58

يأخذ هذا المؤشر قيما تتراوح بين 0 و 1 وتقسم الدول حسبه إلى ثلاث مجموعات:

- دول ذات تنمية بشرية منخفضة IDH < 0.5
- دول ذات تنمية بشرية متوسطة IDH < 0.8 > 0.5
- دول ذات تنمية بشرية مرتفعة IDH > 0.8

لفهم طريقة حساب مؤشر التنمية البشرية مع مثال انظر الجدول رقم 1-1.

جدول رقم 1: كيفية حساب مؤشر التنمية البشرية

	دليل العمر المتوقع عند الولادة بالأعوام I_1	دليل التعليم I_2: دليل التمدرس I_{2-1}	دليل التعليم I_2: دليل محو الأمية لدى البالغين I_{2-2}	دليل الناتج الإجمالي I_3
طريقة حساب المؤشرات الفرعية	$I_1 = \frac{X_{ij} - Min_{(xi)}}{Max_{(xi)} - Min_{(xi)}}$ (*)	$I_{2-1} = \frac{X_{ij} - Min_{(xi)}}{Max_{(xi)} - Min_{(xi)}}$	$I_{2-2} = \frac{X_{ij} - Min_{(xi)}}{Max_{(xi)} - Min_{(xi)}}$	$I_3 = \frac{\log y - \log y_{min}}{\log y_{max} - \log y_{min}}$
		$I_2 = (1/3)\, I_{2-1} + (2/3)\, I_{2-2}$		
مثال: الصين عام **2001**	العمر المتوقع عند الولادة: 69.8 عاما $I_1 = \frac{69.8 - 25}{85 - 25} = \mathbf{0.747}$	معدل التمدرس 68.9% $I_{2-1} = \frac{68.9 - 0}{100 - 0} = \mathbf{0.689}$	معدل محو الأمية للبالغين 82.9% $I_{2-1} = \frac{82.9 - 0}{100 - 0} = \mathbf{0.829}$	الناتج الإجمالي للفرد 3130 دولار $I_3 = \frac{\log 3130 - \log 100}{\log 40000 - \log 100}$ $I_3 = \mathbf{0.575}$
		$I_2 = 1/3(0.689) + 2/3(0.829) = \mathbf{0.782}$		
معادلة IDH	$IDH = 1/3\,(I_1 + I_2 + I_3)$			
التطبيق على الحالة	$IDH = 1/3\,(0.747 + 0.782 + 0.575) = 0.701$			

(*) تمثل X_{ij} قيمة الدليل **i** للبلد **j**، أي القيمة الوطنية للدليل المعني بالحساب. المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى تقرير التنمية البشرية لعام **2001**

2-2- دليل التنمية البشرية (IDH) منذ 2010

تضمن تقرير التنمية البشرية لعام 2010 تعديلا جزئيا لكيفية حساب IDH في أبعاده الثلاثة كالتالي:

- حياة مديدة وصحية وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ولكن مع تغيير القيمة الدنيا والقصوى لهذا البعد حيث أصبحت 20 و 83.2 على الترتيب.
- اكتساب المعرفة ويقاس بدليل التعليم دوما ولكن بتعديل مؤشريه الفرعيين حيث أصبح يضم:
  - متوسط سنوات الدراسة وحده الأقصى 13.2 والأدنى 0.
  - متوسط السنوات الدراسة المتوقع وحده الأقصى 20.6 والأدنى 0.
  - وفي حساب قيمة البعد النهائية يستخدم دليل التعليم المركب الذي تتراوح قيمته بين 0 كحد أدنى و0.951 كحد أقصى.
- مستوى معيشة لائق: ويقاس باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد معبرا عنه بمقياس تكافؤ القوة الشرائية بالدولار الامريكي (PPA)، ولكن بتعديل القيمة الدنيا إلى 163 والقيمة قصوى إلى 108.211.

وتغيرت معادلة حساب دليل التنمية البشرية إلى العلاقة:

$$IDH = (I_1 + I_2 + I_3)^{1/3}$$

أيضا اعتمد دليل التنمية البشرية لعام 2010 تصنيفا للدول يختلف عن التصنيف السابق، حيث صنفها في أربع مجموعات:

- دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا
- دول ذات تنمية بشرية مرتفعة

- دول ذات تنمية بشرية متوسطة
- دول ذات تنمية بشرية منخفضة

تُرتب الدول تنازليا حسب قيمة IDH ويدخل في كل مجموعة عدد متساو مع المجموعات الأخرى عن طريق تقسيم عدد الدول التي شملها التقرير على 4. وفي سنة 2010 شمل التقرير 169 دولة فدخلت في كل مجموعة 42 دولة ما عدا مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة التي شملت 43 دولة[1].

2-3- دليل التنمية البشرية معدلا بعدم المساواة

يقيس هذا الدليل التفاوت بين السكان في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية بحسم متوسط القيمة لكل بعد من الأبعاد وفقا لمستوى عدم المساواة فيه[2]، وتكون قيمة دليل التنمية البشرية معدلا بعدم المساواة مساوية لقيمة دليل التنمية البشرية الأصلي عندما تكون المساواة تامة بين الناس، وتكون قيمة الأول أقل من الثاني في حالة وجود عدم مساواة.

وتضمن تقرير التنمية البشرية لعام 2010 مقياسا جديدا لعدم المساواة بين الجنسين سمي " **دليل الفوراق بين الجنسين**" الذي يقيس العوائق التي تواجهها المرأة في ثلاثة أبعاد: الصحة الإنجابية، التمكين وسوق العمل. وتتراوح قيمة هذا الدليل بين 0 (مساواة تامة بين الجنسين) و 1 (انعدام المساواة بينهما في جميع الأبعاد).

---

[1] انظر تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2010، ص: 141.

[2] المرجع السابق، ص:221.

2-4- الرقم القياسي للفقر البشري (IPH) *Indice de Pauvreté Humaine*

هناك نوعان للرقم القياسي للفقر البشري وهما IPH-1، و IPH-2.

5- 1- الرقم القياسي للفقر البشري (IPH-1)

يخص هذا المؤشر الدول النامية، وإذا كان دليل التنمية البشرية IDH يقيس متوسط الإنجازات، فإن دليل الفقر البشري-1 يقيس أوجه الحرمان في الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي الحياة المديدة والصحية، مستوى المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق، وبذلك فإن المؤشرات الفرعية لـ IPH-1 هي:

- التعرض لخطر الوفاة مبكرا قبل سن الأربعين، ويتم قياسه بعمر متوقع عند الولادة يقل عن 40 عاما. (نرمز له بـ P_1)
- الحرمان من عالم القراءة والتواصل، ويقاس بمعدل الأمية عند الكبار. (نرمز له بـ P_2)
- الافتقار إلى سبل الحصول على التوفير الاقتصادي الإجمالي، (نرمز له بـ P_3)، ويقاس بمتوسط غير مرجح لمؤشرين فرعيين هما:
  - النسبة المئوية للسكان الذين لا يستعملون مصدر مياه جديد
  - النسبة المئوية للأطفال دون معدل الوزن الطبيعي لأعمارهم

يحسب دليل الفقر البشري -1 بالعلاقة:

$$IPH\text{-}1 = 1/3\ (P_1^3 + P_2^3 + P_3^3\ )^3$$

2-5- الرقم القياسي للفقر البشري (IPH-2)

يخص هذا الرقم الدول المتقدمة أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، ويقيس أربعة أبعاد:

- التعرض لخطر الوفاة قبل سن الـ 60 سنة. (P_1)
- الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات، ويقاس بمعدل الأمية لدى البالغين بين 16-60 سنة الذين يعانون من الأمية الوظيفية. (P_2)
- النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون دون مستوى الفقر (50% متوسط الدخل المتاح والمعدل للأسرة). (P_3)
- الاستبعاد الاجتماعي، ويقاس بمعدل البطالة طويلة الأجل (12 شهرا فما فوق). (P_4)

يحسب دليل الفقر البشري-2 بالعلاقة:

$$IPH\text{-}2 = 1/4\ (P_1^3 + P_2^3 + P_3^3 + P_4^3)^3$$

1. دليل الفقر البشري المتعدد الأبعاد

وهو دليل جديد اعتمده تقرير التنمية البشرية لعام 2010 وهو يقيس أوجها مختلفة من الحرمان على مستوى الفرد في الأسرة (بالاعتماد على المسوح الأسرية) في ثلاثة أبعاد:

- **الصحة**: ويستعمل فيه مؤشر التغذية (وجود فرد واحد من الأسرة على الأقل يعاني من سوء التغذية) ومؤشر وفيات الأطفال (وفاة ولد أو أكثر).
- **المعرفة**: ويستخدم فيه مؤشر سنوات الدراسة (عدم استكمال أي فرد من

الأسرة خمس سنوات دراسية) ومؤشر السكان الملتحقين بالمدرسة (وجود ولد واحد على الأقل في سن الدراسة غير ملتحق بالمدرسة).

- **مستوى المعيشة**: ويقاس بمؤشرات: وقود الطهو (استخدام وقود وسخ للطهو كالفحم والحطب..)، المراحيض (عدم الحصول على مرافق محسنة للصرف الصحي)، المياه (عدم الحصول على مياه الشرب النظيفة)، الكهرباء (عدم الحصول على الكهرباء)، الأرض (السكن في منزل أرضه تراب)، والأصول (عدم امتلاك سيارة أو شاحنة أو أي آلية مشابهة، واقتناء وسيلة واحدة من هذه الوسائل على الأكثر: دراجة- دراجة نارية - راديو - ثلاجة - هاتف - تلفاز).

يحدد لكل فرد عدد من النقاط وفقا لأوجه حرمان أسرته في كل من المؤشرات العشرة المذكورة، ويبلغ العدد الأقصى من النقاط 10، وتحسب كل المؤشرات بالتساوي.

الفصل الثاني
نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها

أولا: نظريات التنمية الاقتصادية

قبل الحديث عن نظرة مختلف النظريات للتنمية الاقتصادية تنبغي الإشارة إلى أنه لن يتم التطرق لكل النظريات التنموية التي حاولت تفسير أسباب التخلف، وإنما سيتم التركيز على أهم النظريات التي طرحها الاقتصاديون الإنمائيون المشتغلون بقضايا التخلف، والتي بحثت عن طرق وضع مسار لمكافحة التخلف والخروج من مأزق التنمية في البلدان المتخلفة.

من جهة أخرى، فإن عدم تطرقنا إلى أطروحات المتقدمين يرجع إلى كونها لا تمثل إلا إسهاما جزئيا في معالجة إشكالية التنمية الاقتصادية بسبب أن تحليلات مفكريها ركزت على مشكلات اقتصاد صناعي ناضج، لذلك شغلتهم قضية النمو (*croissance*) بصفة رئيسية وفق هيكل إنتاجي قائم، أكثر من قضية التنمية (*développement*)، وهذا لا يلغي كون تحليلاتهم لا تخلو من الإشارة إلى متغيرات هامة تؤثر بصفة بارزة على التنمية، ومن ذلك:

- طرح ريكاردو ومالتيس لفكرة محدودية الموارد وتأثير النمو السكاني على التنمية
- طرح مارشال لفكرة إعادة توزيع الموارد لزيادة الإنتاجية
- بيان مارشال للدور المحوري للمهارات التنظيمية في عملية التنمية
- دور السياسة المالية وتدخل الدولة لتحريك النشاط الاقتصادي كما طرحه كينز
- تحليلات هارود – دومار وهانس التي ركزت على البعد الطويل المدى وأشارت إلى ضرورة التيقظ للضغوط التضخمية أو الركود طويل الأجل ومعالجتهما بمزيد من السياسات الحكومية.[1]

---

[1] عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، ط 1 ، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة- مصر، 1989، ص ص: 50-52

التنمية كحالة والتنمية كسيرورة أو عملية

قبل التطرق إلى بعض نظريات التنمية نحاول في ما يلي أن نميز بين التنمية كحالة والتنمية كسيرورة أو عملية فيما يلي:

1- التنمية كحالة:

لقد افترض لعدد من السنوات أن حالة التنمية التي ينبغي على الدول النامية التطلع إليها، كانت مرادفة لنمط المجتمع الموجود في البلدان المتقدمة الذي وصفه روستو على أنه مجتمع الاستهلاك الجماهيري المرتفع، وقد نظر إلى التنمية كنمو في الاقتصاد الوطني وهيكله، وكانت درجة التنمية أو النمو تقاس غالبا بمؤشرين شائعين هما الدخل الفردي ومعدل النمو السنوي المتوسط في الدخل الوطني.

ويعود الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للتنمية لعدد من العوامل أهمها :

- الفروق الواضحة بين الدول المتقدمة والنامية في حجم وهيكل ومعدل النمو للاقتصاديات الوطنية.
- الاعتقاد بأن التغيير الاقتصادي ينبغي أن يسبق أي شكل آخر من التغيير.
- اهتمت القوى الاستعمارية بتشجيع بعض النمو الاقتصادي وتعزيز القوة الشرائية لزيادة وتنمية الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها .

لقد استقر هذا المفهوم للتنمية في كل الأواسط حتى منتصف الستينات، ثم بدأت تظهر تساؤلات جديدة وذلك بسبب: تزايد حجم المديونية في الكثير من الدول، تنوع المشاكل البيئية والاجتماعية والسياسية، تزايد عدم المساواة بين الفئات وبين الأقاليم، ظهور نماذج بديلة للتنمية مثل تجارب الدول الاشتراكية .

2- التنمية كعملية:

إن التغيرات التي حصلت على مفهوم التنمية وكحالة يجب على البلدان النامية أن تطمح إليها قد أثرت بوضوح على الفكر حول عملية تحقيق أو عدم تحقيق هذا الهدف، وتتمثل أبرز التطورات في هذا المجال فيما يلي:

2-1 مراحل النمو: كان التصور أصلا لعملية التنمية باعتبارها النمو الاقتصادي، وقاد ذلك إلى افتراض أن على البلدان النامية أن تمر عبر عدد من المراحل لتحقيق النمو الاقتصادي مشابهة لتلك التي مرت بها الأقطار الغربية الأوروبية، وكانت مسألة النقاش كيف يتم العمل لتحقيق انطلاق اقتصادي في الدول النامية بنفس الطريقة التي حصلت فيها الثورة الصناعية في أوروبا.

وركزت التنمية على أوجه القصور في استغلال الموارد المتاحة، وما هي سبل تجاوز ذلك وتم التنبه لاحقا إلى الموارد البشرية وأثر نقص التعليم والأمراض وأثر البنى الاجتماعية والمواقف الثقافية في مرحلة الإقلاع، وما هي وسائل تحسين ذلك.

2-2 مقاربات جديدة في عملية التنمية: برزت منذ أواخر الستينات مقاربات مختلفة جوهريا لعملية التنمية وأهدافها ومعوقاتها نتج عنها مزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية ليس على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي بل كأهداف هامة في حد ذاتها ، وانعكس هذا على الجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية للتنمية.

وقاد التفكير حول أسباب التخلف إلى أنه لا ينجم عن نقص الموارد فقط، وإنما عن طبيعة العلاقات بين الفئات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة أو بين الأمم أيضا، وهناك نوعين من العلاقات يؤديان دورا مهما في هذا الإطار هما:

- هيكل الطبقات ودور الدولة: وترتبط مسألة هيكل الطبقات في العالم الثالث مع مسألة دور الدولة في التنمية.

- العلاقة بين الشمال والجنوب: لقد ازدادت الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية وأدت إلى افتقاد التوازن في علاقات القوى الدولية السائدة، وفي ظل تنامي تدويل الاقتصاد العالمي والشركات متعددة الجنسيات، كانت النتيجة أن غالبية هاته الدول ما تزال في تبعية شديدة اقتصاديا للشمال، كما أن هناك تبعية اجتماعية وسياسية له أيضا.

2- 3 **وصفات التنمية**: التغير الجوهري الثاني في المقاربة لعملية التنمية والتخلف هو البحث عن طرق التنمية التي تكون ملائمة بشكل أفضل لظروف وموارد العالم الثالث، وإن المظهر الأكثر وضوحا لهذا هو التركيز الذي تعطيه حكومات دول العالم الثالث والوكالات الدولية والأكاديميين لتصميم واستعمال أشكال من الثقافة (التكنولوجيا) المناسبة،وإيجاد أنظمة سياسية وإدارية أكثر ملاءمة، وإصلاح المناهج التعليمية، في ظل تناسق مع البيئة والأشكال الثقافية والاجتماعية.

ا. نظرية التنمية المتوازنة

1- عرض النظرية:

رواد هذه النظرية هم الأمريكيون "بول روزانستين –روداد *P. Rosenstein-Rodan*" ، "رغنار نيركس *Regnar Nurkse*" و "تيبور سيتوفسكي *Tibor Scitovsky*" والانجليزي "آرثر لويس *Arthur Lewis*".

لقد تطورت هذه النظرية إلى الشكل الذي عرفت به بعد أن صاغ روداد فكرة الدفعة القوية لإحداث التنمية، وبررها بنوعين من الاعتبارات:

- كبر الحجم الأدنى من استثمارات البنى التحتية التي لا غنى عنها لإحداث التنمية، والتي تقدم عن مشروعات الإنتاج المباشر، وبالتالي لا يمكن إحداثها بالتدرج وإنما بدفعة قوية من رؤوس الأموال، ويرى روداد أن تخصص لها البلدان النامية 40% من جملة الاستثمارات الكلية.

- مواجهة ظاهرة الانفجار السكاني: فزيادة السكان بمعدل 2.5% يتطلب معدل استثمار سنوي قدره 10% من الدخل القومي لمجرد المحافظة على نفس المستوى الحالي للدخل الفردي (وهذا في ظل افتراض أن معامل رأس المال يساوي 4)، وهو الأمر الذي يجعل نمو السكان مبررا قويا لاقتضاء الدفعة القوية شرطا ضروريا للانطلاق بالاقتصاديات المتخلفة إلى مرحلة النمو الذاتي.[1]

ومن ثَمّ، ترى نظرية التنمية المتوازنة أن مشكل التنمية الاقتصادية يتركز في ضرورة القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات في آن واحد وفي مختلف القطاعات. يقول " بول روزنشتين " أن القضاء على التخلف الاقتصادي في الدول النامية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية، وربما سلسلة من الدفعات القوية يمكن عن طريقها خروج الاقتصاد من إطار الركود، فهي تحتاج إلى دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة ومن استغلال الموارد المتاحة ومن التنظيم حتى تجتاز مرحلة الانطلاق.[2]

إن الفكرة الرئيسية التي يرتكز عليها هذا الطرح هي " الاعتماد المتبادل بين المشاريع في مجال الإنتاج وفي مجال التصريف"[3]

---

[1] جمال حلاوة وعلي صالح، مرجع سابق، ص ص: 40-41.

[2] ينظر في هذه النظرية وما بعدها أيضا:

- علي لطفي و آخرون، مرجع سابق، ص ص : 288-298.
- محمد قاسم القريوتي، واقع نظريات التنمية الغربية و إمكانية تطبيقها في الدول النامية، مجلة جامعة عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، مركز النشر بجدة، مجلد 1، 1988، ص : 83-88.

[3] سيدي محمود سيدي محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة دمشق، (غ م)، 1988، ص: 133.

✓ **الاعتماد المتبادل في مجال الإنتاج:**

وهو ما يعرف في علم الاقتصاد بـ "الوفورات الخارجية"، وتعني أن إقامة مشروع معين سينتج عنه علاقات ارتباط أمامية وخلفية مع المشاريع التي تعتبر متكاملة معه سواء من حيث ما يحتاجه من مدخلات أو ما ينتج عنه من مخرجات، وهذه الضرورة تفرضها طبيعة العملية الإنتاجية ذاتها التي تعمل على تحقيق قيم مضافة من خلال عملية تحويل المواد الأولية ومزجها للحصول على منتجات نهائية، ويعمل هذا الارتباط والتكامل على توفير تكاليف كبيرة (وفورات) كان سيتحملها المشروع في غياب هذا الاعتماد المتبادل ومن أهمها:[1]

- حصول المشروع بفضل مجاورته للمشاريع الأخرى على إمكانيات لا يمكنه الحصول عليها بدون تحمل تكاليف عالية.
- توفير تكاليف النقل والتي كان المشروع سيتحملها لجلب مدخلاته لولا توفر المؤسسات الممونة له بهذه المدخلات بجواره.
- الاستفادة من المعارف التطبيقية المستخدمة في المشاريع المتجاورة مما يوفر على المشروع تكاليف البحث العلمي.

لذلك ترى هذه النظرية ضرورة القيام باستثمارات متوازية زمنيا في هذه المشاريع المتكاملة، وأيضا متوازنة أي بنسب متقاربة لتفادي الاختناقات المحتملة، ولتحقيق هذه الوفورات التي ما كان لها أن تتحقق لو تم التركيز على الاستثمار في مشروع إنتاجي واحد أو عدد محدود جدا من المشاريع.

---

[1] المرجع السابق، ص 134 ، نقلا عن : Jacob Viner, stabilité et progrès: les problèmes de la pauvreté, Eco app ,1958, p:62

✓ **الاعتماد المتبادل في مجال التصريف:**

وهو ما يعرف بالحلقة المفرغة *le cycle vicieux*، ويرى أنصار التنمية المتوازنة أن تصريف المنتجات -وفي ظل ضيق السوق المحلية- لا يمكن تصوره في حالة تركيز الاستثمارات في مشروع واحد (الاستثمار الوحيد) للأسباب التالية:

- الطلب الفعال الناتج عن تطور مداخيل العاملين في هذا المشروع لا يقابله عرض كاف من السلع الاستهلاكية الأخرى غير منتجات المشروع الذي يعملون فيه، (فلو كان المشروع مثلا مختصا في إنتاج القماش لا يمكن أن يصرف العاملون كل رواتبهم في شراء القماش).
- فيض الإنتاج الذي لم يتم تصريفه بسبب بقاء القدرة الشرائية للمستهلكين (غير العاملين في المشروع) على ما كانت عليه، وبالتالي عدم مواكبة الطلب للزيادة الحاصلة في العرض.

إن كسر هذه الحلقة يتطلب القيام بدفعة قوية *Big Puch* بواسطة القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات المنتجة في وقت واحد، وبالتالي فإن تعدد الصناعات والمشاريع سيجعل من كل صناعة تخلق بما توزعه من دخول سوقا للصناعات الأخرى.

2- الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

يعتبر البعض نظرية النمو المتوازن من أهم النظريات التي تجمع بأسلوب وسط بين الطرح الرأسمالي والطرح الاشتراكي، وتعتمد فعلا على الواقع الاقتصادي بالدول النامية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين والذي عرف تدخلا بارزا لحكومات هذه الدول في النشاط الاقتصادي. إلا أنه وجهت إليها العديد من الانتقادات نلخص أهمها فيما يلي:

- إن منطق هذه النظرية القائم على تطوير كل القطاعات في آن واحد* يفرض على الاقتصاد الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، ويرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وهو ما يفوت على الاقتصاد الوطني جني ثمار التجارة الدولية.[1]
- ولعل أهم ما يوجه إليها هو افتراضها توافر كميات ضخمة من رؤوس الأموال لدى الدول النامية في المراحل الأولى للتنمية، ومن المعروف أن هذه الدول تعاني من مشكلة ندرة رؤوس الأموال. كما أن تطبيق هذه النظرية بما يتطلبه من موارد غير متوفرة في البلدان النامية يشجع على ظهور ضغوط تضخمية (ويعضد هذا تجربة أمريكا اللاتينية).
- توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشاريع الصغرى يلغي الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.[2]
- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب إقامة الصناعات في وقت واحد، وكما يقول *Fleming.M.J* فإنه بينما تفترض هذه النظرية أن العلاقات بين الصناعات تكاملية،

---

* تنبغي الإشارة إلى أن الاستثمار في كل القطاعات في آن واحد هو أحد أوجه التوازن في التنمية الذي تنادي به هذه النظرية وهو الأفضل، وذلك لا يلغي أن ينصرف هذا التوازن إلى أوجه أخرى كالتوازن بين تنمية القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، أو التوازن بين فروع القطاع الواحد كالتوازن بين صناعة آلات الإنتاج وصناعة السلع الاستهلاكية، أو التوازن بين الاستثمارات المنتجة واستثمارات البنية القاعدية...الخ، لذلك فإن التوازن الشامل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية هو المطمح الأفضل لهذه النظرية، ولكنه ليس الطرح الوحيد لمعنى التنمية المتوازنة كما يفهمه العديد من شارحي هذه النظرية.

[1] صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، إطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، (غ م)، 2006 ، ص: 30.

[2] Matouk BELATTAF, op. cit., p: 114.

فإن محدودية عرض العوامل يجعل هذا العلاقة تنافسية.[1]

- الصعوبة الواقعية في تحقيق هذا الطرح لما يتطلبه من ضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه، كما أن إقامة البنية الأساسية والمشروعات المتكاملة يستدعي وجود أعداد ضخمة من المهندسين والإداريين للإشراف على هاته المشروعات، ويستدعي نجاح هذه المشروعات، أسواق مالية منظمة وأجهزة لتعبئة المدخرات المحلية وهذه كلها لا تتوافر في الدول النامية.

لذلك يقول سينجر " قد يكون من السهل على المرء أن يفكر في أحجام كبيرة، وأن يتخيل ما يشاء من الانجازات العظيمة على الورق، ولكنه عندما يحاول تنفيذ ذلك سوف تصدمه الحقيقة المرة"[2]. والحقيقة المرة التي يشير إليها سينجر هي - وكما يرى هيرشمان- أن البلد الذي يمكنه القيام بمثل هذه التنمية المتوازنة التي تتطلب إمكانيات مالية وتقنية ضخمة لا يعتبر بلدا متخلفا في الحقيقة.

II. نظرية التنمية غير المتوازنة

1- الطروحات المختلفة لهذه النظرية

عكس النظرية السابقة فإن هذه النظرية ترى أن عدم التوازن هو المحرك الرئيسي للتغيير، وبالتالي فإن استهداف إطلاق قوى التنمية الاقتصادية بالدول المتخلفة يتطلب تركيز الاستثمارات في قطاعات استراتيجية محدودة تشكل المحور الرئيسي لحراك باقي القطاعات الأخرى وبالتالي يتطور الاقتصاد من خلال الانتقال من حالة لاتوازن إلى حالة لا توازن أخرى في شكل متعاقب

---

[1] جمال حلاوة وعلي صالح، مرجع سابق، ص: 45.

[2] سيدي محمود سيدي محمد ، مرجع سابق، ص: 136.

ولكن في كل مرة بمستوى أعلى من الإنتاج والدخل، وهو ما يعرف "باللاتوازنات الخلاقة *déséquilibres créateurs*"، ويرى رواد هذه النظرية أمثال الأمريكي "ألبير هيرشمان *A. Hirshman*" والفرنسيين "فرانسوا بيرو *F. Perroux*" و "جيرار دي برنيس *G. de Bernis*" أنها الأكثر واقعية لحالة الدول المتخلفة من نظرية التنمية المتوازنة. كما أن أطروحاتهم التي تجمعها الفكرة المحورية المذكورة أعلاه قد تعددت وفق التفصيل التالي:

أ- هيرشمان ونظرية الصناعات المحركة *les industries motrices*:

يرى هيرشمان ضرورة تركيز التنمية بالدول المتخلفة في مرحلة انطلاقها على الاستثمار في قطاعات استراتيجية رائدة تعمل على تحريض القطاعات الأخرى للحاق بها، ويجب أن يعمل القائمون على التنمية في هذه البلدان على اختيار هذه القطاعات أو المشاريع الرائدة بدقة، وذلك وفق جملة من المعايير أهمها -في نظره- " القدرة على الدفع إلى الخلف" و"القدرة على الدفع للخلف" حيث ترتب المشاريع حسب شدة ترابطها الخلفي وتدني ترابطها الأمامي، وكل صناعة يكون حجم الطلب على منتجاتها في السوق الوطنية يساوي نصف طاقتها الاقتصادية تعتبر ذات أولوية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى هيرشمان أن الاستثمارات المنتجة مباشرة تُعطى الأولوية في الترتيب على استثمارات البنية القاعدية، لأن الأولى تشكل ضغطا محرضا للقيام بالثانية وهو ما يسميه الكاتب " تحريض التنمية بواسطة نقص القاعدة الهيكلية" [1]

---

[1] انظر المرجع السابق (سيدي محمود) ، ص: 139 نقلا عن :
Albert Hirshman, stratégie du développement économique, Ed ouvrière,Paris,1964,pp: 124-128

ب- بيرو ونظرية أقطاب التنمية *les pôles de développement* :

لا يختلف طرح فرانسوا بيرو في معالمه الكبرى عن طرح هيرشمان، فهو قد ركز على أقطاب النمو كمحرض للتنمية بدلا من الصناعات المحركة التي استخدمها هيرشمان. وقطب النمو حسب بيرو يتميز بقدرة على التأثير تتجاوز قدرة الصناعة المحركة على ذلك، حيث يمتد تأثيره إلى البنية الاجتماعية وقد يمتد إلى المجال العالمي أيضا. لكنه يشترط لنجاح انطلاق التنمية الاقتصادية وفق هذه الآلية توفر مسبق لوسط اجتماعي واقتصادي يمتلك حدا أدنى من التطور يوفر المرونة اللازمة لعمل آليات الجذب في أقطاب النمو.

ت- جيرار دي برنيس ونظرية الصناعات المصنعة *les industries industrialisées* :[1]

قام برنيس بتطوير نظرية بيرو حول أقطاب النمو، وهو يرى أن انطلاق التنمية بالدول المتخلفة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت نواته "صناعة ثقيلة"، وهو يركز على نوع خاص من الصناعة الثقيلة وهي "الصناعات المصنعة"، وهي تلك التي تكون وظيفتها الأساسية إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين الصناعات بفضل وضع مجموعة جديدة من الآلات في خدمة الاقتصاد الوطني، بمعنى أبسط هي تلك الصناعات التي تشكل منتجاتها عاملا تحريضيا لصناعات أخرى تستخدم هذه المنتجات كمدخلات لها.

وبرنيس وإن كان يرى أن صناعة الحديد والصلب ظلت ولا تزال تشكل الصناعة المصنعة الأكثر تحريضا لانطلاق التنمية، إلا أنه يشير أن الصناعة المصنعة المحرضة للتنمية نسبية حسب المرحلة التاريخية، بعبارة أخرى الصناعة التي اعتبرت مصنعة في فترة ما قد لا تكون كذلك في فترة أخرى، فمثلا: الصناعة الاستخراجية كانت مصنعة في القرن الثامن عشر لما قامت به من دور

---

[1] ملخص من سيدي محمود سيدي محمد ، مرجع سابق ص ص : 141-144.

تحريضي لعملية التقدم التقني والمكننة ، في حين قامت صناعة التعدين بهذا الدور في القرن التاسع عشر.

إن قيام الصناعات المصنعة بدورها التحريضي لإطلاق قوى التنمية بالاقتصاد المتخلف يشترط فيه حسب برنيس:

- أن تساهم هذه الصناعات بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي
- أن تكون مستقلة عن مراكز التمويل والتصنيع الخارجية
- أن يتوفر الاقتصاد المحلي على صناعات قابلة لاستخدام منتجات الصناعات المصنعة كمدخلات لها

تجدر الإشارة إلى ملاحظة هامة تتعلق بالاختلافات بين النظريات الثلاث:

- الصناعة المحركة عند هيرشمان وقطب النمو عند بيرو قد يكون صناعة آلات استثمارية أو صناعة استهلاكية، منفتحة على الداخل أو الخارج أو هما معا، بينما الصناعات المصنعة عند برنيس فهي مختصة فقط في إنتاج وسائل الإنتاج، وتعمل في إطار اقتصاد مغلق فقط.
- تدخل الدولة ضرري عند بيرو وبرنيس حتى يتمكن الاقتصاد النامي من تنظيم آثار الدفع الصادرة عن أقطاب النمو أو الصناعات المصنعة (آثار الدفع في نظرهما لا تنتقل عفويا بين الصناعات في الاقتصاد المتخلف وتحتاج إلى توجيه وتنظيم)، بينما هيرشمان فهو من أنصار الحرية المطلقة ويرى أن التحريض ينتقل عفويا بين الصناعات، لذلك فإن تدخل الدولة ينبغي أن ينحصر – إن كان ضروريا- في تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار المربح فقط.

2- الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

- الخلط بين مفهوم الصناعة ومفهوم التقنية، حيث أن أنصارها حينما يفاضلون بين صناعة وسائل الإنتاج وصناعة السلع الاستهلاكية يميلون إلى تفضيل النوع الأول، وحينما يفاضلون بين التقنية كثيفة رأس المال والتقنية كثيفة العمل يفضلون الأولى كمرادف للتفضيل الأول، وفي الحقيقة أن التقنية كثيفة رأس المال قد توجد أيضا في صناعات إنتاج السلع الاستهلاكية.
- الربط غير الصحيح بين النظام الاقتصادي ونمط التصنيع، حيث يعتقد أنصار هذه النظرية أن النظام الرأسمالي يدفع إلى التركيز أكثر على الصناعات الاستهلاكية، لذلك ينبغي على الدولة توجيه نمط التصنيع بما يخدم المجتمع (اختيار الصناعات الثقيلة)، وهذا غير صحيح لأن الاقتصاد الرأسمالي يحتاج أيضا إلى استثمارات في الصناعات الثقيلة.
- لا يمكن أبدا إغفال مشكل تصريف المنتجات (والذي أشارت إليه نظرية التنمية المتوازنة عند اعتماد سياسة الاستثمار الوحيد)، فالدول النامية قد تضيق أسواقها عن تصريف منتجات الاستثمارات الإستراتيجية، وهي لا تمتلك اليوم آليات التصريف في الأسواق الخارجية التي أتيحت للدول المتقدمة في بداية ثورتها الصناعية، بسبب المنافسة الدولية الشديدة، والسياسات الحمائية التقييدية التي تعتمدها الدول المتقدمة إزاء صادرات الدول النامية، يضاف إلى ذلك كله ضعف حجم التجارة البينية بين الدول المتخلفة ذاتها.
- قد تؤدي استراتيجية التنمية غير المتوازنة إلى نتائج عكسية بسبب اعتمادها على الصناعات كثيفة رأس المال (وبالتالي المتطورة تقنيا)، وبالتالي فبدلا من تحقيق التكامل المنشود والانسجام بين قطاعات الاقتصاد بفعل التحريض المتوالي تتعمق حالة الازدواجية الاقتصادية التي تعاني منها البلدان المتخلفة بفعل تركيز استخدام وسائل الإنتاج في نواحي محدودة من الاقتصاد.

3- نظرية مراحل النمو لروستو ( )*

1- عرض النظرية

استلهم روستو نظريته من تجارب الدول التي حققت نجاحا في ثورتها الصناعية لاسيما تجربة انجلترا منذ عام 1780، وقد اعتبر في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي للتنمية، وانطلاق التنمية هو مرحلة حاسمة من مراحل النمو التي قسمها إلى خمس مراحل كالتالي:

أ) **مرحلة المجتمع التقليدي**: وهي تتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية. هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد.[1]

ب)**مرحلة التهيؤ للانطلاق**: وهي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها. تتميز هذه المرحلة بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية: النقل، الزراعة

---

* تدخل نظرية المراحل لروستو ضمن ما يسمى "الطرح الخطي للتنمية" معروف قبل روستو في نظريات مختلفة ولكنها لم تحظ بالشهرة التي حظيت بها نظرية روستو ونذكر من ذلك نظرية "فردريك ليست" التي بينت أن الاقتصاد يمر بخمس مراحل، ونظرية "كارل بوشر" التي قسمت مراحل النمو إلى ثلاث مراحل، ووضع الاقتصادي الياباني أكاماتزو K.Akamatsu الصياغات الأولى لنموذج "الأوز الطائر" في النصف الثاني من الثلاثينات كنموذج تاريخي لمراحل التطور الاقتصادي للبلدان النامية في سياق خطي متتابع المراحل زمنيا.

[1] W.W. Rostow, "les étapes de la croissance économique", Edition du Seuil, Paris, 1963, pp : 13–16.

والتجارة الخارجية مع وجود قطاع بنكي، ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية. ويشير روستو إلى الدور المحرك الذي يلعبه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد، وتضمن الصادرات الضرورية لتوازن التبادل الدولي، وبذلك فإن هذا القطاع يسمح بتجميع الشروط الضرورية للتنمية الصناعية. كما يشير روستو إلى الدور الهام الذي يلعبه قطاع النقل ووسائل الاتصالات، وأيضا التطور في الذهنيات وفي مناهج العمل، حيث يعتقد أن من الشروط اللازمة للتهيؤ للانطلاق ظهور طبقة من المفكرين يخرجون عن الإطار التقليدي للتفكير.[1]

ج) **مرحلة الانطلاق**: وهي أهم مرحلة من المراحل الخمس، حيث يعرف فيها المجتمع انقلابا جذريا يتميز بإزالة العوائق والحواجز المضادة للنمو المنتظم، ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للاقتصاد. في هذه المرحلة تحدث تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا وتوسع المصانع وتركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السريع. إذن روستو يرى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الانطلاق، حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة وتنتشر المراكز الحضرية[2] .

تعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبيا (من 20 إلى 30 سنة تقريبا)، وهي أصعب مراحل النمو حيث أنها تُعدّ مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، وحسب روستو فإن هناك ثلاثة شروط أساسية للانطلاق :[3]

---

[1] IBID, p. 16-18 et p p: 33-60.

[2] فؤاد حيدر، "التنمية والتخلف في العالم العربي: طروحات تنموية للتخلف"، دار الفكر العربي، بيروت، 1990، ص:1.

[3] W.W. Rostow, op. cit, pp: 23-24 .

- ارتفاع معدل الاستثمار المنتج لينتقل من5 %إلى أكثر من 10%من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان.
- إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع: فقطاعات الاقتصاد لا تنمو بنفس الرتم ولا في نفس الوقت، ولكن توجد قطاعات محركة تلعب دورا هاما في مرحلة الانطلاق
- التأسيس السريع لأداة سياسية اجتماعية ومؤسساتية تتمحور حول التنمية، بعبارة أخرى لابد أن يرافق الانطلاق نجاح سياسي واجتماعي وثقافي يحمل على عصرنة الاقتصاد.

د) مرحلة السير نحو النضج: وتكون بعد مرحلة الانطلاق بفترة طويلة (حوالي 60 سنة)، وفيها يملك الاقتصاد القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الانطلاق، مع تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا، والتوصل إلى التحسين الدائم في فنون الإنتاج، مع احتلال الاقتصاد القومي مكانة هامة على المستوى الدولي. ومن مظاهر هذه المرحلة :

- قيام العديد من الصناعات الأساسية (صناعة الحديد والصلب، صناعة الآلات، الصناعات الكهربائية)
- ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.
- النضج الفكري للمجتمع.
- زيادة معدلات الاستثمار لتتجاوز 10-20 % من الناتج الوطني.
- تغير هيكلة الطبقة الشغيلة (تنامي ظاهرة التحضر في اليد العاملة خصوصا)
- تطور مستوى مسيري المؤسسات وامتلاكهم بعد النظرة في التسيير.

هـ) مرحلة الاستهلاك الواسع : وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأوا كبيرا من

التقدم، حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش وبدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها:[1]

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة (السيارات...). وذلك بسبب الارتفاع الكبير في الدخول الفردية، فيتحقق بذلك قانون Engel: كلما ارتفع الدخل تنخفض الحصة المخصصة للمواد الغذائية لفائدة نفقات أخرى لاسيما تلك المخصصة للخدمات، الثقافة، السفر، الترفيه...[2]
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع.
- ظهور هيكلة جديدة للسكان العاملين حيث يوزعون على القطاعات الاقتصادية كالتالي: 45% من القوة العاملة تنشط في القطاع الثالث، 45% في القطاع الثاني، و 10% في القطاع الأولي، وتتنامى ظاهرة النزوح الريفي.[3]

---

[1] Ibid, P:66

[2] Matouk BELATTAF, op. cit., p: 100.

[3] IBID, p: 100.

جدول رقم 2: تلخيص خصائص مراحل النمو عند روستو

المرحلة	خصائصها
المجتمع التقليدي	- النشاط القاعدي هو الزراعة - مجتمع هش يعرف غياب وسائل النقل والمواصلات والبنى التحتية - السلطة القبلية - التوازن بين الموارد والحاجات يحدثه الثالوث: الأمراض، الجوع والحروب. - سلطة غير متحفزة للاستثمار والإنتاج - نظام قيم يستند إلى القدرية ومعاداة التغيير - هي مرحلة طويلة نسبيا تتميز بالبطء الشديد
التهيؤ للانطلاق	- الاكتشافات التقنية والجغرافية و انتشار العلوم والتكنولجيا الجديدة - الدخول إلى الأسواق الخارجية - قيام نخبة مؤهلة للقيام بالمقاولة والاستثمار - نجاح الزراعة وتحقيق فوائض فيها تسمح بغنجاز استثمارات في الصناعة - إنشاء دولة وطنية مركزية و وقوية - وجود قطاع بنكي - ظهور طبقة من المفكرين وحصول تطور في الذهنيات
الانطلاق	- مرحلة قصيرة نسبيا تتراوح مدتها من 20 إلى 30 سنة - حدوث انقلاب جذري في فنون الإنتاج - نمو الدخل الوطني وتحقيق نمو اقتصادي بمعدل 2% - وجود قطاعات ذات نمو قوي تتميز بالتركيز والقطبية - المناخ السياسي والمؤسساتي الملائم - العامل الحاسم في الانطلاق هو الاستثمار المنتج الذي ينمو معدله إلى عتبة تساوي أو تفوق 10% من الدخل الوطني

السير نحو النضج	- مرحلة طويلة نسبيا - تبقى الزراعة دائما منتجة وناجحة - الاستثمار يبلغ من 10 إلى 20% من الدخل الوطني - التغير المستمر للهيكلة وتنامي مستمر لصناعات جديدة - تخصص الدول وتقسيم الإنتاج حسب نظرية الامتيازات المقارنة - ظهور قيم جديدة تهيء لإصلاح اجتماعي عميق - ازدهار التجارة الخارجية واحتلال الاقتصاد مكانة هامة دوليا - تنامي ظاهرة التحضر في المجتمع
الاستهلاك الواسع	- الإنتاج المهيمن هو إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة التي يزيد الطلب عليها - ارتفاع الدخول بشكل كبير جدا - شيوع التنظيم الفعال - هيكلة جديدة لتوزيع السكان العاملين على القطاعات

المصدر: من إعداد الباحثين بالتلخيص من :

- *Matouk BELATTAF, op. cit., pp: 97-10.*
- *W.W. Rostow, op. cit, pp: 13-66*

2- أهم الانتقادات الموجهة لنظرية روستو

تعتبر نظرية روستو إسهاما بارزا في الفكر التنموي لاسيما من خلال تركيزها على مفهوم الانطلاق الذي أخد مساحة واسعة في الكتابات التي تعنى بشؤون التنمية، ويضع البعض آدم سميث وكارل ماركس وجون مينارد كينز ووليم والت روستو كأبرز أربعة اقتصاديين تركوا أثرا قويا في الفكر وفي السياسة الاقتصادية في العالم في المائتي عاما الأخيرة[1].

[1] مصطفى زروني، مرجع سابق، ص:152

إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية بعض النقائص نذكر أهمها فيما يلي:

- هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين: في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا، ثم في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم. وتعتبر مرحلة الانطلاق أهم مرحلة عرفت انتقادا شديدا من حيث كونها غير واضحة المعالم وتتداخل خصائصها مع المرحلة السابقة لها.[1]
- من الخطأ تاريخيا تحديد مدة لمرحلة الانطلاق، إذ تختلف الأمور من بلد لآخر، زيادة على أن هذه المرحلة تتطلب فترة أطول مما تصوره روستو، كما أن معدل الاستثمار اللازم للانطلاق يظهر مبالغا فيه.[2]
- لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التنمية تطبق مهما كان نوع المجتمع[3]، وهذا عن طريق النظر إلى التنمية كخط متواصل تمر عبره تجارب الدول عبر مراحل مختلفة، وهذا ما دفع *Paul Bairoch* إلى القول في تقييمه لهذه النظرية:

« La croissance n'est pas une autoroute, et la fin de l'histoire n'est pas pour demain»

- تُقَيِّم هذه النظرية الخطية البلدان النامية على أساس تجربة العالم الغربي، مع العلم أن تجارب التنمية تختلف وتتنوع حسب خصوصيات كل بلد والظروف التي يمر بها، وكما يقول *B. Cazes* (1991):"لا يوجد طريق واحد للتطور و لا معالجة وحيدة للشقاء في العالم "[4]
- نظر روستو إلى مميزات مراحل النمو الاقتصادي على أنها تبقى ثابتة في كل

---

[1] المرجع السابق، ص:152.

[2] Matouk BELATTAF, op. cit., p: 102.

[3] Bernard Conte," Le sous développement : Retard de développement", http://conte.u-bordeaux4.fr/Enseig/Lic-ecod/docs_pdf/Rostow1.pdf

[4] Gabriel WACKERMANN, "Géographie du développement", Ellipses, France, 2005, p : 211 .

البلدان بغض النظر عن العصر الذي تكون فيه، فالمجتمع التقليدي في انجلترا في مرحلة ما قبل الرأسمالية هو في رأي روستو مماثل للمجتمعات التقليدية في بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبذلك فإن نظريته تحمل طابعا إلزاميا معاديا للتاريخ لأنه يحرم المجتمعات من خصائصها الحقيقية التي تميزها عن بعضها البعض، وتستبدل هذا الاختلاف بمزيج وحيد انتقائي من المعايير التقنية والاقتصادية.[1]

- فيما يخص مرحلة التهيؤ للانطلاق فإن الدول المستعمرة لا تستطيع تجميع الشروط الضرورية للانطلاق، وهذا ما قاد سمير أمين إلى القول أن المجتمع التقليدي في ظل هذه الشروط مختل لأنه فقد استقلاله وأصبحت وظيفته الأساسية الإنتاج للسوق العالمي في ظل شروط تذهب بكل آفاق عصرنته، فهذا المجتمع التقليدي ليس في طور التحول نحو العصرنة ولكنه أنجز كمجتمع تابع في المحيط (*périphérique*)[2]. ويرى سمير أمين أيضا أنه وعكس نظرية مراحل النمو لروستو، فإن تنمية المحيط (*périphérique*) لا تسمح أبدا باللحاق بالمركز (*centre*)، لأنه في كل مرحلة لتطور المركز فإن مرحلة جديدة للتقسيم الدولي للعمل تحضر وظائف ثانوية وتبعية للمحيط.[3]

- يركز روستو كثيرا على التغييرات الكمية الحاصلة في القوى المنتجة دون الأخذ بعين الاعتبار التغييرات النوعية في العلاقات الإنتاجية، ومعلوم أنه لا يتصور تطور القوى المنتجة خارج علاقات الإنتاج. وحتى عند حديثه عن

---

[1] محمد آدم، "خصوصية التطور الاقتصادي في الدول النامية"، مجلة النبأ، العدد 45 ، ماي 2000. ص:10.

[2] Moussa Mohammed Koni, "L'échec du développement : une responsabilité à partager", mémoire de maîtrise en sociologie, université du Québec à Montréal, dec 2000, p.28

[3] IBID., p :31.

النوازع الاجتماعية الستة (النزوع نحو تطبيق العلم لأغراض اقتصادية، نزعة قبول التجديد، نزعة السعي نحو التقدم المادي، نزعة الاستهلاك ونزعة إنجاب الأطفال) فإن روستو يعتبرها متغيرات مستقلة عن العلاقات الإنتاجية تحدث قضاء وقدرا، و بالتالي فإن مراحل النمو التي اقترحها لا تشكل وحدة موضوعية ونوعية لا من الناحية التاريخية ولا من الناحية المنطقية، ولا يمكن اعتبارها مراحل محددة علميا، كما أن العلاقات المتداخلة بين المراحل غير واضحة.[1]

- يشير مفهوم الانطلاق إلى أن التنمية ستكون عملية تلقائية مباشرة بعد وصول الاقتصاد إلى هذه المرحلة ولا ترجع إلى الخلف، ولكن يمكن في العديد من الحالات وتبعا لخصوصيات كل بلد أن يترافق الانطلاق الاقتصادي بضغوط اجتماعية وسياسية كبيرة تنسف الاستقرار الذي يعتبر عاملا حاسما في استمرارية التنمية، وهي الحالة التي عرفتها الأرجنتين في بداية القرن العشرين، والبيرو، وإيران، والبرازيل مع Vargas .[2]
- تتجاهل هذه النظرية الترابطات الدولية وتأثيرها على التنمية، وكأنه ترى أن عملية التنمية في العالم الثالث تتم في فراغ، والحقيقة هي أن هذه العملية لا تتحدد فقط بالخصائص الداخلية وحدها للدولة في مرحلة معينة ضمن سياق خطي للتغير التاريخي، ولكن أيضا بمكانتها في البيئة الدولية.[3]
- إن طرح روستو محكوم بخلفية تعود إلى الصراع الفكري الدائر حول مقولة أن الرأسمالية كنظام اجتماعي– اقتصادي هي المسؤولة عن استعمار وتخلف

---

[1] عادل مختار الهواري ، مرجع سابق، ص ص: 131-132 .

[2] Lassina Konate, cours d'économie du développement, site : http:// foad.refer.org/IMG/pdf/Chapitre4-3.pdf.

[3] IBID, p : 7.

شعوب العالم الثالث، هذه المقولة التي دفعت بالفكر الغربي إلى تقديم تفسير تاريخي لأسباب التخلف الاقتصادي عبر طروحات نظرية مختلفة، لذلك يظهر أن هدف روستو من طرح مفهومه لمراحل النمو هو تبرئة الرأسمالية من مسؤوليتها عن تخلف بلدان العالم الثالث، واعتبار أن المرحلة الاستعمارية مرحلة طبيعية في سياق التطور.[1]

- لذلك ترى ألسا أسيدون أن مجموعة الحجج التي قدمها روستو ترجع إلى خليط من موضوعات عصر الأنوار (الحرية والنظام) والاستعارات المسيحية (المجد، السمو، الرسالة)، وقد عرض روستو الاستعمار وكأنه قد هيأ التربة للتحديث ووفر الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة وليست هناك إذن حاجة للبحث عن الاشتراكية طريقا بديلا.[2]

III. مدخل التغييرات الهيكلية

ترى النظريات التي تدخل ضمن هذا المدخل أن الانطلاق الاقتصادي يحتاج إلى إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاديات المتخلفة تسمح بالتحول من التركيز على القطاع الزراعي بنحو كثيف إلى هياكل أكثر حداثة وتحضرا وأكثر تنوعا صناعيا. ومن النماذج البارزة المعبرة عن هذا المدخل:

- نموذج القطاعين: ونتعرض لـ"طرح لويس" كمثال.
- نموذج أنماط التنمية لـ"جينري"

---

[1] عادل مختار الهواري ،مرجع سابق، ص:133 .

[2] ألسا أسيدون، النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، (بدون سنة نشر)، ص: 140.

نموذج آرثر لويس *W.Arthur Lewis*

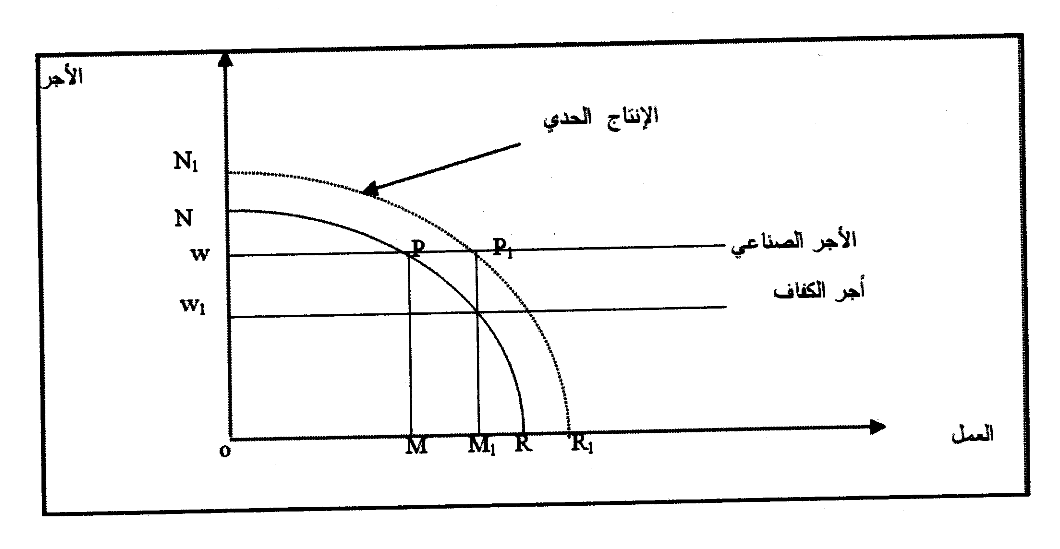
1-1- عرض النموذج

ينطلق آرثر لويس في تحليله من اقتصاد مزدوج (Dual Economy) يتضمن قطاعين:

- قطاع زراعي (أولي-تقليدي) يوزع أجورا عند حد الكفاف، ويتميز بوجود عمل فائض يعود امتصاصه بالفائدة عليه من خلال تقليل عبء السكان على الأرض.
- قطاع صناعي (حديث): يتميز بالتنظيم، ويحتاج إلى اليد العاملة

ويرى لويس أن الانطلاق الاقتصادي يحدث عندما يتم استنزاف العمل الفائض في القطاع الأولي من طرف القطاع الثاني، عن طريق آلية أن كل توظيف للعمال في الصناعة ينتج تراكما رأسماليا يُعاد استثماره من جديد فيسمح بتوظيف عدد متزايد من فائض العمال في الزراعة، وينتج عنه تراكم رأسمالي جديد يعاد توظيفه فيوظف عمال جدد...وهكذا إلى غاية استنزاف كل الفائض من العمل، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 01: نموذج آرثر لويس لانطلاق التنمية في البلدان المتخلفة



المصدر: محمد صالح تركي قريشي، مرجع سابق، ص: 137.

يلاحظ من الشكل أن الأجر في الصناعة مرتفع بمقدار ww1 لتحقيق تحرك العمال من القطاع الأولي إلى القطاع الحديث، حيث يتم استخدام العمل إلى النقطة التي يتساوى عندها الإنتاج الحدي مع الأجور (أي المقدار OM)، وبالتالي فإن الإنتاج الكلي للعمل هو (ONPM) وهو مقسم بين جزئين الأول هو المدفوعات للعمل بصيغة أجور، والثاني فائض راسمالي (NPW). عندما يعاد استثمار الفائض الرأسمالي فإن الإنتاج الكلي للعمل يرتفع وينتقل بذلك منحني الإنتاج الحدي إلى أعلى (N1R1) فتتوفر فرص عمل أكثر (بافتراض ثبات الأجور) فيرتفع استخدام العمل بمقدار (MM1)، كما أن كمية الفائض الراسمالي ترتفع من (WNP) إلى (WN1P1)، وهذه الكمية يعاد استثمارها وهكذا....حتى يستنزف الفائض من العمل في القطاع التقليدي، وحينها تبدأ الأجور في هذا الأخير

بالارتفاع محركة معدلات التبادل التجاري إلى صالح القطاع الزراعي ومسببة ارتفاع في الأجور في القطاع الصناعي، ومن هنا فإن تراكم رأس المال يلحق بالسكان ولا يبقى مجال للتنمية من المصدر الأولي (نقص عرض العمل بعد استنزاف الفائص)، وأصبح الآن من مصلحة المنتجين في القطاع الزراعي أن ينافسوا للحصول على العمل طالما أن القطاع الزراعي أصبح تجاريا على نحو كامل، ويدخل الاقتصاد مرحلة النمو الذي يديم نفسه بنفسه.[1]

1-2- الانتقادات الموجهة لنموذج لويس

يعكس هذا النموذج التجربة التاريخية للنمو الاقتصادي في الغرب وبعض افتراضاته لا تتفق مع الحقائق المؤسسية والاقتصادية للعالم النامي:

- افتراض أن نمو القطاع الصناعي كلما كان أكبر (بسبب تراكم رأس المال) كلما أدى على خلق فرص عمل أكبر لا يكون صحيحا إذا ما أعيد استثمار الأرباح الرأسمالية في ىلات ومعدات كثيفة رأس المال، وبالتالي نكون أمام إمكانية زيادة الإنتاج الكلي دون توليد فرص عمل.
- افتراض انطلاق التنمية يحص بامتصاص فائض العمل في القطاع التقليدي حيث تكاليف الفرصة البديلة للعمل منخفضة غير صحيح دائما، لأنه قد تتوفر فرص بديلة موجبة يكون معها تحويل العمل مقللا من الإنتاج الزراعي.
- أعمل لويس النمو المتوازن بين الزراعة والصناعة لاسيما إذا علمنا بوجود روابط بين النمو الزراعي والتوسع الصناعي في البلدان النامية يجعل كل توظيف لكل الأرباح الرأسمالية في الصناعة يعرضها للخطر.

---

[1] محمد صالح تركي قريشي، مرجع سابق، ص ص: 137-139.

تركز هذه النظرية – ضمن إطار فلسفة نظرية التغييرات الهيكلية- على العملية المتتابعة التي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي في البلدان النامية ممكنا لصناعات جديدة أن تحل محل القطاع التقليدي. وعكس نظرية لويس ونظرية المراحل لروستو، ترى هذه النظرية أن الادخار والاستثمار شرطان ضروريان ولكنهما غير كافيين لإحداث انطلاق التنمية، بل يتطلب الأمر منظومة من التغييرات المتداخلة في الهيكل الاقتصادي (في الإنتاج، في الطلب، في التجارة الدولية، توزيع السكان ...) لتحويل الاقتصاد من النظام التقليدي إلى النظام الحديث.

يميز أنصار أنماط التنمية بين العوائق المحلية والعوائق الدولية لانطلاق التنمية بالبلدان المتخلفة، ويرون أن هذه الأخيرة هي التي تصنع الاختلاف بين تحول الاقتصاديات النامية حاليا عن الاقتصاديات المصنعة، وأن الأقطار النامية جزء من نظام دولي متكامل يدعم أو يعيق انطلاقها، ولها منافذ على الفرص المعروضة من طرف الصناعية في هذا النظام (كمصادر رأس المال والتكنولوجيا، أسواق الصادرات...) متى استطاعت استغلالها ستنجز التحول المطلوب بمعدل أسرع من المعدل الذي أنجزت به الدول الصناعية تحولها خلال المراحل الأولى من تنميتها.

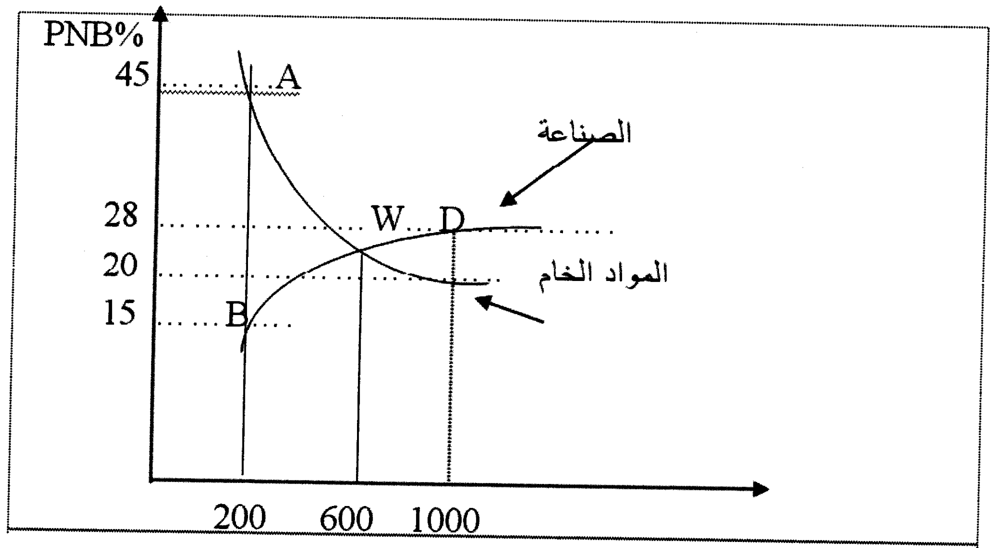
يعتبر نموذج الاقتصادي الامريكي "هوليز جينري" Hollis Chenery النموذج الأشهر في نظرية التغيير الهيكلي، حيث عمل على إجراء فحص تجريبي لأنماط التنمية في عدد كبير من دول العالم الثالث خلال الفترة 1950-1973 وكانت أهم نتائج دراسته:[1]

---

[1] نفس المرجع، ص ص: 147-151.

✓ حصة الإنتاج الصناعي ضمن PNB ترتفع وحصة الإنتاج الزراعي تنخفض كلما ازداد الدخل الفردي (انظر الشكل الموالي)


شكل رقم02: نموذج "هوليز جينري" للتغيير الهيكلي



المصدر: محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص: 148.

- فعند مستوى الدخل 200 وجد أن مساهمة الصناعة هي 15% (النقطة B)، بينما مساهمة الزراعة (المواد الخام) هي 45% (النقطة A)
- وعند مستوى الدخل 1000 وجد أن مساهمة الصناعة هي 28% (النقطة D)، بينما مساهمة الزراعة هي 20% (النقطة C)

✓ تغييرات الإنتاج يمكن تقسيمها إلى مرحلتين: مرحلة التغييرات الهيكلية المبكرة، ومرحلة التغييرات الهيكلية المتأخرة، والفاصل بينهما نقطة المنتصف التي تتساوى فيها مساهمة كل من الصناعة والزراعة في PNB

(النقطة W في الشكل السابق عند مستوى الدخل الفردي 600 دولار بأسعار 1976):

- فالبلدان الواقعة دون هذا المستوى من الدخل ينظر إليها "جينري" على أنها في المرحلة الأولى من التنمية وتوصف بأنها أقل تطورا، وهي في المرحلة المبكرة للتغييرات الهيكلية حيث الاعتماد كبير على الإنتاج الزراعي رغم تناقصه كمصدر للدخل والنمو الاقتصادي).
- أما البلدان الواقعة فوق هذا المستوى ولكن دون مستوى الدخل في الدول الصناعية (3000 دولار بأسعار 1976) ينظر إليها أنها في مرحلة تحول، أي في المرحلة المتأخرة للتغييرات الهيكلية.

✓ يتميز التحول بارتفاع حصة الإنتاج الصناعي في PNB والتي يرافقها حدوث تراكم في رأس المال المادي وتحسن في رأس المال البشري، حيث تحدث زيادة معتبرة في الاستثمار، وفي التسجيل في الدراسة.

✓ الطلب المحلي يعرف تغيرات في تركيبته أهمها تناقص استهلاك الغذاء من أكثر من 40% من إجمالي الطلب على 17% لفائدة الاستهلاك غير الغذائي والاستهلاك الحكومي، مع ارتفاع الاستثمار وتغيرات في نمط التجارة الدولية حيث ترتفع الصادرات والواردات خلال مدة التحول، مع ارتفاع نسبي لحصة الصناعة في الصادرات وتناقص نسبي لها في الواردات.

✓ فيما يخص استعمال عناصر الإنتاج، يحدث انتقال للعمل من الزراعة للصناعة، وهو متأخر يأتي بعد التغير الهيكلي في الإنتاج، ولذلك يبقى القطاع الزراعي يلعب دورا هاما في توليد فرص العمل في مرحلتي التحول.

✓ على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، يحدث خلال مدة التحول تزايد

ظاهرة التحضر بسبب النزوح من الريف إلى المدينة للعمل بالصناعة، ووجد جينري أن سكان الحضر تفوق نسبتهم سكان الريف عند مستوى دخل فردي أعلى من 1000 دولار بأسعار 1976.

- ✓ رغم أن توزيع الدخل في البداية يميل لصالح القطاع الحديث بسبب ظاهرتيْ التصنيع والتحضر، إلا أن تغييرات هيكلية معينة (مثل انتشار فرص التعليم، انخفاض معدل النمو السكاني، تقلص الازدواجية الاقتصادية...) تساهم في تحقيق عدالة توزيع الدخل.
- ✓ البعد الأخير للتحول الذي تعرّف عليه جينري هو انخفاض معدلات الوفيات والخصوبة كلما ارتفع الدخل.

IV. مدخل الحاجات الأساسية

مدخل الحاجات الأساسية هو إستراتيجية تنموية بدأت أفكارها في النصف الأول من عقد السبعينيات من القرن العشرين، تنطلق من رفض نظريات التراكم التقليدية كمخرج لمأزق التخلف وتحقيق الانطلاق الاقتصادي، وترى أن توفير الحاجات الأساسية للإنسان هو الذي يحقق انطلاقه نحو العمل بفعالية.*

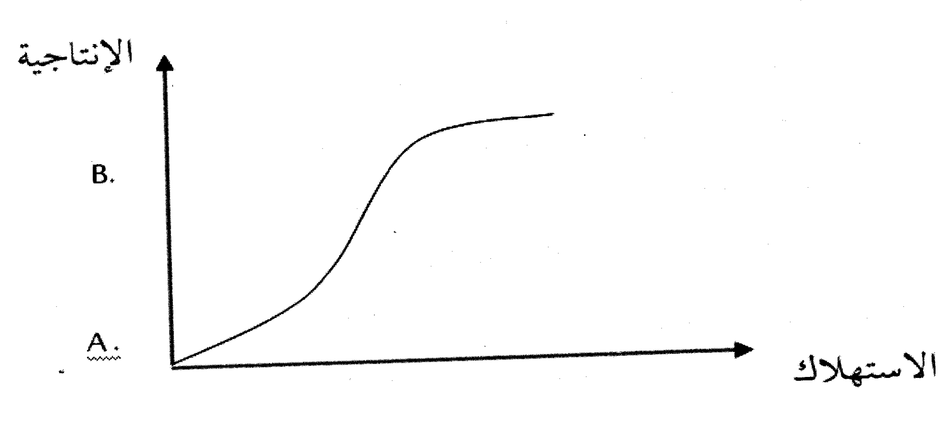
---

* تمثل الحاجات الأساسية الحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة، وتشكل الحد الأدنى الاجتماعي الذي يعتبر المواطن الذي يقل استهلاكه عنه داخلا ضمن فئة الفقراء. للمزيد انظر:- عدنان داود العذاري وآخر، مرجع سابق، ص: 45.

إن هـذا المـدخل الـذي اعتمـد عـام 1976 فـي مـؤتمر الاسـتخدام العـالمي لمنظمـة العمـل الدوليـة، لـه توجـه عكسي لنمـاذج النمـو من الأعلى إلى الأسفل (كنمـوذج لـويس وروستو)، حيث يركز على النمو من الأسفل إلى الأعلى من خلال معالجة الفقر بتوفير الحاجات الأساسية للسكان.

إن تركيز هذا النموذج على توفير ما يحتاجه الفقراء من سلع استهلاكية (غـذاء، لبـاس، سـكن)، وخـدمات أساسـية (مـاء صـالح للشرب، رعايـة صـحية ، تعليم...) والحاجات الأخرى غير الماديـة (كالمساهمة في صنع القرار)[1] يعطي الفكـرة عـن اهتمامـه بالاسـتهلاك كـأداة لرفـع النمـو الاقتصـادي مـن خـلال زيـادة الكفـاءة الإنتاجيـة، هـذه الزيـادة الناجمـة عـن تحسن الوضـعية المعيشـية والـصحية للقوة العاملة.

شكل رقم 03: العلاقة بين الاستهلاك والإنتاجية



المصدر: محمد صالح تركي قريشي، مرجع سابق، ص: 188.

[1] ينظر تفصيل هذه الحاجات وما يقصد بها وكيفيات تحديدها وجوانب أخرى في:
- مصطفى زروني، مرجع سابق، ص ص: 233- 238 - محمد صالح تركي قريشي، مرجع سابق، ص: 187.

من خلال الشكل نلاحظ أنه:

- في البداية يساهم الاستهلاك بنسبة قليلة في نمو الإنتاج، لكن مع تحسن تدريجي في صحة وكفاءة قوة العمل ترتفع الإنتاجية بشكل كبير كما يبينه الخط الرابط بين النقطة A والنقطة B.
- بعد النقطة B فإن تأثير الاستهلاك على الإنتاجية سوف يخضع لقانون تناقص العوائد.

بناء على هذه العلاقة، ومن خلال فلسفة مدخل الحاجات الأساسية، ركز كثير من الباحثين (أمثال "أمارتيا سين A, Sen و"بيرك" Berg) على ضرورة الانطلاق في البحث عن تحقيق التنمية من نقطة القضاء على النقص فيما يؤخذ من غذاء وطاقة لدى الطبقات الفقيرة (خصوصا بالأرياف)، وتوفير حاجاتها الاساسية، وهذا يتطلب عدالة في توزيع الدخل، وتوسيع إنتاج الغذاء بدلا من تصدير المحاصيل، وتفضيل التكنولوجيا كثيفة العمل على التكنولوجيا كثيفة رأس المال.

كخلاصة فإن مدخل الحاجات الأساسية يتصور أنه لا يمكن إحداث إطلاق لقوى النمو في المجتمعات النامية في ظل وجود طبقة كبيرة من الفقراء الذين لا يتمتعون بالعتبة الدنيا من الحاجات الأساسية الضرورية للحياة، وأن توفير هذه الحاجات يعتبر محفزا للإنتاجية إذْ أن قوة العمل التي تتمتع بصحة جيدة وتقرأ وتكتب جيدا وتتغذى جيدا هي قادرة على بذل جهود مادية وفكرية أكثر من قوة العمل المريضة والجائعة وسيئة التغذية.[1]

الانتقادات الموجهة لهذا المدخل:

واجه إستراتيجية الحاجات الأساسية انتقادان رئيسيان هما: [2]

---

[1] محمد صالح تركي قريشي، مرجع سابق، ص: 190.

[2] مصطفى زروني، مرجع سابق، ص: 239

- تركيزها الكبير على الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الرفاهية في الاقتصاد.
- قصر النظرة: فبدلا من التركيز على زيادة الطاقة الإنتاجية واستمرارها في المدى الطويل، تتبنى هذه الإستراتيجية توجيه الموارد إلى القطاع الاستهلاكي للفقراء بدلا من توجيهها نحو القطاع الإنتاجي وهو الأمر الذي بالنهاية سيرفع مستوى معيشتهم في الأجل الطويل.

ويبدو أن الانتقاد الأخير مناقش، لأن أنصار هذه الاستراتيجية يرون أن تلبية هذه الحاجات يجب أن يتم على أساس التوازن بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية، بمعنى أن جملة الإجراءات المتخذة لتلبية الحاجات الأساسية للأفراد يجب أن لا تكون على حساب تنمية الطاقة الإنتاجية، ومن جملة هذه الإجراءات يمكن الإشارة إلى:[1]

- المشاركة الشعبية في صنع القرارات التنموية
- توسيع قاعدة العمل المنتج وزيادة إنتاجيته
- تغيير هيكل الاستثمارات وهيكل التجارة الخارجية
- توزيع الدخل وإعادة توزيعه لفائدة محدودي الدخل.

النظريات الاجتماعية في التنمية :

تشترك النظريات السابق ذكرها في التركيز على الناحية الاقتصادية كبعد أساسي في التنمية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن استراتيجيتها لإحداث

---

[1] سيدي محمود سيدي محمد، مرجع سابق، ص: 150.

التنمية هي الحصول على رأس المال بطرق مختلفة أو إقامة صناعات عن طريق ترشيد استعمال رأس المال النادر في كثير من الدول النامية، ولكنها مجتمعة لم تعط للعوامل الاجتماعية الاهتمام اللازم بل اعتبرتها محصلة العوامل الاقتصادية، لذلك ظهرت نظريات جديدة ركزت على العوامل الاجتماعية كمحددات للتنمية، وبالتالي فإن استراتيجية التنمية هي مواصفات للسلوك الفردي والجماعي الذي يترتب على المواطن والمجتمع في الدول النامية أن يتحلى به وصولا لمرحلة التنمية. ويمكن تقسيم مناقشة هذه النظريات تحت عنوانين رئيسيين هما :

- **نظرية الانتشار الثقافي** : ترى هذه النظرية أن التنمية تأتي بفعل الانتشار أو الانتقال الحضاري من الدول المتقدمة إلى الدول النامية من جهة ومن عواصم الدول النامية إلى أريافها من ناحية أخرى، ويأتي التخلف بفعل وجود بعض العوائق أو المقاومة في وجه هذا التسرب الثقافي، وتشمل العوامل الثقافية بهذا المعنى المعرفة والمهارات والقدرات التنظيمية والقيم و التكنولوجيا ورأس المال.

- **النظرية النفسية في التنمية** : تركز هذه النظرية على دور الفرد وقيمه واتجاهاته في التنمية، إذ أن المجتمع المتطور هو الذي يضم أفرادا ذوي خصائص ومقومات شخصية إيجابية تساعد على إحداث التنمية وعلى الدول النامية أن تساعد في خلق مثل هذه الدوافع لدى الأشخاص.

ثانيا: تقييم عام للنظريات التنموية[1]:

أ- من ناحية صحة النظريات: تقوم نظريات التنمية على عدة افتراضات غير دقيقة ومن هذه الافتراضات:

- أن التنمية ليست عملية ذاتية تحدث لمجتمع معين وفق إمكانياته وظروفه، بل هي نقل وتقليد لواقع موجود، لكن هذا الواقع كذبته أغلب الوقائع والأحداث، فمن المستبعد تطبيق نفس الأسلوب الغربي في التنمية بنجاح وذلك لأن الظروف التاريخية والاجتماعية مختلفة والأسلوب مختلف.

- إن النظريات الاقتصادية والنظريات الاجتماعية ذات منظور جزئي، إذ تفسر كل منهما عملية التنمية بأنها محصلة تفاعل العوامل الاقتصادية (رأس المال) أو العوامل الاجتماعية (قيم واتجاهات) مما يعني أنها جميعا أغفلت الجانب الشمولي للتنمية بصفتها عملية تشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والإدارية، فلم يكن لأي من النظريات التنموية فهم متكامل لطبيعة التنمية.

- إن النظريات التنموية تقوم على فهم واحد للتنمية هو أن التصنيع هو الطريق الوحيد لإحداث التنمية بما يحتم على الدول النامية أن تنحو نفس المنحى، وهذا فهم غير دقيق فالدول الصناعية اعتمدت على الزراعة بقدر اهتمامها بالصناعة، ولقد أدى هذا الفهم الخاطئ لدور الصناعة إلى تأسيس

---

[1] أنظر : - محمد قاسم القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 89-92.
- حميد الجميلي، دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، أكاديمية الدراسات، طرابلس، ليبيا، 2005، ص ص : 43-57.

صناعات ليست ذات كفاءة في البلدان النامية لأنها تعتمد تكنولوجيا وإدارة رؤوس أموال مستوردة.

- إن النظريات التنموية تقوم على فهم عملية التنمية بأنها عملية انتقال من المرحلة البدائية إلى المرحلة الحديثة، ولا تدلنا تلك النظريات على القوى المحركة لدفة التنمية وكيفية استثمارها.

ب- النتيجة العملية لجهود التنمية في الدول النامية :

حتى تكتمل صورة جدوى النظريات التنموية التي سادت إلى أمد قريب لابد من إلقاء الضوء على ما أحرزته الدول النامية من تقدم عن طريق إتباع نهج تلك النظريات، فمع بداية عقد الستينات (عقد التنمية) أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هدف الزيادة السنوية في الدخل الوطني الإجمالي بمعدل 5 % ليكون الحد الأدنى الذي يجب أن تحققه الدول النامية، لكن بشكل عام لم تكن النتائج كما هو مأمول، بل زادت الهوة اتساعا يوما بعد يوم بين الدول النامية والدول المتقدمة ولم تحقق جهود التنمية الهدف المنشود.

ولقد تميز عقد الثمانينات وهو العقد الضائع للتنمية بانهيار واسع في عمليات التنمية، الأمر الذي جعل من هذا العقد نكسة التنمية العالمية، فقد سارت عمليات التنمية ببطء في الدول النامية مع تفاقم أزمة الديون وهبوط أسعار المواد الأولية الأساسية وارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية وتعرضت أسعار الصرف لتقلبات حادة، وانخفض تدفق الموارد المالية إلى البلدان النامية، وازدادت الصعوبات التي تعانيها الدول النامية، وتباطأت معدلات النمو في عقد التسعينات. وتبين الانتكاسة في التنمية عمق الاختلالات الهيكلية ومدى تدهور البنية الاقتصادية الدولية في عقد الثمانينات.

ثالثا: سياسات التنمية الاقتصادية

ا. سياسة التنمية الزراعية والريفية

تلخصت هذه السياسة التنموية فيما سمي "الثورة الخضراء la révolution verte" حيث سمح التقدم التكنولوجي والاكتشافات العلمية الحديثة في مجال علم الأحياء والكيمياء بفتح آفاق لتطوير الزراعة من خلال ابتكار أصناف محسنة من البذور واستخدام الأسمدة والمبيدات والآلات المتطورة، مما سمح بزيادة الإنتاجية أضعافا كثيرة في القطاع الزراعي ومواجهة النمو السكاني ومشكلة ندرة الأرض.

إن هذه الاستراتيجية التي اعتمدتها العديد من الدول النامية لاسيما منها الدول كثيفة السكان (كالصين، الهند، باكستان، المكسيك وأندونيسيا) لم يكن الهدف من ورائها فقط تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال إعادة توزيع الأراضي، وإنما إحداث انطلاق اقتصادي عن طريق استراتيجية تنموية تعتمد على الزراعة التي تسمح بـ:[1]

- توفير الاحتياجات الغذائية
- توفير الموارد النقدية من خلال المحاصيل الزراعية
- توفير سوق للسلع غير الزراعية تبعا للارتفاع المسجل في مداخيل المزارعين وبالتالي ارتفاع الطلب الاستهلاكي.
- توفير مدخلات للإنتاج الصناعي.

---

[1] داود محمد صبح، استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، (غ م)، 1995، ص ص: 4-5.

إن تجربة التحول الزراعي التي خاضتها الدول النامية أبرزت جملة من الانتقادات الموجهة للثورة الخضراء منها:[1]

- التبعية القوية للخارج بسبب أن الأنواع الجديدة من البذور التي تنتج في المخابر الأجنبية، وكذا الأسمدة والآلات والتجهيزات اللازمة للزراعة تأتي كلها من الخارج وتهيمن عليها الشركات متعددة الجنسيات.
- مكننة القطاع الزراعي أدت إلى تضخيم معدلات البطالة.
- زادت الثورة الخضراء من حدة عدم العدالة الجهوية والاجتماعية بسبب تركيز الإنتاج، الثروة والسلطة.

II– سياسة الصناعات المصنعة les Industries Industrialisées

إن محور هذه الاستراتيجية هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، وهي تشكل تطبيقا واقعيا لنظرية النمو غير المتوازن حيث تعطي الأولوية في الاستثمار لإقامة الصناعات القاعدية بهدف تهيئة المجال لحراك اقتصادي بنشوء صناعات تكاملية مع تلك الصناعات (انظر نظرية النمو غير المتوازن في الفصل الأول من هذا البحث). ويرى "ج.د.دبرنيس " اعتمادا على نظرية أقطاب النمو أن الصناعات المصنعة كقطب نمو كفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار دفع إلى الأمام والى الخلف، وهو يرى هذه الصناعات في الفروع التالية :

- مجموعة الفروع الأربعة التي تقدم سلعا رأسمالية للفروع الأخرى.

---

[1] Matouk BELATTAF, op. cit, p: 123.

- الفروع الكبيرة للصناعات الكيماوية.
- إنتاج الطاقة (الصناعات البتروكمياوية).

وكمثال على هذه التجربة فإن الجزائر اعتمدت هذه السياسة (1966-1977) بإقامة صناعات ثقيلة في ميدان المحروقات، التعدين والميكانيك، الكهرباء، الالكترونيك... تميزت بالخصائص التالية:[1]

- هي صناعات كثيفة رأس المال (وبالتالي ضعيفة خلق فرص العمل)
- ذات تبعية تكنولوجية كبيرة للخارج
- تتجاوز القدرة الإنتاجية مما ضخم التكاليف وسبب سوء استخدام الموارد، وبالتالي التوجه لطلب دعم الدولة وتفاقم المديونية الخارجية.

ولقد تم التخلي عن هذه السياسة منذ عام 82/1981 ونهائيا منذ 1988 مع حركات إعادة الهيكلة، ثم تبني برامج التكييف الهيكلي لاحقا.

لقد أفضى تطبيق سياسة الصناعات المصنعة في كثير من البلدان النامية إلى نتائج متواضعة بسبب العراقيل التي واجهتها، ومنها:[2]

- اعتماد الصناعات الثقيلة على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، وهو ما يطرح الحاجة لرؤوس أموال ضخمة لا تتوفر للدول النامية،
- انعدام مرونة العلاقة بين استيعاب الاستثمار والعمالة، وهو ما يجعل هذه السياسة تستنزف القدرات المالية دون أثر بارز على تخفيض البطالة.
- تحتاج الصناعات الثقيلة لتأطير عالٍ في مجال التنفيذ والتسيير والصيانة، وهو

---

[1] Ibid, p: 125.

[2] زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة –الجزائر، ع 8، 2010، ص: 170.

ما يستدعي بالضرورة استثمارات جانبية مصاحبة لتلك الصناعات والمتمثلة في تكوين الإطارات، وقبل التمكن من ذلك، على الدول النامية أن تستعين بالخبرات الأجنبية، وهذا معناه زيادة العبء المالي.

وتبعا لذلك فإن سياسة الصناعات المصنعة لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وكان من آثارها:[1]

- أنها لم تكن في مستوى طموحات الدول النامية لأنها تجمع العديد من التناقضات كالرغبة في التخلص من التبعية مع اللجوء إلى الاستيراد، واعتمادها على تكنولوجيا كثيفة رأس المال مع انتشار البطالة، وارتفاع أسعار المعدات والتجهيزات مع الافتقار إلى رؤوس الأموال الضرورية.
- أقامت الدول التي طبقت هذه السياسة قاعدة صناعية تعتمد كليا على الخارج، مما جعل اغلب المشاريع المقامة على كاهل هذه الدول، وهو ما زاد من الإنفاق الحكومي وسبب عجزا في الميزانية العمومية مع ارتفاع في معدلات التضخم .
- زادت من الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن، وكان لذلك تأثير سلبي على القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى مشاكل اكتظاظ المدن بالمهاجرين.

III– سياسة إحلال الواردات (ISI) Industrialisation par la *Substitution* d'Importation

تستلهم هذه السياسة –التي طبقتها دول أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية ثم بعض دول جنوب شرق آسيا بداية من السبعينيات– نظرية النمو المتوازن بالتركيز على إحلال الواردات بالتصنيع المحلي، مع تطبيق إجراءات دعم وإجراءات حمائية تفرضها الدولة على الواردات من السلع الأجنبية قصد

---

[1] نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

رفع القوة التنافسية للسلع الوطنية في السوق المحلية.

إن من بين الأهداف المتوخاة من تطبيق هذه السياسة:[1]

- زيادة معدلات الادخار والاستثمار من خلال أن الحماية الموفرة للصناعة الإحلالية تسمح بتحقيق معدلات ربح عالية تغري المستثمرين في القطاعات الأخرى بالانتقال إلى قطاع الصناعة الإحلالية، فتزداد بذلك الدخول المتحققة في هذا القطاع، فيرتفع معدل الادخار والاستثمار.
- إقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة.
- توفير عملة صعبة تسمح باستيراد السلع الوسيطية أو الرأسمالية.

إن سياسة إحلال الواردات وإن كانت قد سمحت لبعض الدول النامية بتحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعة سنوات الستينيات كالبرازيل مثلا التي غطى إنتاجها المحلي تسعة أعشار الاحتياجات من المنتوجات الصناعية، إلا أنها فشلت في إحداث انطلاق الاقتصادي المأمول في العديد من الدول النامية وذلك لعدة أسباب نذكر منها:[2]

- ارتفاع حدة عدم العدالة الاجتماعية، فقد بينت دراسات ميدانية أجريت على بعض الدول التي طبقت هذه السياسة أنها أدت إلى تعميق التفاوت في الدخل بين طبقة العمال والفلاحين، وطبقة الملاك وأصحاب رؤوس الأموال، حيث أن هذه الأخيرة انصب استهلاكها على السلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة من الخارج مما دفع بالإنتاج الصناعي الإحلالي إلى إنتاج

---

[1] داود محمد صبح، مرجع سابق، ص: 12.

[2] انظر: - المرجع السابق، ص ص:12-13

- زروني، مرجع سابق، ص: 222.
- Matouk BELATTAF, op. cit, p: 126.

هذه السلع، ولكن دون جدوى لأن نمط الاستهلاك لدى هذه الطبقة لم يسمح برفع الطلب المحلي على المنتجات الوطنية من هذه السلع، بسبب رغبة تلك الطبقة في شراء ما هو مستورد.

- لم تساعد في حل مشكلة البطالة بسبب أن تخفيض تكلفة رأس المال شجع الصناعة على الاعتماد المكثف على رأس المال على حساب اليد العاملة.
- تعميق التبعية للدول الرأسمالية في مجال السلع الرأسمالية، وبالتالي لم تحقق هذه السياسة هدفها في تقليل الواردات بل أحدثت فقط تغييرا في هيكلها بانخفاض حصة الواردات من السلع الاستهلاكية وزيادة حصة الواردات من السلع الوسيطية والرأسمالية.
- إهمال القطاع الزراعي مما نجم عنه عدم قدرته على تلبية احتياجات القطاع الصناعي من الغذاء ومن المواد الخام.
- اصطدام التوسع في الإنتاج بضيق السوق المحلية مع عدم إمكانية ولوج الأسواق الخارجية إما بسبب الحماية أو المنافسة الدولية الشديدة.
- مشكل التمويل الذي ظل يعتمد على الاقتراض والمساعدات الخارجية والتمويل بالعجز.
- استيراد التكنولوجيا الأجنبية بدل السعي إلى إنتاجها.

IV- سياسة ترقية الصادرات (I P E) *Industrialisation par la Promotion* des Exportations

ترتكز هذه السياسة على إنشاء صناعات تحويلية تعتمد كمدخلات المواد الخام المتواجدة بوفرة في البلدان النامية، وتنتج سلعا استهلاكية مصنعة أو نصف مصنعة إلى الأسواق الدولية للاستفادة من القيمة المضافة العالية المحققة، لذلك

يطلق على هذه السياسة أحيانا سياسة إحلال الصادرات، أي إحلال الصادرات الحديثة (المصنعة) محل الصادرات التقليدية من المواد الأولية.

تمتاز هذه السياسة عن سابقتها (سياسة إحلال الواردات) بـ:[1]

- توفير قدر كبير من العملة الصعبة بسبب التوسع في التصدير
- الاستفادة من وفورات الحجم لكونها متوجهة نحو الخارج (الدول الغربية بالخصوص)، بمعنى آخر تعتمد على الأسواق الخارجية، عكس سياسة إحلال الواردات المتوجهة نحو الداخل باعتمادها على السوق المحلية.
- تحقق أهداف زيادة حجم العمالة والعدالة في توزيع الدخل.

إن الخلفية النظرية لهذه السياسة –التي تسمى أيضا سياسة التصنيع من أجل التصدير- تستلهم الروح الرأسمالية لاسيما نظرية الامتيازات المقارنة لريكاردو التي تنصح بأن يتخصص كل بلد في إنتاج السلع التي يمتلك فيها مزايا نسبية وغزارة في العوامل، ونموذج هارود-دومار الذي يعتبر قطاع التصدير قطاعا قائدا للنمو، بالإضافة إلى العديد من الدراسات التطبيقية التي أثبتت العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي، كدراسة Balassa عام 1978 التي أجراها على 11 دولة نامية استطاعت أن تنجز قاعدة صناعية، وبينت أن نمو الصادرات بنسبة 25% سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي بمقدار 1%، وأيضا دراسة Ram سنة 1987 التي أجراها على 88 دولة نامية وأثبتت هي الأخرى صحة العلاقة الإيجابية بين المتغيرين المذكورين.

تتوخى استراتيجية التصنيع من أجل التصدير تحقيق الأهداف التالية:

---

[1] انظر: - داود محمد صبح، مرجع سابق، ص ص: 14-15

–Matouk BELATTAF, op. cit, pp: 127-128.

- رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة التصدير
- تنويع الصادرات
- ديناميكية الاستثمارات الأجنبية داخل القطاعات الموجهة للتصدير
- إعطاء الأولوية لنمو القطاعات الصناعية التجهيزية
- الاستفادة من القيمة المضافة العالية الناتجة عن التصنيع
- الاعتماد على الميزة النسبية للدول النامية فيما يخص وفرة مدخلات الصناعة من المواد الأولية
- التغلب على ضيق السوق المحلية والتوجه نحو الأسواق الدولية
- استيعاب التكنولوجيا والبحث عن تطويرها محليا
- توفير العملة الصعبة
- إنشاء قاعدة صناعية قوية

إن هذه الاستراتيجية التي رصدت لها الدول النامية حزمة كبيرة من الإجراءات القانونية المشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي، وموارد كبيرة، عرفت جملة من الصعوبات ميدانيا نشير إلى بعضها فيما يلي:[1]

- عدم قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب ظروف التبادل الدولي، وممارسات الشركات متعددة الجنسيات، مما أثر سلبا على إيرادات الدول النامية من العملة الصعبة

---

[1] انظر: - داود محمد صبح، مرجع سابق، ص ص: 17-18.
- - زروني، مرجع سابق، ص: 229

- اختلال الهيكل الاقتصادي وظهور الازدواجية فيه حيث يظهر قطاع متقدم تكنولوجيا (قطاع التصدير) وقطاع متخلف (قطاع إشباع الحاجات الداخلية) بشكل يجعل النمو المحقق في القطاع المتقدم لا تنسحب ثماره على بقية القطاعات وبالتالي لا يتمكن الاقتصاد من تحقيق الانطلاق.
- تبعية الدول النامية تكنولوجيا للدول المتقدمة التي تحرص دائما على اعتماد تكنولوجيا أكثر تطورا من تلك التي تصدرها.
- ارتباط إنتاج هذه الصناعات بتقلبات الطلب على منتجاتها في اقتصاديات الدول الأجنبية
- التمويل باعتماد القروض الخارجية وما نجم عنه من تفاقم المديونية.
- الوقوع في فخ التضخم، إذْ لجأت الدول النامية من أجل زيادة صادراتها إلى تخفيض عملتها الوطنية، ومعلوم أن هذا الإجراء لا يكون فعالا إلا في حالة تمتع السلع المصدرة بمرونة طلب عالية.
- تعتمد هذه السياسة على عمل نشيط للشركات الدولية التي عملت على إقامة صناعات ضعيفة التوليد للقيمة المضافة وكثيرة التلويث للبيئة مستفيدة من وفرة الطاقة والمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة، مع عملها على توزيع التكنولوجيا في شكل حلقات على عدد من الدول وبالتالي لا تستفيد الدول النامية إلا من حلقة تكنولوجية واحدة.

2- الدروس المستفادة من تطبيق السياسات التنموية الصناعية

قبل التطرق إلى الدروس المستفادة من تطبيق الدول النامية لمختلف السياسات التنموية الصناعية، نقارن بين هذه السياسات في جدول كالتالي:

جدول رقم 03 : مقارنة بين السياسات التنموية الصناعية

النموذج	الصناعات الثقيلة (I I) (روسيا- الجزائر- الهند)	إحلال الواردات (I S I) (البرازيل – المكسيك)	ترقية الصادرات (I P E) (دول جنوب شرق آسيا)
العملية	نمو مُدار مخطط غالبا، يعطي الأولوية للقطاع الثقيل وسلع الإنتاج	نمو ليبرالي يعطي الأولوية للسلع الاستهلاكية والصناعات التحويلية	نمو ليبرالي مؤسس منذ البداية على تنمية قطاعات خاصة: النسيج، التركيب الالكتروني..
الأهداف	ضمان الاستقلال	تقليل الاستيراد وتثمين الموارد المحلية	تعظيم حصيلة الصادرات
القاعدة	الثروة الطاقوية والمنجمية	المواد الأولية الزراعية	اليد العاملة الجيدة، المؤسسات الخاصة والعامة
التمويل	- التراكم الداخلي لرأس المال - الأولوية للمؤسسات الوطنية التي ترعاها الدولة	الأموال الوطنية أو الدولية: المؤسسات الخاصة	رؤوس الأموال الأجنبية
الخصائص	- التركيز الجغرافي للصناعة في أقطاب معينة - تكلفة عالية لرأس المال - ضعيفة خلق مناصب العمل - التضحية بالسلع الاستهلاكية والزراعية - مؤسسات عمومية كبرى	- انتشار جغرافي للصناعات - قليلة الاحتياج لرأس المال - كثيرة خلق مناصب العمل - هيكلة متنوعة للمؤسسات - ضعيفة أمام المنافسة الخارجية - التبعية التكنولوجية والضعف الاستراتيجي	- تركيز الأقطاب في المناطق الحرة س - التبعية للاستثمارات الأجنبية - قوية خلق مناصب الشغل - التبعية للأسواق الخارجية - استغلال اليد العاملة - تنوع الأنشطة
الانتشار	الدول الكبرى الاشتراكية	أمريكا اللاتينية ، إفريقيا	آسيا، المكسيك وبعض البلدان الإفريقية

Source : Matouk BELATTAF, op. cit, p: 129.

- لقد بينت نتائج تطبيق سياسة إحلال الواردات (ISE) المتوجهة نحو الداخل، وسياسة ترقية الصادرات (IPE) المتوجهة نحو الخارج، أن هذه الأخيرة أكثر ديناميكية في تحريك النمو وتحقيق نتائج إيجابية (انظر الجدول التالي)

جدول رقم 04 : نتائج تطبيق سياسة ترقية الصادرات في بعض الدول

الدولة	الفترة	PNB réel (%)	قيمة الصادرات بالدولار (%)	الصادرات كنسبة من PNB	الاستثمار كنسبة من PNB (*)
البرازيل	1967-60 1973-68	4.1 11.5	3.7 16.5	7 8	14 23
كوريا	1960-53 1978-60	5.2 9.6	5.7 28.4	3 29	11 35
هونغ كونغ	1978-63	8.2	9.2	99	28
سنغافورة	1978-65	8.6	8.7	187	29
تايوان	1976-60	8.7	20.9	47	28

(*) لآخر سنة من الفترة المذكورة

Source: Matouk BELATTAF, op. cit, p: 130.

فيلاحظ من الجدول أن معدل النمو الاقتصادي لافت ومرفوق بزيادة سريعة في الصادرات، كما أن هذا النمو كبير بالنسبة للدول التي أمكن فيها المقارنة بين فترة ما قبل تطبيق IPE وما بعده. ويرجع السبب إلى كون سياسة ترقية الصادرات تسمح بالتحول إلى صناعات ذات قيمة مضافة مرتفعة لها آثار بارزة على النمو الاقتصادي.[1]

---

[1] مصطفى زروني، مرجع سابق، ص: 226

- إن السياسات المتوجهة نحو الداخل (إحلال الواردات) الذي تبنته جملة من الدول النامية بهدف تشجيع النمو الصناعي وتقليل التبعية للخارج، ورغم ما حققه من مزايا في مجال إنشاء قواعد صناعية في بعض هذه البلدان، أظهرت نتائج عكسية لما كان متوقعا، حيث أن أنشطة إحلال الواردات استعملت كثيرا من سلع التجهيز والسلع الوسيطية المستوردة، كما أثرت على احتياطات الصرف وبالتالي لم تسمح للاقتصاديات النامية بتحقيق الانطلاق المنشود. وبالمقابل فإن السياسات المتوجهة نحو الخارج (سياسة التصنيع من أجل التصدير) قد قللت من هذه التبعية وعظمت احتياطات الصرف بسرعة وحققت مرونة الاقتصاد كما يلاحظ في حالة دول جنوب شرق آسيا.
- ليس شرطا أن النظام المتوجه نحو التصدير يعطي دائما أفضل النتائج، إنما العامل الذي يشكل الفارق بين السياستين السابقتين وكان له الأثر على رفع الإنتاج والإنتاجية هو "الانفتاح" الذي سمح بجلب المزايا المرتبطة بالتنافس ودفع إلى وضع الآليات الضرورية لذلك.[1]

III. برامج التثبيت والتكييف الهيكلي

لم تحقق الاستراتيجيات والنماذج التنموية التي تبنتها العديد من البلدان النامية طيلة عشريات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات نجاحا كبيرا، بل أوصلتها إلى مأزق تنموي أبرز مظاهره ارتفاع حدة الفقر وتفاقم المديونية الخارجية، لذلك وبداية من الثمانينيات بدأ التوجه نحو البحث عن الانطلاق الاقتصادي بتبني "سياسات جديدة" لكن هذه المرة تحت مظلة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وهي السياسات التي أطلق عليها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي (PAS : Programmes d'Ajustement Structurelle)

---

[1] Matouk BELATTAF, op. cit, pp:132-134.

وتشير هذه البرامج إلى مجموع السياسات الاقتصادية التي يطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدول النامية بتبنيها بوصفها شرطا مسبقا للحصول على القروض. سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة هذه البرامج وتطورها (مطلب أول)، وخلفيتها النظرية (مطلب ثان)، ثم هيكلتها (مطلب ثالث) وتقييمها (مطلب رابع).

1- نشأة برامج التكييف الهيكلي وتطورها

مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، وعند إعلان الولايات الأميركية المتحدة عن إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، انتهت المهمة الرئيسية التي وجد صندوق النقد الدولي (FMI) من أجلها وهي كونه وصيا على السيولة الدولية وضمان تعهد الدول الأعضاء بالإبقاء على معدلات صرف ثابتة مع فرض قيود كمية على استخدام موارده، وتبعا لذلك بحث FMI عن وظيفة جديدة وجدها في العناية بمشكلة استقرار الاقتصاديات النامية، هذه الوظيفة التي استمدت مبررها من أزمة السبعينيات (الصعوبات التي لاقتها الدول النامية المستوردة للنفط في موازين مدفوعاتها جراء أزمة أسعار النفط الثانية نهاية السبعينيات)، لتزدهر في الثمانينات (أزمة المديونية 1982)، وتفرض نفسها في فترة التسعينيات مع إخفاق البرامج التنموية التي تبنتها دول العالم الثالث وانتشار حدة الفقر بين شعوبها.

إن قروض التكييف الهيكلي تم استحداثها من طرف البنك الدولي (BM) عام 1979 للتخفيف من الصعوبات التي سبقت الإشارة غليها مقتحما بذلك دائرة عمل FMI، وقد تسارع تبني الدول للبرامج التي يتطلبها الحصول على هذه القروض. وفي مارس 1986 قام FMI باستحداث "تسهيلات التكييف الهيكلي" التي تطورت عام 1987 إلى "تسهيلات التكييف الهيكلي المعزز" ، وساهمت ه الخطوة في ربط التعاون بين البنك الدولي و FMI في إدارة هذه البرامج وانبثق عن

هذا التعاون استحداث وثيقة "الإطار السياسي" التي اعتمدت كأساس لمنح قروض التكييف الهيكلي.

إن برامج التكييف الهيكلي (PAS) كانت، ومنذ منتصف الثمانينات، أداة البنك الدولي و FMI لتحرير اقتصاديات دول العالم الثالث التي من أزمة مديونية، ومع نهاية الثمانينات كانت هناك 70 دولة نامية خاضعة لـ PAS. وخلال الفترة المذكورة سجل تصاعد لموجة رفض PAS من طرف العاملين في المنظمات الدولية مثل UNESCO و UNCTAD و UNDP، فضلا عن بعض المنظمات الإقليمية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية مثل : ECA و CEPAL، وذلك بعد الفشل الذي منيت به هذه البرامج في أمريكا اللاتينية خلال عشرية الثمانينات (العشرية الضائعة) من تدهور في الدخل الفردي وانخفاض معدلات النمو والتكاليف الاجتماعية الكبيرة.

ورغم أن خبراء البنك الدولي و FMI ظلوا يدافعون عن PAS إلا أن ضآلة النتائج التي حققتها هذه البرامج في دول إفريقيا جنوب الصحراء وبعض الدول الفقيرة كاليمن وهايتي وبيرما، إضافة إلى ظروف أخرى، دفع بشدة نحو اتخاذ جملة من الخطوات لمواكبة هذه التطورات أهمها:[1]

- ✓ مصادقة لجنة التنمية واللجنة المؤقتة للبنك الدولي و FMI على "مبادرة الدين الموجهة للدول الفقيرة المثقلة بالديون" في سبتمبر 1996، وقد شملت 32 دولة لايزيد فيه الناتج الفردي عن 695 دولار ويفوق صافي القيمة الحالية للديون فيها 220% من إجمالي الصادرات و 80% من إجمالي الناتج

[1] ابراهيم أديب ابراهيم، برامج التكييف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، (غ م)، 2004، ص ص: 6-13.

الوطني، فضلا عن 9 دول تنطبق عليها شروط نادي باريس للدول المستحقة لإعادة جدولة ديونها. ولقد كان الشرط اللازم للاستفادة من هذه المبادرة تبني الدول المعنية لبرامج التكييف الهيكلي لمدة 3 سنوات تعقبها 3 سنوات أخرى تأهيلية تحصل الدولة بعدها على بيان "حسن الأداء" الذي يمكنها من الحصول على تخفيضات في أصل الدين المستحق بحدود 80%، مع الحصول على الدعم الذي يمكنها من تقليل ديونها بشكل مستمر.

- ✓ مطالبة القمة الاقتصادية العالمية المنعقدة في كولونيا في جوان 1999 بإطار معزز للتقليل من الفقر وما نجم عن ذلك من:

- تعميق تحرير الدين: حيث تم تخفيض نسبة صافية القيمة الحالية للديون إلى الصادرات من 220% إلى 150% مما أدى إلى زيادة الدول المستفيدة إلى 40 دولة. كما تم الاتفاق على المباشرة في تحرير الديون فور انتهاء السنوات الثلاث الأولى لحسن الأداء، وربط المدة الزمنية للمرحلة الثانية بمدى التزام الدولة بالإصلاحات أكثر من ارتباطها ببيان حسن الأداء.
- الإعلان عن "تسهيلات النمو والحد من الفقر PRGF" وإدخال هدف الحد من الفقر كهدف أساسي في السياسات الاقتصادية في إعادة جدولة الدين. إن هذه التسهيلات (PRGF) حلت محل "تسهيلات التكييف الهيكلي المعزز ESAF" وصادقت اللجنة المؤقتة على ذلك في أسلول 1999، كما قام FMI باتخاذ الخطوات اللازمة للتخلي عن وثيقة "الإطار السياسي" واستبدالها بما أصبح يعرف بوثائق " استراتيجية الحد من الفقر PRSP" Poverty Reduction Strategy Papers التي اعتمدت ابتداء من جوان 2002.

2- برامج التكييف الهيكلي

يختلف عرض هيكل برامج التكييف الهيكلي من مرجع لآخر حسب المعيار المعتمد لتصنيف محاور هذا الهيكل، وإن كانت تعطي تتعلق بنفس المضمون،

وسوف نعرض هذا المضمون باعتماد معيار نوع السياسات المكونة لـ PAS.[1]

كما ذكرنا فإن برامج PAS هي مجموع السياسات الاقتصادية التي يطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدول النامية بتبنيها بوصفها شرطا مسبقا للحصول على القروض، وتتنوع هذه السياسات إلى نوعين:

- سياسات الاستقرار الاقتصادي (سياسات التثبيت)
- سياسات التكييف الهيكلي

2-1- سياسات الاستقرار الاقتصادي:

وتتضمن مجموعة الإجراءات قصيرة الأجل الهادفة لتسوية العجز الخارجي ومكافحة التضخم الداخلي في غضون 12 إلى 18 شهرا، وغالبا ما يقوم FMI بالإشراف على وضع هذه السياسات ومراقبة تنفيذها.

تنطلق هذه السياسات مبدأ الحد من الطلب كإجراء ضروري لتخفيض عجز ميزان المدفوعات، وبالتالي فهي إجراءات تركز على جانب الطلب. وهي توظف 03 جوانب للسياسة الاقتصادية:

---

[1] انظر تفصيل مضمون برامج التكييف الهيكلي في:
- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص: 35-58.
- فيصل أبو طيبة ، أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، (غ م)، 2004 ، ص:109.
- ابراهيم أديب ابراهيم، مرجع سابق، ص ص:24-30.
- Matouk BELATTAF, op. cit, pp:186-187

- السياسة المالية
- السياسة النقدية
- سياسة سعر الصرف

2-1-1 السياسة المالية

تهدف هذه السياسات إلى تخفيض عجز الميزانية بتقييد النفقات الجارية للحكومة مع اعتماد تغييرات في النظام الضريبي لزيادة حصيلة الضرائب وخفض القدرة الشرائية للسكان وزيادة الموارد، وأهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار:

- توسيع الوعاء الضريبي وإلغاء بعض الامتيازات الضريبية أو خفضها، مع رفع المعدلات الحدية للضرائب في الأجل القصير، والانتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة أي تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي مع فرضها على الأجور والزيادات في الاشتراكات الموجهة للضمان الاجتماعي، ورفع الرسوم على المنتجات البترولية، مع ضرورة أن يواكب ذلك إصلاح في النظام الضريبي وتحسين لأداء الإدارة الضريبية.
- تخفيض النفقات الجارية للحكومة وتغيير بنيتها من خلال: تقييد الأجور في القطاع العام وتجميد حجم الاستخدام، مراجعة نظام الضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد، تخفيض النفقات ذات الطابع الاجتماعي، إلغاء كل أشكال الدعم سواء الموجه إلى الخدمات الاجتماعية، أو المواد الغذائية الأساسية، أو دعم الصادرات أو دعم الأنشطة الإنتاجية، على خلفية أن هذا الإلغاء يقلل من معدل التضخم..
- تجنب دخول الدولة في المشاريع الاستثمارية التي يمكن للخواص القيام بها، وإلغاء الدعم الممنوح للوحدات الإنتاجية التي تحقق خسارة في القطاع العام.

2-1-2 السياسة النقدية

تهدف هذه السياسة إلى خفض الطلب الكلي عن طريق تقييد الائتمان المحلي، وأهم الإجراءات اللازم اتخاذها في هذا الإطار:

- إصلاح هيكل أسعار الفائدة ورفع القيود التي تحول دون التحرك الحر لسعر الفائدة، مع ضرورة أن يتم تبني نظام التحرير التدريجي لأسعار الفائدة بالخصوص إذا كان مناخ الاقتصاد الكلي غير مستقر، وهذا لتفادي الآثار السلبية المحتملة للإلغاء الفجائي لأنظمة سعر الفائدة.
- زيادة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة لزيادة مستوى الادخار
- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي، أو ما يسمى بالسقوف الائتمانية
- إصلاح النظام البنكي وتأهيله لتحريك الادخار
- تقليل معدلات السيولة

3-1-2 سياسة سعر الصرف

تهدف سياسة سعر الصرف إلى معالجة عجز ميزان المدفوعات وتوفير الإيرادات اللازمة لمواجهة خدمات الدين الخارجي، وهو ما يشكل الهدف المحوري لبرامج التثبيت الهيكلي. ويرى FMI أن العديد من البلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات تقوم بتحديد أسعار صرفها بطرق تحكمية مبالغ فيها ولا تعكس حالة السوق، وهو ما يؤثر سلبا على تنافسية صادرات البلد في الأسواق الخارجية نظرا لارتفاع أسعارها، وبالتالي فهو يؤثر سلبا على ميزانها التجاري بسبب انخفاض الصادرات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ذلك الوضع يشجع على ظهور الأسواق الموازية التي تتعامل في بيع وشراء العملة

ويكون لها سعران: السعر الرسمي الذي تعلنه الحكومة والسعر غير الرسمي السائد في السوق السوداء، في هذا الإطار ينصح بتخفيض قيمة العملة الوطنية.

إن الدافع وراء المناداة بهذا الإجراء هو أن المغالاة في قيمة العملة سبب من أسباب تهريب رؤوس الأموال للخارج بعد تحويلها إلى نقد أجنبي في السوق السوداء، وعامل من عوامل عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار داخل البلد، لذلك فإن إجراء تخفيض قيمة العملة ستكون له نتائج في الاتجاه المقابل، كما أنه يعمل على توحيد سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية، وعلى إحداث آثار على الصادرات والواردات وتدفق رأس المال وتحويلات العاملين بالخارج، تصب كلها في جهة تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

2. 2- سياسات التكييف الهيكلي:

وتتضمن هذه السياسات مجموعة الإجراءات متوسطة الأجل (3-5 سنوات) تهدف إلى تحقيق النمو المستمر، وغالبا ما يتولى البنك الدولي الإشراف على وضع هذه السياسات ومراقبة تنفيذها.

تركز هذه السياسات على مبدأ الحصول على الأسعار الحقيقة من خلال الحد من تدخل الدولة والتحرير والخصخصة وغيرها من الإجراءات المطبقة على جانب العرض، وأهمها:

1-2-2 الخصخصة

وهي تهدف إلى زيادة دور القطاع الخاص في التنمية وتقليل دور القطاع العام، لاسيما وأن تبني الكثير من الدول النامية للنموذج الاشتراكي سابقا الذي يعطي أهمية كبيرة للقطاع العام يتعارض وفلسفة البنك الدولي و FMI التي تنظر إلى القطاع الخاص بوصفه القطاع الأكفأ في تخصيص الموارد وبالتالي فإن الموارد

يجب تحويلها إليه لزيادة كفاءة الاقتصاد. كما أن الممارسات السابقة لمؤسسات القطاع العام المتسمة بضعف الإنتاجية وهدر الموارد حمل ميزانية الدولة تكاليف باهظة دون مردود، لذلك تتضمن برامج PAS تصفية هذه الوحدات وبيعها للقطاع الخاص وفق جدول زمني متدرج، مما يسمح بتخفيف أعباء الميزانية وتوفير موارد تستخدم لسداد الديون.

2-2-2 التحرير

يعني التحرير في شكله العام رفع القيود الحكومية عن المعاملات الداخلية والخارجية والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وأهم الإجراءات في هذا الشأن:

- تحرير التجارة الخارجية وإزالة العوائق الإدارية والتسعيرية أمام الصادرات والواردات (كتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، وإلغاء المؤسسات الحكومية العاملة في مجال تسويق الصادرات) مما يسمح بتحقيق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بسبب المنافسة، والبحث عن أسواق جديدة.
- التخلي عن سياسة حماية الصناعات المحلية
- إلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية
- رفع الأسعار وعدم تدخل الدولة في آليات العرض والطلب
- الشفافية وحرية حركة العملة الصعبة داخل الدولة وخارجها

3-2-2 الحد من تدخل الدولة

ويهدف هذا البند إلى فتح المجال أمام آليات اقتصاد السوق وذلك من خلال:

- تقليص دور الدولة في مجال النشاط الاقتصادي وحصره فقط فيما تعجز عنه الأسواق كالتعليم والدفاع والبنية التحتية.
- إزالة كل تقييدات النشاط الخاص وتوفير البنية المؤسسية والقانونية الملائمة لعمله.
- إخضاع نشاط الدولة للمراقبة والمساءلة والتدقيق.

3- تقييم برامج التكييف الهيكلي

إن برامج التكييف الهيكلي المنبثقة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي كانت في بداياتها (نهاية السبعينات) تحترم خيارات الدول التي أضفت على القطاع العام دورا رئيسيا في التنمية وفرضت رقابة على الأموال الأجنبية، تحولت منذ بداية عقد الثمانينيات إلى سياسات ليبرالية تطبق فلسفة واحدة على كل الدول مهما اختلفت ظروفها، وتنطلق من مبدأ أن الاختلالات التي تعاني منها هذه الدول ليست مجرد تشوهات مالية ونقدية بل اختلالات هيكلية تحتاج مدة أطول لمعالجتها.[1]

إن بنود هذه البرامج والتي تمكن الاقتصادي"جون ليامسون Jhon Williamson" في حصرها في عشرة عناصر هي: الانضباط المالي، تقليل النفقات العامة إصلاح النظام الضريبي، تحرير سعر الفائدة ، تعويم العملة، تحرير التجارة، تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الخصخصة، اللاتحكمية (الحد من تدخل الدولة) وضمان حقوق الملكية، وهي البنود التي أصبحت تعرف "باتفاق واشنطن"، هي في حقيقتها تحويل للاقتصاديات النامية نحو اقتصاد السوق تحت

[1] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص: 55.

واقع ضغط الاختناق التنموي الذي وصلت إليه ودون أن يكون هناك مراعاة لخصوصياتها الثقافية والاجتماعية والتاريخية إذ تأخذ هذه البرامج كما ذكرنا نمطا واحدا من جهة واحدة وبإطار فكري ليبرالي واحد.

ويسجل أن PAS سمحت بتسجيل بعض النتائج إيجابية حسب إحصائيات FMI إذ وبعد سنوات من الجمود تحرك النمو في الدول الإفريقية شبه الصحراوية ليصل 5.6 % سنة 2004، وهي نتيجة لم تحقق منذ 8 سنوات، وإذا كان التطور السنوي للدخل الفردي الحقيقي في البلدان المذكورة ضعيفا للغاية منذ منتصف السبعينيات إلى سنوات التسعينيات، فإنه ومنذ منتصف التسعينيات تسارع النمو وسجل الدخل الفردي الحقيقي زيادة متوسطة تقدر بـ 2 % بين 1995 و 1999. ويرجع هذا التحسن حسب صندوق النقد الدولي إلى عوامل مختلفة، كنقص التضخم، ونقص عجز الميزانية، وزيادة الحصيلة الضريبية، والانفتاح على التبادل التجاري، وتجديد الإنتاجية الكلية للعوامل (PGF)، وزيادة الاستثمارات بفضل الإصلاحات، وبالرغم من أن النمو كان متواضعا بالبلدان النامية إلا أنه يبشر بإمكانيات تحقيق تسارع في النمو في المدى القصير والمتوسط.[1]

ولكن بالرغم من التحسن الملاحظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلدان التي طبقت برامج التصحيح الهيكلي بتوصية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلا أن هذه الإصلاحات لم تمر دون آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة: [2]

* فقد تركزت الإصلاحات على إعطاء الأهمية الكبرى لدور السوق في الاقتصاد والثقة الكاملة في ميكانيزماته لتحقيق التوازن وفقا للفلسفة الليبرالية التي تسهر مؤسسات بروتون وودز على نشرها، والواقع أن الظروف

---

[1] Catherine Pattillo et autre, Douleurs de croissance, F&D, FMI, volume 43, n°1,mars 2006, p : 32

[2] فيصل بوطيبة ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 111 ، 112 .

الاقتصادية للبلدان النامية تفتقر لمقومات كفاءة عمل السوق، حيث تعاني من ضعف المؤسسات المالية والنقدية، والدور التدخلي للدولة، والاحتكار، وتأثر السوق بالاعتبارات الاجتماعية ... الخ.

* وبينت التجارب أن التحرير المالي لم يؤت نتائجه المتوقعة بسبب أن الادخار لا يستجيب آنيا في هذه الدول لارتفاع معدلات الفائدة، بل يرتبط أساسا ببنى توزيع الدخول هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاختلالات الخارجية لا يمكن تصحيحها فقط من خلال رفع الصادرات وتقليص الواردات في المدى القصير، وتنويع الهياكل في المدى الطويل، حيث عمليا يصطدم إجراء إعادة التوازن بضعف مرونة الصادرات وصلابة الطلب على الواردات، وبالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية لا يعملان إلا على تعميق العجز الخارجي.

* إن تحقيق استقرار على مستوى المؤشرات الكلية في بعض الدول كان على حساب تدهور اجتماعي معتبر من جراء تخفيض الأجور ورفع أسعار المنتجات الأساسية بسبب خفض العملة وإلغاء الدعم، وأدى كل ذلك إلى إضعاف القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المجتمع.من جهة أخرى أدت الخوصصة إلى تسريح عدد هائل من العمال، وأدى رفع تكاليف التمدرس إلى تنامي ظاهرة التسرب المدرسي لاسيما بالأسر الفقيرة.

* إن الظروف السابقة تؤدي على المستوى السياسي إلى ظهور اضطرابات ومظاهرات واسعة وإضرابات متتالية مما يهدد بوقوع الدولة في دوامة من الفوضى السياسية.

* إن هدف خفض معدلات التضخم لم يتحقق واقعيا من تطبيق برامج التثبيت الهيكلي بل بالعكس فقد أدى تطبيقها إلى نتائج عكسية حيث ارتفع معدل التضخم إلى مستويات كبيرة جدا، ولا يستساغ تبرير خبراء FMI للضغوط

التضخمية الناجمة بأنها مؤقتة حيث أثبتت التجربة أنها لمدة طويلة، ويرجع ذلك إلى أن برامج التثبيت الهيكلي وإن كانت ناجحة في الضغط على الطلب الكلي من خلال تقليل المعروض النقدي إلا أنها غير قادرة على زيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات، وبالتالي فإن السياسة الانكماشية المنتهجة تكرس التضخم المزمن نتيجة تراجع العرض من جهة، وزيادة الهوة الاجتماعية في توزيع الدخول من جهة أخرى، فضلا عن أن آلية تحرير الأسعار تعتبر قناة للنقل المباشر لآثار التضخم العالمي إلى الاقتصاديات النامية.[1]

* إن عمليات إعادة الجدولة في الحقيقة تعتبر بمثابة تسكين مؤقت للحاجة الملحة إلى التمويل، لتعود هذه الحاجة للظهور بعد فترة قصير وبمستوى أكثر إلحاحا في حلقات متتالية.

* معالجة خلل ميزان المدفوعات عن طريق خفض سعر الصرف يستند إلى افتراض لا يتوفر في حالة الدول النامية وهو افتراض مرونة الطلب والعرض، حيث تعاني هذه الدول من أحادية صادراتها وتنوع وارداتها في ظل التقسيم الدولي للعمل المفروض عليها.

* إن سياسات احتواء التضخم ومعالجة العجز المالي وفتح الأسواق للمنافسة الخارجية قد تصلح لتحسين التوازن الاقتصادي وتعتبر شرطا لازما ولكنه غير كاف لتحقيق النمو والاستقرار السياسي والاجتماعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عدم تجانس الدول يقتضي موضوعيا أن يقوم كل بلد بسياساته

---

[1] بن بلقاسم سفيان، تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية مع التركيز على حالة الجزائر 1987-1994، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (غ م)، ، ص ص : 115-116.

الإصلاحية التي تنطلق من خصوصية وضعه وتلائم واقعه ثقافيا وحضاريا ودينيا.[1]

* يمكن القول أن برامج التكييف الهيكلي إنما تهدف إلى إعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية بما يخدم مصالح الدول المتقدمة من حيث استمرار تدفق سلعها إليها ومن ثم تحويل صاف للأموال عن طريق تقنية الأسعار وتدهور شروط التبادل وارتفاع تكاليف خدمات الدين الخارجي.[2]

* لذلك هاجم المفكر الاقتصادي الكبير "ستيجليتز" بشدة برامج البنك الدولي وFMI معتبرا إياها مساهمة في صناعة أزمات العالم الثالث من خلال الوصفات غير المناسبة، وقد بين في كتابه "خيبات العولمة" كيف ساهمات سياسات FMI في انهيار كثير من الاقتصاديات النامية كالأرجنتين ودول إفريقيا جنوب الصحراء، ليخلص إلى أنه في العوم حالات إخفاق سياسات الصندوق أكثر من الحالات التي حققت فيها نجاحا.[3]

---

[1] عفيف عبد الكريم صندوق، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي: دراسة حالة الجمهورية العربية السورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، (غ م)، 2005، ص: 25.

[2] المرجع السابق، ص: 118.

[3] زرزار العياشي، الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، يومي 12-13 ديسمبر 2009، جامعة باتنة، ص: 16.

رابعا: نحو استراتيجية ملائمة للتنمية الاقتصادية

لا شك أن النظريات التي تناولناها سابقا لا تصلح للتطبيق في الدول النامية، إلا أنها على الرغم من ذلك قد أسهمت إلى حد بعيد في إلقاء الضوء على عملية التنمية والمشاكل التي تصاحبها وكيفية علاجها، لذلك فإن الدول النامية يمكنها الاستفادة من بعض الآراء حسب كل حالة وحسب درجة التخلف والنظم السياسية والبنيان الاقتصادي للدولة، لذلك وانطلاقا مما سبق من الضروري وضع إطار فكري وتنظيمي يعمل على تفعيل هذه الظروف لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة بشكل يتناسب وظروف كل بلد، ويقوم هذا الإطار على مجموعة من المبادئ والأسس كما يلي[1]:

- مبدأ توفير البنية الملائمة للتنمية الاقتصادية، والذي يعد شرطا أوليا من شروط نجاح برامج التنمية في البلدان المتخلفة، وأن عناصر البيئة الملائمة متعددة أهمها: تغيير البناء الاجتماعي، الاستقرار السياسي، الإيمان بإمكانية تحقيق التنمية الشاملة ومشاركة الجماهير.
- مبدأ إعطاء الأولوية في الاهتمام للعنصر البشري لاعتباره استثمارا طويل الأجل وهو العنصر المجدد لعملية التنمية.
- مبدأ تدخل الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بسبب أوضاع الدول النامية والعوائق التي تعترض التنمية وبسبب عجز القطاع الخاص أو الادخار الفردي عن تمويل جميع برامج التنمية التي يتطلبها الاقتصاد والافتقار إلى العنصر المنظم والبنية التحتية.

---

[1] عبد الحسين وادي العطية، الاقتصاديات النامية، أزمات و حلول، دار الشوق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001، ص ص : 206-229.

• مبدأ التعاون والتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص.

• مبدأ الاستخدام العلمي لكلية التخطيط ولآلية السوق : وذلك لاعتبار أن التنمية لا يمكن أن تتحقق مرة واحدة أو في فترة زمنية قصيرة وإنما تتم على مراحل ينتقل فيها المجتمع من مستوى إلى آخر أكثر تقدما وهذا لابد من وجود أجهزة لتوجيه النشاط الاقتصادي وضمان تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع أقل ما يمكن من الأخطاء والاستفادة القصوى من الموارد والإمكانيات الوطنية المتوفرة.

• مبدأ الاعتماد على الذات أولا وعلى المساعدات ثانيا.

• مبدأ حماية التنمية الاقتصادية من الآثار السلبية للتجارة الدولية، وذلك نتيجة اللاتكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية والمخاطر التي تواجه البلدان النامية نتيجة لاتفاقية الجات.



الفصل الثالث

قضايا أساسية في التنمية الاقتصادية



أولا: السكان والتنمية الاقتصادية[1]

تعتبر مسألة النمو السريع للسكان في العالم من حيث أسبابها وآثارها على جهود التنمية في البلدان النامية من أكثر القضايا المثيرة للجدل بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة، وقد عقدت عدة مؤتمرات برزت فيها وجهات نظر مختلفة حول هذا الموضوع، والمنطلق في هذه القضية هو الإيمان بأن الزيادة في عدد السكان بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الدخل الوطني تؤدي –مع بقاء العوامل الأخرى على حالها- إلى بعض الآثار السلبية التي تعرقل خطوات التنمية الاقتصادية، ومن أهمها:

- انخفاض مستوى المعيشة.
- انخفاض المدخرات الوطنية.
- ضعف المقدرة على زيادة الطاقة الإنتاجية.
- تفاقم عجز ميزان المدفوعات.
- زيادة حجم البطالة.

إضافة إلى نتائج أخرى: كزيادة عدد الأميين، صعوبة تنفيذ البرامج الصحية، تضخم المدن....

ولكن رغم ذلك لا يوجد اتفاق جازم على أن الزيادة في السكان هي سبب

---

[1] أنظر: - محمود يونس محمد وعبد المنعم محمد مبارك، مرجع سبق ذكره، ص ص: 465-493.

-عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، المشكلة والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، الأردن، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000، ص ص: 106-128.

رئيس -وفي اتجاه مباشر للعلاقة- في تخلف البلدان النامية، حيث أن هذه القضايا لا يزال يعتريها الكير من النقاش وتضارب الآراء، وفيما يلي إشارة إلى ذلك.

1-تضارب الآراء حول أثر النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي:

إن أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية ليس حديثا في الفكر الاقتصادي، حيث أكد مالتيس قديما على هذه المشكلة، ووصل به الأمر إلى حد المطالبة بإزالة الإعانات العمومية للفقراء، لأنها – حسبه– لا تساهم إلا في تضاعف أعداد السكان، إلا أن الطرح المالتيسي عرف عدة انتقادات:

- فقد اعتبر Simon Kuznets في كتابه "النمو والهياكل الاقتصادية" الصادر سنة 1966 أن النمو الاقتصادي المعاصر هو نتيجة للنمو المتزايد للسكان وللدخل الفردي معا، وبالتالي فإن الدول التي عرفت ثورة صناعية لم تقع في الفخ المالتيسي، حيث أن النمو الديمغرافي شجع نموها الاقتصادي.
- ويرى البعض أن طرح الفكر الغربي للانفجار السكاني كمشكلة رئيسية لتخلف البلدان النامية، يهدف إلى تغطية الدور التاريخي للاستعمار في تعميق تخلف هذه البلدان من خلال إقناع دول العالم الثالث بأن شعوبها هي المسؤولة عن فقرها لأن تكاثرها يعطل التنمية ويجلب إليها الشقاء، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن النظرة الخاطئة في هذا الفكر تكمن في اعتبار التكاثر السكاني وكأنه عملية بيولوجية محضة، في حين أن لهذه المشكلة علاقة وثيقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار التزايد السكاني خاصيّة لشعوب العالم الثالث، إذ نجد أن أوروبا مثلا في القرن الثامن عشر تزايد عدد سكانها أضعاف التزايد الحالي لسكان العالم النامي، ولم يخلق هذا الوضع أية مشكلة بل اعتبر حينها عنصرا

من عناصر القوة[1].

- وفي بداية القرن 18 كانت فرنسا تحوي عددا من السكان يفوق ثلاث مرات سكان بريطانيا، إلا أنه في خلال العقدين التاليين نجحت بريطانيا في الحفاظ على تقدمها في مجال الدخل الفردي، مع ملاحظة تزايد أعداد سكانها حتى جاوزوا عدد سكان فرنسا، ولو اتبعنا الطرح المالتيسي لحكمنا أن التزايد السكاني ببريطانيا سيعوق نموها الاقتصادي.[2]
- بعض الدراسات أكدت عدم وجود أثر سلبي واضح للنمو السكاني على النمو الاقتصادي، مثل دراسات Sauvy (1972)، Kuznets (1971)، Easterlin (1967) .
- وفي رأي Boserup فإن ظهور الصعوبات المرتبطة بالنمو الديمغرافي يعتبر المحفز للتقدم التقني.

ولابد من الإشارة إلى أن نمط النمو السكاني الذي تصوره "مالتيس" يختلف عن "الانفجار السكاني" الحاصل في الدول النامية، فمالتيس يرى أن ارتفاع الدخل الفردي يؤدي إلى الزيادة السكانية، بينما واقع هذه الدول يبين أنها تعاني من أزمة انفجار سكاني قبل أن يحدث بها أي ارتفاع يذكر في الدخل الفردي، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الشديد في معدلات الوفيات بسبب التحسن العام في أساليب الرعاية الصحية.[3]

---

[1] - ابراهيم مشورب، التخلف والتنمية، دار المنهل اللبناني-مكتبة رأس النبع، بيروت، 2002، ص ص: 45-48.

2 Fredéric Teulon , La nouvelle économie mondiale, PUF (Presse Universitaires de France), 6eme ed. 2008, p :248.

[3] عمرو محيي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، (بدون سنة نشر)، ص ص:61-62.

2- اتجاه علاقة التأثير بين السكان والنمو

رغم ما اعترى تحليل مالتيس من انتقادات، إلا أنه وابتداء من سنوات الأربعينات والخمسينات أدت الخصوبة المرتفعة إلى ظهور "مالتيسية جديدة " تجعل من التغير الديمغرافي سببا من أسباب التخلف، وأصبح الكبح الديمغرافي هدفا رئيسيا للتنمية في دول الجنوب.[1] وبلغة الأرقام فإنه في النصف الثاني من القرن الماضي وفي أقل من 50 سنة تضاعف عدد سكان العالم من 3 مليار نسمة سنة 1960 إلى 6 مليار نسمة عام 2000، وهذا النمو المطلق يُنتظر أن يبلغ 7 مليار نسمة عام 2015، حيث ستكون الزيادة الكبرى في العالم الثالث بمعدل سنوي متوسط يساوي 2% مقابل 1.2% للدول الغنية.[2]

وتستند حجج هؤلاء المالتيسيين الجدد إلى أن الانفجار السكاني في دول الجنوب يؤثر سلبا على التوازن بين الموارد والسكان، وعلى توازن النظام البيئي بما يخلقه من مشكلات بيئية مرافقة، وبالتالي فهو عبء على التنمية حيث يلتهم كل زيادة في ثمارها، وعلى هذا الأساس فإنهم يرون العلاقة ذات اتجاه مباشر من السكان إلى النمو الاقتصادي، حيث يشكل الأول المتغير المستقل والثاني المتغير التابع.

ويشهد هذا الطرح العديد من الانتقادات التي يمكن أن نشير إلى أبرزها فيما يلي:[3]

- إن فرضية عدم كفاية الغذاء أصبحت لا تستند إلى دليل علمي يثبتها، بل إن

---

[1] Bernard CORNEVIN, op. cit. pp: 74-75.

[2] Matouk BELATTAF, op. cit., p : 80.

[3] عبد الوهاب محمود المصري، التوازن بين الموارد والسكان (من منظور مختلف)، ط1، دار الحصاد للطباعة والنشر، دمشق-سورية، 2008، ص ص: 14-18 وص ص : 32-34.

الدراسات الإحصائية أصبحت تفندها بالكامل، فعلى سبيل المثال أثبت خبراء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المختارون من عدة منظمات دولية متخصصة في تقرير تم إنجازه بناء على تكليف من هيئة الأمم المتحدة ونُشر عام 1987 أن الأرض تستطيع -وفقا لأنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية- أن تُعيل ضعف سكان الأرض في وقت إعداد التقرير (أي تعيل 11 مليار نسمة)، وهذا دون الأخذ في الاعتبار آثار التقدم التقني على زيادة الإنتاج بمستويات قياسية، ودون احتساب الموارد العاطلة غير المستثمرة.

- وذكر تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2011 أن التقدم التكنولوجي واستغلال الموارد الوفيرة للتعويض عن الشح في الموارد الأخرى سمح بتحسين مستويات المعيشة على مدار القرنين الماضيين، وأصبح سعر الغذاء اليوم – معدلا حسب التضخم – أدنى بكثير مما كان عليه قبل 200 عام (زمن مالتيس) أو حتى قبل 50 عاما، كما أن الاحتياطي من المعادن بلغ مستويات أعلى بكثير من مستويات عام 1950، ومع تحسين تقنيات الزراعة فاق معدل الإنتاج الغذائي معدل النمو السكاني.[1]

- لم يستطع الفكر الاقتصادي إلى اليوم تحديد "الحجم الأمثل للسكان" الذي يتوافق مع الازدهار اقتصادي، رغم أن الحديث عن هذا المفهوم بدأ منذ عام 1911 على يد العالم السويدي Wicksell، والسبب يعود إلى أن أغلبية العوامل المؤثرة في منظومة التنمية معنوية يتعذر قياسها.

- إن المشكلة في حقيقة الأمر لا تكمن في إنتاج الغذاء أو عدم كفايته وإنما في سوء توزيعه عالميا، وهذه حقيقة أكدها تقرير "برانت" رئيس اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية، الصادر عام 1984، حيث أشار إلى أن

---

[1] انظر تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2011، ص: 15.

المجاعة في إفريقيا ليست بسبب نقص كمية الغذاء على ظهر الأرض، وإنما بسبب سوء توزيع هذا الطعام في العالم.

- إن فرضية تدمير البيئة كمتغير تابع لتزايد أعداد السكان في دول الجنوب تدحضها أيضا لغة الإحصائيات والتي تشير إلى أن النسبة الكبرى من هذا التدمير متأتية من سكان دول الشمال الأغنياء وليست من فقراء الجنوب، ففي دراسة حديثة للباحث الأمريكي "بيل ماكيبين" تبين أن الفرد الأمريكي يستهلك من الطاقة خمسمائة ضعف ما يستهلكه الفرد في مالي، وأن الفرد في أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان مسؤول عن انبعاث 3.5 طن من الكربون بينما الفرد في البلدان الفقيرة فهو مسؤول عن انبعاث 0.1 طن من الكربون. وأشار تقرير التنمية البشرية لعام 1993 الصادر عن PNUD إلى أن سكان البلدان الصناعية يتسببون في أكثر من ثلثي انبعاثات أول أكسيد الكربون، وأكثر من ثلثي نفايات العالم الصناعية. وأكد تقرير التنمية البشرية لعام 2011 هذه الحقيقة حيث أشار إلى أن الفرد في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا تفوق مساهمته في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون أربع مرات مساهمة الفرد في أي بلد من البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة أو المتوسطة أو المنخفضة، وتصل هذه المساهمة إلى 30 مرة إذا ما قورنت مساهمة الفرد في أحد البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا بمساهمة الفرد في أحد البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة جدا.[1]

- وقد ناقش الدكتور ابراهيم العيسوي في كتابه "انفجار سكاني أم أزمة تنمية" مختلف الآثار السلبية المنسوبة إلى تزايد أعداد السكان (وبالتالي الآثار الإيجابية المنسوبة إلى انخفاض الخصوبة)، وبيّن أن كلها تخضع لتحفظات

---

[1] المرجع نفسه، ص ص: 2-3.

ويمكن تفاديها بتبني سياسات اقتصادية وتدابير مناسبة، ومن ذلك أن زيادة الاستهلاك العام تقابلها وفورات الاستهلاك، كما أنه يمكن تنظيمها بالتأثير على متغيرات الصحة والتعليم. وليست هناك علاقة مؤكدة بين انخفاض الخصوبة وانخفاض الاستهلاك لأن مستويات الاستهلاك الحالية متدنية أصلا. كما أن الخصوبة المنخفضة لا تعني بالضرورة تخفيض في التكاليف لأن ارتفاع نسبة كبار السن تعني تكاليف صحية عالية تتحملها ميزانية الدولة. كذلك فإنه ليس مؤكدا أن تزداد المدخرات في حال تخفيض الخصوبة، أو يزداد الاستثمار لعدم توفر قنوات ملائمة لاستيعاب المدخرات الضئيلة لمحدودي الدخل. ومشكلة البطالة يمكن التعامل معها باعتماد تغييرات باتجاه استخدام كثافة أكبر من عنصر العمل ...

- وبالمقابل يرى الدكتور العيسوي أن للنمو السكاني آثارا إيجابية على النمو (بمراعاة جملة من المحددات) أبرزها: توفير عمالة أكبر، تجديد أسرع لقوة العمل، اتساع حجم السوق وتحقق وفورات الحجم الكبير، نشوء حوافز أكبر لزيادة الإنتاج، الاقتصاد في الاستهلاك مع تزايد حجم الأسرة، نشوء حوافز للابتكار التكنولوجي...

- وحسب الدكتور رمزي زكي فإن المشكلة السكانية في الدول النامية ليست سببا للتخلف وإنما نتيجة له، وبالتالي فهو يعكس اتجاه علاقة التأثير من النمو الاقتصادي كمتغير مستقل إلى النمو السكاني كمتغير تابع، ويؤكد أن هذه المشكلة السكانية لا تعبر عن تناقض بين أعداد السكان والموارد المحدودة كما يرى المالتيسيون، بل هي تناقض بين السكان والنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد الذي يعجز عن توفير الغذاء وفرص التوظيف والدخل.

إن بحث مختلف الآراء المطروحة حول تأثير النمو السكاني على التنمية

الاقتصادية، تدفع إلى القناعة بأن نمو السكان لا يمكن أن ينسب إليه تأخر التنمية في العالم النامي، أو أن يعتبر عقبة أمامها، وإنما هو مورد هام محرض للنمو متى ما توفر الإطار الملائم لاستغلاله وتوجيهه نحو الالتفاف حول خطة تنموية طامحة إلى التقدم، ولا أدل على ذلك من تجربة الصين، فلا توجد دولة مزدحمة بالسكان في العالم مثل الصين، وبرغم ذلك فهي اليوم تحقق أعلى مستويات النمو الاقتصادي والقوة التي استمدتها من حسن توظيف قوتها البشرية الهائلة وفق ما يخدم ازدهار الصين ومكانتها الدولية، في نظرة إيجابية يترجمها رأي ماوتسي تونغ أن الإنسان يولد ومعه فم واحد ويدان اثنتان، وهذا يعني فيما يعنيه أن الإنسان ينتج عادة أكثر مما يستهلك، وتلك حقيقة متأكدة واقعيا حيث أشارت دراسات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) أن الفرد في الزراعة كان ينتج في الثمانينات كمتوسط عالمي ما يكفيه ويكفي أربعة أشخاص آخرين.[1]

ثانيا: التعليم والتنمية

1- الارتباطات بين التعليم والتنمية:

يعتبر الاهتمام بالتعليم كمورد اقتصادي قديما، حيث أن بعض التجاريين كـ (Hales(1581 و(Petty et Mun (1664 تكلموا عن أهمية التعليم في زيادة تأهيل العمال، وإن كانت هذه الأهمية تناقصت مع الكلاسيك بسبب نظرتهم إلى التعليم كاستهلاك (مع ملاحظة أن آدم سميث تفرّد بتحليل يختلف عن باقي الكلاسيك حيث يعتبر أن تكوين الفرد المتأتي من التعليم هو استثمار يعوض جزءًا من أجور

---

[1] المرجع السابق، ص: 14.

العمال، وبذلك فهو من أوائل من طرحوا فكرة اعتبار التعليم استثمارًا) [1]

المساهمات البارزة في دراسة الدور الاقتصادي للتعليم جاءت مع نظرية رأس المال البشري بروادها Mincer (1958) و(1961)T.W Schultz و(1964)G.Becker والتي أعطت أهمية لرأس المال البشري في الإنتاج بناء على أن مخزون التعليم هو مصدر نمو إنتاجية العمل وبالتالي النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية لاسيما على يد: [2]

- الاقتصاديين الاشتراكيين الذين يرون أن وظيفة التعليم الأساسية هي نقل وترسيخ القيم الاجتماعية والمساهمة في التكوين السياسي للمواطنين (Tyack, James et Benavot, 1987).

- نظرية المصفاة « La théorie du filtre »: والتي ترى أن التعليم لا يرفع الإنتاجية بل يكشف عنها لرب العمل، أي أنه يلعب دور المصفاة على بوابة سوق العمل، وليس له أثر على الأجور.

- نظرية أسواق العمل المجزأة: وتُعتبر أبرز تيار معارض لتيار رأس المال البشري حيث انتقدت الافتراضات الأساسية لهذا التيار لاسيما السلوك الرشيد والسوق التنافسية والتركيز على جانب العرض في التحليل، وهي ترى وجود عدة أسواق عمل منفصلة، وأن العوامل المؤسسية التي تعمل في جانب الطلب هي التي تؤثر في تركيبة الوظائف في سوق العمل وفي تخصيص العمال وتوزيعهم على المهن.

إلا أن إسهامات رواد نظرية رأس المال البشري لازالت تحتل مساحة معتبرة في

---

[1] Sadek BAKOUCHE , La relation éducation -développement : éléments pour une théorie, OPU, Alger, 2009, p :7.

[2] IBID , p:103.

الدراسات التطبيقية، لاسيما دالة الكسب ومعدلات العائد على التعليم التي طورها مينسر Mincer وتوسع في تأسيسها Becker .

و إضافة إلى النماذج النظرية والكمية المعروفة، فإن هناك العديد من الدراسات الامبريقية التي حاولت شرح أثر التعليم على التنمية من خلال جانب معين ونذكر من هذه الدراسات :

- دراسة (Barro et Lee(2000 لمحددات النمو الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم للفترة 1960-1995، والتي خلصت إلى أن أهم محدد للنمو هو مخزون رأس المال البشري الأولي، وبيّنت أن النمو مرتبط إيجابيا بمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور (رغم ما أخذ عليها في نظرتها إلى أن التعليم الابتدائي لا يلعب دورًا معنويًا في النمو، إلا أنه مَعْبَرٌ ضروري للمراحل التعليمية اللاحقة، وفي نظرتها إلى أنه لا يوجد ارتباط ذو معنى بين سنوات التحصيل الثانوي والعالي للإناث وبين النمو الاقتصادي)[1]
- دراسة (Mingat (1995 حول 14 بلدًا آسيويًا والتي توصلت إلى أن التعليم الابتدائي هو الوحيد الذي له تأثير على النمو الاقتصادي.

و إذا كانت غالبية النماذج النظرية التي درست علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية ركزت على متغيرات محددة للتعليم (أطوار التمدرس في الغالب) ومتغيرات محددة للنمو (الإنتاجية والأجر)، فإن دراسة طبيعة العلاقة "تعليم-تنمية" تحتاج إلى إعادة فحص مفاهيم التعليم والتنمية ودراسة العلاقة بينهما من جوانب مختلفة لا ترتكز فقط على معدل التمدرس كمقياس وحيد للتعليم ولا

[1] عدنان وديع، اقتصاديات التعليم، مجلة جسر التنمية، دورية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد68، ديسمبر 2007، ص:5.

الدخل كمقياس أكفأ للتنمية.[1]

إن مساهمة التعليم في التنمية متعددة، وقد تكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فهو ينتج القوى البشرية المتعلمة، ويغرس القيم تجاه العمل والتنظيم والمجتمع، ويساهم في رفع الإنتاجية والاستثمار والادخار، ويساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص، ويضمن التشغيل (في القطاع العام خصوصا) كما يساعد على التغيير التقني ويُسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية وعلى الطموح الشخصي والتنافس والإبداع، ويكمل أدوار المدخلات الأخرى في عملية الإنتاج، ويعزّز إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي.[2]

لذلك فقد حاولت دراسات عديدة مقاربة الآثار غير المباشرة للتعليم على التنمية كدراسة Wheeler(1980) حول 88 بلدًا ناميًا والتي أكدت على مساهمة التعليم والصحة والتغذية في النمو بصفة مباشرة وبصفة غير مباشرة من خلال رفع معدلات الاستثمار وخفض معدل الوفيات.[3]

و في هذا الإطار، تجدُر الإشارة أيضا إلى اختلافٍ في مدخل معالجة موضوع التعليم بين:

- اقتصاديي التعليم économistes de l'éducation الذين يهتمون بهيكلة ووظيفة النظام التعليمي دون استهداف الوصول إلى نماذج نظرية تشرح العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، ولكن يهتمون بتعظيم عمل المؤسسات في إطار الأهداف التي رسمتها لنفسها.
- منظري النمو théoriciens de la croissance الذين يهتمون بالأداء وإسقاطاته على

---

[1] Sadek BAKOUCHE , op.cit , p :11.

[2] عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص ص:2-3.

[3] Sadek BAKOUCHE , op.cit ,p :118.

النمو بنمذجة قياسية، وقلما يركزون على الأنظمة التعليمية (يعتبرون السياسة التعليمية متغيرا خارجيا معطى).

2- واقع التعليم في الاقتصاديات النامية:

نَحَتْ معظم الدول النامية بعد استقلالها إلى التركيز على إعطاء أولوية خاصة للتعليم والصحة بهدف القضاء على الجهل والمرض، بعد نجاح النضال ضد نَيْر الاحتلال، وقد حرصت على توفير التعليم المجاني بِتَدخّل كبير للدولة في هذا المجال، وعرف النصف الثاني من القرن الماضي ارتفاع معدلات إنفاق هذه الدول على الخدمات التعليمية بصورة كبيرة، حيث ارتفعت إلى ثلاثة أضعاف في آسيا، وإلى الضعفين في إفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، وتراوحت نسبة الإنفاق على التعليم في العديد من هذه البلدان بين 15% و27% من مجموع الإنفاق الحكومي في نهاية عقد الثمانينيات[1].

و توضح الدراسات المتعلقة بأنظمة التعليم في هذه البلدان أن النموذج الذي اتبعته في الغالب كان نسخة طبق الأصل للنموذج التعليمي الذي اتبعته الدولة المستعمرة الغربية وهو نموذج تمّت صياغته تحت فلسفة "الحكم غير المباشر" الذي هدف إلى تخريج أجيال من المتعلمين تكرّس تبعية هذه الدول للاستعمار، دون أن يكون إحداث التنمية هدفًا محوريًا. وفي ظل هذا النموذج التعليمي الموروث، وإخفاق نماذج التنمية المتبعة ظل الإلحاح قائما على إعادة النظر في العلاقة بين التعليم وسوق العمل وعوائد الاستثمار البشري.[2]

---

1 Emanuele Baldacci et autres, Que faire pour aider les pauvres, Finance et Développement, FMI, V42,n° :02, Juin 2005, p :21.

2 علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، دراسة مقدمة للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، أكتوبر 2001، ص ص:45-46.

وتعاني البلدان النامية في معظمها من مشكلة عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات السوق ومتطلبات التنمية، حيث لا تسير مناهج التعليم ومحتوياته في مسار موافق ومدروس استراتيجيًا مع منحنى النهوض التنموي، بالإضافة إلى نوعية مخرجات التعليم حيث أن الشهادات التي يحصل عليها خريجو النظام التعليمي لا تقدم الكثير من المعلومات عن خصائص الطالب (وفق نظرية الإشارة [*])، وخصوصًا تلك التي يرغب فيها رب العمل، مما يجعل القدرات العالية لبعض الطلبة أقل تقييمًا في السوق من حقيقتها، وبالمقابل القدرات المتواضعة تحصل على أعلى مما تستحقه وإن أخذت متوسط التعويض وفق سلم الأجور، مما يجعل سلم الأجور الحكومي الصلب أداة غير مساعدة على تحفيز رأس المال البشري العالي بقدر ما يساعد متوسطي الكفاءة وما دونهم على البقاء في سوق عمل آمنة ولكنها غير اقتصادية على المجتمع. [1]

و بالرغم من أن تقرير التنمية البشرية لعام 2010 يشير إلى تحسن كبير في الالتحاق بالمدارس وفي المساواة بين الجنسين وفي الإنفاق على التعليم بالدول النامية، إلاّ أن هذا التحسن لازالت ترافقه بعض السلبيات أهمها:

- **ضعف النوعية**: فارتفاع نسبة التمدرس لم تترافق بتحسن نوعية التعليم حيث تشير الإحصائيات إلى أن الأطفال في البلدان النامية يحصلون على معدل أقل بـ20 % من معدل الأطفال في الدول المتقدمة عندما يجتازون امتحانات موحدة، وكشفت بعض الدراسات عن وضع كارثي في البلدان الفقيرة، فقد

(*) نظرية الإشارة والمؤشرات هي نظرية ترى أن الإشارات (وهي تعبر عن خصائص قابلة للتغيير بالتعليم والتدريب والخبرة) والمؤشرات (وهي خصائص ذاتية دائمة كالعرق والجنس) تُمكّن رب العمل من تحديد الأجر قبل معرفته للإنتاجية.

[1] محمد عدنان وديع، التعليم وسوق العمل: ضرورات الإصلاح-حالة الكويت، دراسة مقدمة إلى المعهد العربي للتخطيط بالكويت،بدون تاريخ، ص:8.

حصل طلاب الصف السادس في غانا على معدل متوسطه 25 % على اختبار يتضمن خيارات متعددة وهو المعدل نفسه الذي كانوا سيحصلون عليه لو أجابوا عشوائيا، وأكثر من نصف الأطفال الذين عمرهم 11 سنة في بنغلاديش لم يستطيعوا كتابة الأحرف والأرقام، وأكثر من 70 % من الطلاب الذين أنْهَوْا الصف الأول في تيمور- ليشتي لم يستطيعوا قراءة كلمة واحدة من نص سهل عُرض عليهم.[1]

ومن بين أسباب هذه الظاهرة أن توسيع المدارس وزيادة عددها يترافق عادة بصعوبة تأمين معلمين يمتلكون الدوافع والمهارات اللازمة للتعليم. وفي الهند مثلا وبعد مضي عقد من الزمن على صدور تقرير Dréze عن التعليم العام -والذي أظهر أن معدل تغيب المعلمين يصل إلى 48 %- لا تزال معدلات تغيبهم مرتفعة.

- **لا تزال الأمية تطال فئة كبيرة من السكان:** فنسبة 36 % من سكان البلدان النامية من الفئة العمرية 65-74 سنة لم يلتحقوا بالمدرسة قط، ويقدر عدد الأميين في فئة الكبار (من 15 سنة فما فوق) أكثر من 872 مليون شخص خلال الفترة 1985-1994، ولم ينخفض إلا بشكل قليل في السنوات الأخيرة حيث وصل إلى أكثر من 786 مليون شخص خلال الفترة 2005-2008، لا يتوقع –حسب إحصائيات اليونسكو- أن ينخفض هذا العدد بشكل كبير إلى حدود 2015 حيث يتوقع أن يبقى عند حدود 43731, مليون أمّيّ عام 2015، وتطال الأمية بصفة خاصة فئة الإناث بمعدل يتجاوز 63 % في المتوسط (أنظر الجدول التالي):

---

[1] تقرير التنمية البشرية 2010، ص:40.

جدول رقم 05: مستويات الأمية عند الكبار (15 سنة فما فوق) حسب مجموعات الدول

	1985-1994		2005-2008		**توقعات** 2015	
	المجموع بالآلاف	% الإناث	المجموع بالآلاف	% الإناث	المجموع بالآلاف	% الإناث
العالم	886 508	63	795 805	64	737 230	64
- البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	3 893	85	1 061	71	722	64
- البلدان المتقدمة.	10 050	63	8 358	59	5 007	61
- البلدان النامية	872 565	63	786 386	64	731 430	64

المصدر: اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، 2011، ص:280.

- **الهدر التعليمي** : يعتبر الهدر التعليمي من أبرز السلبيات المميزة لأنظمة التعليم في العالم النامي، وهو يشير إلى أعداد المتعلمين الذين لا تُحصّل الدولة مردودية إيجابية لقاء التكاليف التي صُرفت عليهم، وأبرز مظاهر هذا الهدر التعليمي: التسرب المدرسي، ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل وضعف مردودية التعليم العالي.

أ- التسرب المدرسي:

رغم الجهود التي تبذلها الدول النامية في رفع معدلات الالتحاق بالتعليم وارتفاع نسب هذا الالتحاق بصفة بارزة في السنوات الأخيرة، إلا أنه يجب الأخذ

في الاعتبار أعداد المتسربين من الأطوار التعليمية وكذا نسب الرسوب في الدراسة. فقد بلغ معدل التسرب في الطور الابتدائي لإجمالي البلدان النامية حسب تقرير اليونسكو لعام 2011 نسبة 17 % (مقابل 2 % للبلدان المتقدمة) نهاية 2007، وسجل أعلى معدل للتسرب في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بـ:30% [1]

ب- ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل:

في كثير من الدول النامية لا تُحصّل التنمية مردودية من المصاريف التي تنفقها الدولة على تعليم المرأة بسبب أن هذا التعليم لا يُكلّل بمساهمة فعالة للمرأة في سوق العمل، فعلى سبيل المثال أوضح تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 أن معدلات البطالة بين الشابات العربيات هي من المعدلات العليا في العالم حيث وصلت عام 2005 إلى 31.2 % من القوى العاملة من الإناث، وأشار ذات التقرير إلى أن المرأة العربية تواجه صعوبات جمة في سوق العمل، سواء من حيث التمييز أو تدهور شروط العمل. [2]

ت- ضعف مردودية التعليم العالي:

يكلف قطاع التعليم العالي الدول النامية نفقات باهظة، إلاّ أن مردودية هذه النفقات وآثارها على التنمية تبقى ضعيفة ، ومن أهم أسباب ذلك:

---

[1] أنظر : التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الصادر عن اليونسكو،2011، ص:316..

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 الصادر عن المكتب الأقليمي لـPNUD للدول العربية، ص:111.

- ضعف الارتباط بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، حيث تستحوذ "الإنسانيات" على أكبر حصة من خريجي التعليم العالي أمام ضعف نسبة التخصصات الأخرى لاسيما الاختصاصات التطبيقية الأكثر صلة بسوق العمل، وفي دراسة للتعليم وسوق العمل بالكويت أوضح الباحث محمد عدنان وديع أن 70% من مخزون الطلبة الجامعيين متركزة في "الإنسانيات".[1]
- هجرة الكفاءات: تشكل هجرة الكفاءات العلمية أكبر استنزاف لطاقات العالم الثالث، فعلى الصعيد العربي مثلا:[2]

- يُسهم الوطن العربي في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية.
- 54 % من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم.
- يشكل الأطباء العرب العاملون في بريطانيا حوالي 34 % من مجموع الأطباء.
- بلغت الخسائر التي مُنيت بها الدول العربية جراء هجرة الأدمغة العربية 11 مليار دولار في عقد السبعينيات.

و على الصعيد الإجمالي، هاجر من البلدان متوسطة الدخل عام 2010 حوالي 133.8 مليون مهاجر (2.7% من السكان) توجه أغلبهم إلى البلدان المتقدمة (64 %)، وبلغ معدل هجرة الحاصلين على تعليم عال في أكبر 10 بلدان مصدرة للهجرة في هذه المجموعة: 89 % في غيانا و85.1 % في غرينادا و85.1 % في جامايكا.....[3]

---

[1] محمد عدنان وديع، التعليم وسوق العمل، مرجع سابق، ص:15.

[2] صلاح رمضان علي الرابطي، هجرة العقول العربية في عصر العولمة وانعكاساتها على عمليات التنمية البشرية في الوطن العربي، من الموقع:

www.elssafa.com/index.php?option:com:179. (11/11/2011). •

[3] البنك الدولي، حقائق عن الهجرة والتحويلات 2011، ص:40.

و يمكن أن نحدد أربع صور لتسرب هجرة الكفاءات هي:[1]

- هجرة المتدربين من العلماء والمهندسين خارج الدول النامية للعمل بالدول المتقدمة.
- عدم استغلال المواهب المتاحة في الدول النامية بسبب الظروف الداخلية غير المواتية.
- سوء توجيه الكفاءات مما يحدّ من استغلالها الاستغلال الأمثل.
- عدم اكتشاف المواهب والعقول.

ثالثا: الزراعة والتنمية الاقتصادية

1- دور الزراعة في التنمية الاقتصادية

تؤدي الزراعة دورا مهما في التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمتها في الناتج المحلي والنمو الاقتصادي والتوظيف وتوفير العملة الصعبة، وبروابطها الخلفية والأمامية مع بقية القطاعات.

ويمكن أن نحدد دور الزراعة في التنمية الاقتصادية من خلال العناصر التالية:

- **دور الزراعة في توفير المواد الغذائية[2]:**

بسبب المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية فإن تحقيق أهداف التنمية يعتمد بشكل كبير على مدى نجاح أو فشل التنمية الزراعية، ويساهم

---

[1] عدنان فرحان الحوارين، هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية ، الحوار المتمدن، ع3389، 07 جوان 2011، من موقعها على الانترنيت .www.ahewar.org

[2] عبد الوهاب الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 175-183.

القطاع الزراعي في توفير الغذاء الذي يعد أحد المشاكل الأساسية في الدول النامية لأنه يستنزف الكثير من مواردها.

- **دور الزراعة في توفير المواد الخام وتوفير فرص العمل:**

يتميز القطاع الزراعي بعلاقاته الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى، فكثير من فروع الصناعة التحويلية تعتمد على المواد الأولية الزراعية، ويحتاج الإنتاج الزراعي إلى الكثير من المنتجات التي تقدمها فروع القطاع الصناعي.

- **دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي:**

إن من التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية هي مشكلة الأمن الغذائي، إذ تواجه هذه الدول احتياجات غذائية متزايدة مقابل قصور في الإنتاج المحلي. ويتحدد مفهوم الأمن الغذائي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية والسياسية وفقا للظروف السائدة في كل مجتمع، فهو يتمثل في قدرة المجتمع على توفير الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان هذا عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية[1].

- **دور الزراعة ومساهمتها في الناتج الوطني:**

يعد الدخل الوطني وتقسيماته من بين المؤشرات التي توضح مدى التقدم الاقتصادي في أي بلد، ويتشكل الدخل الوطني بمساهمة مجموعة من القطاعات حيث يعد القطاع الزراعي في أغلب الدول النامية من أكبر المساهمين، وازدياد مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الوطني تزيد من مقدرة المجتمع على الادخار، وبالتالي التمويل اللازم للاستثمار.

---

[1] السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية –رؤية إسلامية- دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص: 20.

- **دور الزراعة في توفير الموارد النقدية والعملة الصعبة:**

يستطيع القطاع الزراعي أن يلبي الكثير من احتياجات التنمية الاقتصادية والتي منها الموارد النقدية والعملة الصعبة وذلك من خلال التوسع في المحاصيل الزراعية التصديرية والتي بدورها تحتاج إلى استثمارات يتم تمويلها بالموارد النقدية التي يوفرها القطاع الزراعي، وإذا تم تحقيق فائض في القطاع الزراعي يخصص للتصدير فسيؤدي إلى زيادة دخول المزارعين والدخل الوطني وزيادة القدرة على الادخار وبالتالي القدرة على تمويل التوسع في الاستثمار الزراعي والتنمية والتأثير على عجز ميزان المدفوعات.

2– تخلف الزراعة بالدول النامية وآثاره على التنمية

إن تجارب التنمية بالدول المتقدمة حاليًا، والدول الناشئة التي حققت انطلاقا اقتصاديًا ناجحًا أظهرت أن الزراعة كان لها دور هام في التنمية لاسيما في المراحل الأولى السابقة للانطلاق والتي تميزت بزيادة هامة في زيادة الإنتاج الزراعي وتطور ملحوظ في هذا القطاع. من أجل ذلك يرى «ألفريد مارشال» عدم إمكانية بدء التصنيع في أي دولة إلا إذا تمكنت من النهوض بقطاعها الزراعي.[1]

وفي غالبية الدول النامية سارت الأمور على منحى عكسي، حيث حاولت تحقيق نهضة اقتصادية من خلال التصنيع في ظل تخلف للقطاع الزراعي، وبذلك فبدلاً أن تحقق هذه الدول تحولها نحو المجتمع الصناعي عبر المرور بزيادة الإنتاجية الزراعية بشكل متصاعد، شكّلت الإنتاجية المنخفضة في الزراعة عائقًا لجهود التصنيع فيها. وهكذا ارتبط عدم نجاح التصنيع بضعف القطاع الزراعي بسبب أن:

---

[1] عادل مجيد عيدان العادلي، مرجع سابق، ص:54.

- تواضع الزراعة تكنولوجيا يترتب عنه اقتصارها على طلب سلع صناعية بسيطة، فيواجه الإنتاج الصناعي تبعا لذلك مشكلة التصريف.
- تخلف الزراعة يترتب عنه عدم تحقيق فائض يستخدم في تنمية الصناعة.
- عدم قدرة الزراعة على تحقيق الاكتفاء الغذائي يدفع إلى استيراد الغذاء وبالتالي ارتفاع المديونية الخارجية واستنفاذ احتياطات العملة الصعبة، والمفارقة العجيبة في الدول النامية أنها تستورد كما هائلا من الغذاء رغم أن ثلثي سكانها وأكثر يعملون في الزراعة!

3- الفجوة الغذائية والوضع الغذائي غير الآمن بالدول النامية

تتمثل الفجوة الغذائية في الفرق بين حجم الطلب على الأغذية وإمدادات الغذاء المتاحة من المصادر المحلية. أما الأمن الغذائي فهو يعني أن يكون بوسع السكان في جميع الأوقات الحصول على الأغذية الأساسية التي يحتاجونها، أي أن تكون هذه الأغذية موجودة بالفعل وأن يكونوا هم قادرين على الحصول عليها، وهو ما يعني أن تتمتع كل أسرة بالقدرة على إنتاج الغذاء أو شرائه بالكميات التي تكفيها وبالنوعية التي تضمن لجميع أفرادها حياة صحية خالية من العلل.[1]

وتعاني غالبية الدول النامية من وضع غذائي غير آمن، ومن بين كل سكان المعمورة فإن أكبر نسبة ممن يعانون من سوء التغذية موجودة في العالم الثالث كما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] سمير ميلادي وعبد الرحمان عبيد مصقر، الغذاء والتغذية، أكاديميا (الفرع العلمي لدار الكتاب العربي)، لبنان، 1999، ص:158.

جدول رقم 06: سوء التغذية في العالم من 1990 إلى 2008

الوحدة:مليون نسمة

	1992-1990	1997-1995	2002-2000	2008-2006
كل دول العالم	848.4	191.5	836.2	850
الدول المتقدمة	833.2	774	820.8	839.4
الدول النامية	15.3	17.5	15.4	10.6

Source : FAO, The state of Food en security in the World, Rome, 2011, p :44.

و يتفاوت سوء التغذية بين مجموعة دول العالم الثالث ذاتها حيث تعرف دول إفريقيا تزايدًا في نسبة نمو هذه الظاهرة قدرت بـ 8 % ما بين 2007 و2008 بينما قدرت النسبة بـ 0.1 % في آسيا خلال نفس الفترة كما يشير إليه تقرير منظمة الزراعة العالمية FAO لعام 2011.[1]

وتعتمد الدول النامية في تأمين حاجاتها الغذائية على الاستيراد بشكل بارز وهو ما يجعلها عرضة لصدمات ارتفاع الأسعار -كما حدث في عام 2006 و2008- وما يستتبعه من آثار سلبية على النمو، لاسيما في ظل توجه الدول المتقدمة إلى استخدام المحاصيل الزراعية كمصدر للطاقة البديلة عن النفط كلما ارتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية، إذْ يستخلص الكحول مثلا من سلع زراعية كالذرة والقمح وقصب السكر ويتم مزجه مع البنزين كوقود للسيارات، وفي 1980 وضعت الحكومة الأمريكية هدفًا يتعلق بإنتاج 02 مليار غالون من كحول الإيثانول في منتصف الثمانينيات، وتطلب هذا الهدف إنتاج 20 مليون طن

[1] Food and Agriculture Organization (FAO), the state of food insecurity in the world , Rome , 2011, p :8.

من الذرة أو ما يعادلها، مع تبني هدف آخر بإنتاج 35 مليار غالون من الإيثانول إلى حدود عام 2017، وهو ما يؤثر على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الحبوب بالتراجع بحوالي 5/1 ويدفع إلى ارتفاع أسعار الحبوب عالميًا.[1]

و تعرف البلدان الأقل نموًا على الخصوص - من بين باقي مجموعة الدول النامية- وضعًا خطيرًا في استيراد الغذاء، وقد تحولت من دول مصدرة صافية للمنتجات الغذائية في الستينيات إلى مستوردة صافية في الثمانينيات والتسعينيات، وتشير التوقعات الحالية إلى تزايد اعتمادها على الواردات في تأمين الغذاء لمواطنيها حتى عام 2015 على أقل تقدير، وهذا بالرغم من أهمية الزراعة في اقتصادياتها (حيث تشغل ما يفوق 75 % من اليد العاملة) إلا أن إنتاجها الزراعي ظل عاجزًا عن مواكبة النمو السكاني كما يتضح ذلك من إحصائيات انخفاض حصة الفرد من الإنتاج الزراعي وإنتاج الأغذية (أنظر الجدول التالي):

---

[1] جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ت: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت،ع 104، أوت 1986، ص:162.

جدول رقم 07: إنتاج المنتجات الزراعية والغذائية في الثمانينيات والتسعينيات في البلدان الأقل نموًا والبلدان النامية الأخرى

الوحدة :متوسط النسبة المئوية للزيادة السنوية .

	الإنتاج الزراعي			
	المجموع		نصيب الفرد	
	1990-1980	1999-1990	1990-1980	1999-1990
البلدان الأقل نموًا	1.6	2.5	0.8-	0.1-
جميع البلدان النامية	3.6	3.7	15	2
	إنتاج الأغذية			
	1990-1980	1999-1990	1990-1980	1999-1990
البلدان الأقل نموًا	1.7	2.5	0.8-	0.1-
جميع البلدان النامية	3.7	3.9	15	2.2

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية FAOSTAT لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية، 2000.

وحسب مؤشر نصيب الفرد إمدادات الطاقة الغذائية، والذي يعتبر من أكثر المؤشرات استخدامًا لتقدير مستويات الكفاية الغذائية، فإنه وكما يشير إليه الجدول التالي ظل هذا المؤشر شديد الانخفاض في مجموعة الدول الأقل نموًا مجتمعة، ولا يكاد يكون قد ارتفع منذ عام 1979.

جدول رقم 08: نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية في البلدان الأقل نموًا.

	نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية كالوري/اليوم			متوسط معدل الزيادة السنوية (%)	
	1981-79	1991-89	1998-96	1981-97 إلى 89-1991	1991-1989 إلى 96-1998
العالم	2540	2700	2780	0.6	0.4
البلدان النامية	2300	2510	2650	0.9	0.8
البلدان الأقل نموا(*)	2040	2080	2070	0.2	0.1-
في:					
إفريقيا	2060	2010	2000	0.2-	0.1-
آسيا	2020	2180	2180	0.8	0
المحيط الهادي	2380	2340	2410	0.2-	0.4
الكاريبي	2040	1770	1840	1.4-	0.5

(*)باستثناء بوتان،غينيا الاستوائية،ساموا، وتوفالو التي لا توجد بشأنها بيانات.

المصدر: تقرير منظمة الأغذية والزراعة حول:دور الزراعة في التنمية في البلدان الأقل نموا وفي إدماجها في الاقتصاد العالمي، بلجيكا، ماي 2001.

ومن الجدير بالذكر أن معظم البلدان الأقل نموًا تتمتع بإمكانيات كبيرة غير مستغلة في القطاع الزراعي كوفرة الأرض والمياه والمناخ الملائم وإمكانيات الاستفادة من الموارد البشرية والتوسع في إدخال طرق زراعية حديثة، وهو ما

يفتح مجالاً لتحسين كفاءة الاستفادة من الموارد الزراعية. [1]

[1] تقرير منظمة الغذاء والزراعة العالمية FAO حول دور الزراعة في البلدان الأقل نموًا وفي إدماجها في الاقتصاد العالمي، بلجيكا، ماي 2001.

رابعا: التصنيع والتنمية الاقتصادية

يعتبر القطاع الصناعي من بين القطاعات الأساسية في الاقتصاد فهو يؤدي دورا هاما في التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى حدوث تحولات اقتصادية، اجتماعية وسياسية كبيرة في المجتمع. إضافة إلى ذلك، فإن هناك العديد من الأسباب التي تدفع المجتمعات نحو الاهتمام بالتصنيع، ومن أهم هذه الأسباب: الثراء المادي، حرية الاختيار، تقليل الاعتماد الاقتصادي على الخارج، زيادة القدرة على الإنتاج. وإن النجاح في تحقيق ذلك يتوقف على توافر مجموعة من العوامل المساعدة التي أهمها: توفير المواد الخام والموارد الطبيعية والبشرية، توفير البنية التحتية للاقتصاد الوطني، السياسات الاقتصادية الحكومية الداعمة والاستقرار السياسي[1].

طبيعة العلاقة بين التصنيع والتنمية الاقتصادية

تأثر اقتصاديو التنمية الأوائل في عقد الأربعينيات والخمسينات بالفكر الكلاسيكي فكانوا شبه مجمعين على تأكيد أهمية التصنيع، وبخاصة الصناعة التحويلية كقائد للنمو. ويرى الفكر النيوكلاسيكي أن الصناعة تمتلك روابط قوية ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني وتتمتع بالإنتاجية العالية مما يجعلها القطاع الأسرع نموًا والعنصر الأساسي لزيادة الدخل وأداة توفير السلع وزيادة الصادرات.[2]

---

[1] أنظر: - عبد الوهاب الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 209-238.

- محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001، ص ص: 363-389.

[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص ص:299-300.

أما المدرسة الهيكلية فترى أن خصائص الهيكل الاقتصادي للدول النامية تجعل جزءًا هامًا من التحليل الكلاسيكي غير قابل للتطبيق، وأن التنمية هي تحول هيكلي تقوم فيه الصناعة التحويلية بدور رئيس، مع تدخل الدول لضمان الانتقالات الهيكلية الضرورية وحماية الصناعات الناشئة، ومراعاة التكامل بين القطاعات، لأن التركيز الزائد على الصناعة على حساب إهمال الزراعة إنما يقود في المدى الطويل إلى إعاقة النمو الصناعي أو على الأقل تخفيض معدل نموه إلى نسبة أقل بكثير من لو أن التنمية اعتمدت إستراتيجية استثمار متوازنة.[1]

وتعني الإستراتيجية المتوازنة -وفق هذه المدرسة - أن يُخصص الاستثمار وفق العوائد المتوقعة، وهو ما يجعل الصناعة تستحوذ على حصة متزايدة من الموارد نظرًا لارتفاع عوائدها (دون إهمال القطاعات الأخرى)، وعليه فإن التغيير الهيكلي الصحيح يتضمن الانتقال نحو الصناعة (التحويلية على وجه خاص).

وعلى مستوى السياسة الاقتصادية نادى الهيكليون بتبني سياسة إحلال الواردات التي طبقت في أغلب البلدان النامية في الخمسينيات والستينيات وتعرضت لانتقادات واسعة كما أشرنا في فصل سابق.

إن معظم التحليلات التنموية -وعلى وجه العموم- أشارت إلى أهمية التصنيع في تحقيق تنمية اقتصادية رائدة في دول العالم الثالث، اعتبارًا لعدة أسباب أهمها:

- تجربة الدول المتقدمة والتي ساهم فيها التصنيع بالجزء الهام من التنمية.
- التصنيع السبيل الرئيسي لحل مشكلة البطالة.

---

[1] نفس المرجع، ص ص:229-302.

- التصنيع أداة تنويع الصادرات وحل مشكلة عجز موازين مدفوعات الدول النامية الناجم عن احتلال معدلات التبادل الدولي بسبب تخصص هذه الدول في تصدير المنتوجات الأولية.
- التصنيع يحسن الإنتاجية وبالتالي الكفاءة الاقتصادية ،لاسيما وأن مستوى الإنتاجية منخفض في معظم الدول النامية.
- التصنيع أداة إحداث التغيير الهيكلي، وهو يقاس بعدة مؤشرات أهمها:
  - زيادة حصة الصناعة (التحويلية خصوصًا) في الدخل الوطني.
  - انتقال العمالة من النشاطات منخفضة الإنتاجية إلى النشاطات عالية الإنتاج (زيادة قوة العمل في النشاط الصناعي على حساب الزراعة).
  - مؤشر بنية (هيكلة) الصادرات.
- التصنيع هو مسار تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- يؤثر التصنيع في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، تبعا للروابط الأمامية والخلفية النشطة التي تفرضها الصناعة.

خامسا: التجارة الخارجية والتنمية

1- التجارة الخارجية وآلية النمو

يتفق الكلاسيكيون والكلاسيكيون الجدد على أن التجارة الدولية عامل إيجابي في التنمية الاقتصادية، فاعتقاد ألفريد مارشال بأن التجارة هي السبب الرئيسي وراء تقدم الأمم ظل سائداً خلال القرن التاسع عشر وجزء كبير من

القرن العشرين متلاقياً بذلك مع نظرية هكشر ـ أولين(*) للنفقات النسبية، فالدولة المتخلّفة سوف تستفيد من التجارة الدولية بسبب أن طلب الدول الصناعية على صادراتها من المنتجات الزراعية والتعدينية سوف يشجع على الاستثمار والإنتاج وبالتالي سيؤدي إلى توسيع الأسواق وزيادة الدخول.[1]

وتطورت نظريات الكلاسيك والنيوكلاسيك حول العلاقة بين التجارة والنمو مع الزمن وأصبحت تسمى "النماذج العامة للنمو المشتق من التصدير"، وهي تعني وجود عدة فوائد غير مباشرة من التجارة تصب في مصلحة النمو الاقتصادي، منها:[2]

- التجارة توسع الأسواق وتشجع على الابتكار، وتحقق أفضل استخدام للماكنة، وتسهل التخصص وتقسيم العمل، فهي بذلك تسمح بانجاز اقتصاديات الحجم.
- التجارة تحفز المنافسة الدولية.
- تزيد التجارة من الدخل الحقيقي من خلال المستويات المرتفعة للتوفير والاستثمار.
- التجارة لها تأثير تعليمي هام، حيث تساهم في نقل المهارات والتكنولوجيا من

(*) تعتقد نظرية هكشر-أولين أن السلع التي تتمتع بميزة نسبية هي تلك السلع التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر إنتاج وفيرة محليا وبالتالي رخيصة، كما تفترض تبعا لذلك أن الدول الأقل تقدمًا ستتخصص في تصدير المنتجات الأولية نظرًا لندرة رأس المال والتكنولوجيا بها مع وفرة العمال والأرض نسبيًا.

1 هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص:286-287.

2 بربرة أنجهام ، الاقتصاد والتنمية، ت:حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر ، دمشق، 2010، ص ص:286-287.

بلد لآخر.

وأشار هابرلر (Haberler, 1964) إلى تأثيرات نافعة للتجارة الدولية في التنمية الاقتصادية منها :[1]

- توسيع حجم السوق الذي أشرنا إليه، وحصل هذا فعلاً في إنتاج الصناعات الحقيقية في تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة.
- تقود التجارة إلى الاستغلال الأمثل للموارد المحلية العاطلة.
- تساهم في حفز تدفق رأس المال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.
- في دول نامية عديدة مثل البرازيل والهند أدى استيراد منتجات صناعية تحويلية جديدة إلى حفز الطلب المحلي إلى أن يصبح إنتاج تلك السلع ممكناً محليا.
- التجارة سلاح ممتاز ضد الاحتكار بسبب ما تدفع إليه من كفاءة إنتاجية لمواجهة المناقشة.

إلا أنه ورغم كل التبريرات المقدمة لأثر التجارة الدولية الايجابي على التنمية الاقتصادية، فإن اقتصاديي التنمية الأوائل بدأوا يشككون في تطبيق مثل هذا الآثار ميدانيا، ولم يدعموا فرضية التجارة كمحرك للنمو، والتي وإن كانت صحيحة في دول مثل بريطانيا (خلال القرن التاسع عشر) فإنها لم تعمل بنفس الطريقة اليوم بالنسبة للدول النامية، وهم يرون أن التجارة الدولية رغم أنها نَمَتْ بشكل كبير في هذه الدول على فترات طويلة، إلا أن امتداد تأثيراتها على الاقتصاد المحلى كان محدوداً جداً.[2] إن الحجج التي تساق ضد التجارة الدولية عديدة، إلا أنه يمكن إجمالها في مجموعتين رئيسيتين هما:[3]

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص ص: 245-246.

[2] بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص:289.

[3] المرجع سابق، ص ص:286-287.

- تدهور نسب التبادل الدولي.
- حجة "القطاعات المنعزلة" أو "الجيوب" وترى أن التجارة بطبيعتها عاجزة عن تشجيع النمو خارج نطاق عدد ضئيل من الأفراد الذين يتعاملون فيها مباشرة .

ويعتبر العامل الأول (تدهور نسب التبادل الدولي) العنصر الذي حظي بأكبر تحليل كعائق أساسي ناجم عن التقسيم الدولي للعمل الذي أدى إلى تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية، وسنتعرض لذلك بالتفصيل لاحقاً.

وفي هذا الإطار فإن النظرية التقليدية في التجارة الدولية والتي ترى أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية (فنجم عن ذلك تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الخام وأنواع المعادن والوقود والغذاء) لأن ذلك سيؤدي إلي تعظيم الإنتاج العالمي وتعظيم مكاسب كل دولة من التجارة العالمية، تعرضت إلى انتقادات واسعة بسبب أنها تحرم الدول النامية من جَنْي المنافع الحركية من الصناعة والمتمثلة في قوة عمل متدربة أكثر وابتكارات أكثر وأسعار أعلى وأكثر استقرارًا للصادرات ودخل أعلى للسكان، وبالتالي إذا تخصصت الدول النامية في تصدير المواد الأولية وتخصصت الدول المتقدمة في تصدير منتجات الصناعة التحويلية فإن معظم الفوائد الحركية من الصناعة والتجارة تعود للدول المتقدمة على حساب تخلف كبير للدول النامية.

2- الاتجاهات الحالية للتجارة الدولية وموقع الدول النامية منها :

إن الاتجاهات الراهنة تشير إلى الدور المتزايد للتجارة الدولية في الاقتصاد العالمي وإلى ظهور الكثير من المتغيرات التي انعكست على التجارة الدولية وعقّدت من وضع الدول النامية كسياسات الحمائية في الدول المتقدمة والسيطرة الشاملة للشركات متعددة الجنسيات وتحولت التجارة الدولية من محرك إلى قيد على النمو بفعل السياسات التجارية للبلدان الصناعية.

جدول رقم 09 : موقع الدول النامية من التجارة الدولية

البيـــــــــــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
○ معدل نمو حجم التجارة (السلع والخدمات) %						
الدول المتقدمة						
– صادرات	11.6	0.9-	2.3	3.3	8.8	5.5
– واردات	11.6	0.9-	2.6	4.0	9.1	6.0
الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة						
– صادرات	13.4	3.0	6.9	10.8	14.6	11.8
– واردات	14.5	3.3	6.1	10.2	16.4	11.9
○ معدل تغير شروط التبادل الدولي %						
الدول المتقدمة:	2.6-	0.4	0.8	0.9	0.2 -	1.3 -
الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة	6.5	2.6-	0.8	0.8	2.7	4.5
○ أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات مليار دولار						
الدول المتقدمة:	267.1-	214.6-	229.5-	221.9-	267.2-	486.3
الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة	79.6	40	78.5	147.8	211.9	424.7
○ الاحتياطات الخارجية (مليار دولار):						
الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة	807.5	903	1082.9	1408.5	1861.9	2399

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التقارير الإحصائية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، سبتمبر 2006، ص ص:249–251.

ولقد مورست على الدول النامية العديد من الضغوط من جانب المؤسسات والمنظمات الدولية من خلال تبني برامج الإصلاح والتحرير الاقتصادي وفتح أسواقها أمام منتجات واستثمارات الدول المتقدمة وإدماجها في الاقتصاد العالمي، وازداد هذا الاتجاه بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة وما ترتب عنها من تغييرات جذرية في طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية وازدياد حدة التنافس التجاري بين الدول وإرساء قواعد للتعامل تغطي جميع المجالات الاقتصادية .

ومما لا جدال فيه أن العالم بعد قيام المنظمة لن يكون على ما كان عليه قبلها وأن الاقتصاد العالمي شهد وسيشهد تحولات جذرية ضخمة نتيجة تحول دول العالم بعد مرور الفترة الانتقالية إلى سوق عالمي ضخم الغلبة فيه لمن يملك القدرة على المنافسة على المدى الطويل.

وبالرغم من مجموعة المبادئ التي تحكم عمل المنظمة العالمية للتجارة والتي منها[1]: مبدأ تحرير التجارة العالمية، مبدأ عدم التمييز، مبدأ المنافسة العادلة، مبدأ دعم اقتصاديات الدول النامية ومبدأ الشفافية، وبالرغم أيضا من الآثار الإيجابية التي تتوقع الاقتصاديات النامية الحصول عليها من انضمامها لهذه المنظمة والتي منها:[2]

---

[1] عبد الله بن عبد العزيز المعجل، التكامل الاقتصادي العربي في ظل تحديات العولمة الاقتصادية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلة ربع سنوية تصدر عن كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، السنة الخامسة عشر، العددان الثالث والرابع، 2001، ص ص:8- 10.

[2] أنظر: - عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2000، ص: 48.

- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص: 47.
- عبد الله بن عبد العزيز المعجل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 13-16.

- الاستفادة من النفاذ إلى الأسواق الدولية.
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية المرتبطة بالتخصص في الإنتاج مما يؤدي إلى توظيف أمثل للموارد الاقتصادية .
- مكافحة سياسة الإغراق التي تمارسها بعض الدول.
- انتعاش بعض قطاعات الإنتاج نتيجة تخفيض الرسوم والحصول على التكنولوجيا الحديثة .
- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم بسبب سياسة الإصلاحات الاقتصادية.
- الاستفادة من إمكانيات المنظمة في مجال التطوير والتدريب خاصة البرامج المصممة لتحسين الاقتصاديات النامية.
- حماية البيئة وتشجيع الإبداع.

فإن العديد من العقبات تقف أمام استفادة الدول النامية من النظام التجاري العالمي الذي تسيّر هذه المنظمة دفته، وستكون هناك مجموعة من الآثار السلبية التي تنعكس على حركة التجارة واتجاهاتها وبنيتها، وتحول دون استفادة الدول النامية من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة –في حال حصوله– ومن هذه السلبيات:

- ارتفاع حدة المنافسة الدولية مما يشكل تهديدا للصناعات المحلية وبالتالي تراجع الناتج وازدياد البطالة.
- إلغاء برامج الدعم والإعانات والذي من شأنه أن يرفع أسعار السلع والخدمات خاصة الغذائية ويؤدي إلى تدهور معدلات التبادل التجاري للدول النامية وقد يؤدي ذلك إلى خلق مشاكل سياسية وأمنية.
- ستؤدي اتفاقيات المنظمة إلى تعميق تخصص الدول النامية في إنتاج السلع الأولية .

- مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني والسيطرة عليه.
- استحواذ الدول المتقدمة على تجارة الخدمات والتي تعتبر الدافع والمحرك للاقتصاديات اليوم.
- زيادة النفقات التي تتحملها الدول النامية نتيجة حقوق الملكية الفكرية، وسيسهم ذلك في زيادة مشكلة العجز في ميزانيات تلك الدول ويؤدي إلى تفاقم مشكلة المديونية والمشاكل الاقتصادية الأخرى.

سادسا: البيئة والتنمية المستدامة

اتسم عقد الثمانينات بزيادة الاهتمام بقضايا حماية البيئة من أجل تحقيق أهداف التنمية واستمراريتها. فالفقر والأوبئة والأمراض والضغط السكاني والتدهور البيئي كلها عناصر تؤدي إلى إبطاء عملية التنمية في البلدان النامية، وتنعكس هذه المشاكل في صورة تكاليف ناجمة عن النشاطات الاقتصادية المختلفة، وهي التكاليف البيئية التي لا يجب أن تستثنى أو تستبعد من حسابات الناتج الوطني. لذلك أصبح الاهتمام بالتنمية التي تحاول تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من جهة والمحافظة على البيئة من جهة أخرى، أو تحقيق حاجات الجيل الحالي بدون التضحية بحاجات الأجيال القادمة، حيث أن نوعية الحياة بالنسبة للأجيال القادمة مستندة إلى حد كبير إلى نوعية البيئة ومدى توفر الموارد الاقتصادية (الأراضي، المعادن، المواد الخام، الغابات، نوعية المياه)، وأطلق على هذا النوع من التنمية مفهوم "التنمية المستدامة".[1]

---

[1] أنظر: عبد الوهاب الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 346-355.

1– نشأة وظهور مفهوم التنمية المستدامة :

ترجع جذور المفهوم التنمية المستدامة إلى الآثار السلبية على البيئة السلبية التي أحدثها نموذج الاقتصاد التقليدي المطبق في القرنين السابقين، والذي ينظر إلى عملية الإنتاج على إنها "نظام مغلق" تقوم من خلاله الشركات ببيع السلع والخدمات ثم توزيع العائد على عناصر الإنتاج، ومثل هذه المعادلة لا تأخذ في الاعتبار استنزاف الموارد وهي تبحث عن تحقيق نمو سريع في الإنتاج. من جهة أُخرى فإن الاقتصاد التقليدي يقيس أداء الاقتصاد ورفاهية المجتمع بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مغفلا التكاليف المصاحبة للعملية الإنتاجية وفي مقدمتها التلوث البيئي، وحتى مطلع الستينات من القرن الماضي لم تستقطب المشاكل البيئية الانتباه الكافي لمتخذي القرار ووَاضعي خطط التنمية في معظم بلدان العالم.

ويشكل صدور تقرير نادي روما عام 1972 تحت عنوان " وقف التنمية " نقطة البدء في الاهتمام بالآثار الخارجية المصاحبة للنمو الاقتصادي، حيث دق هذا التقرير ناقوس الخطر حول ما ينجم عن الوثيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والنمو السكاني من استنزاف للموارد وتلوث الطبيعة وضغط على النظام البيئي[1]، وهكذا بدأ الاهتمام يتزايد بالبحث عن نماذج تنموية تعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والمحافظة على بيئة سليمة ومستدامة .

ذُكر مصطلح التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980 في تقرير "الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" الصادر عن الاتحاد الدولي للمحافظة

---

[1] ضرار الماحي العبيد أحمد، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، مجلة التنوير، دورية علمية ثقافية محكّمة تصدر عن مركز التنوير المعرفي بالسودان، العدد5، أفريل 2008، ص ص:7–8.

على البيئة، ولكن لم يُشَرْ إليه بشكل رسمي إلاّ في تقرير «مستقبلنا المشترك» الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج آنذاك. بعدها تم تبني مفهوم "التنمية المستدامة" على نطاق عالمي في مؤتمر «قمة الأرض» الذي عُقد في مدينة ريو دي جانيرو عام 1992 الذي شاركت فيه 178 دولة وتُوّج بإعلان "ريو" الذي كان محور اهتمامه الرئيسي التنمية المستدامة، ومنذ ذلك الحين استحوذ الاهتمام بالعلاقة بين التنمية والاعتبارات البيئية على دول العالم ومنظماته.

وبعد عشر سنوات من مؤتمر"قمة الأرض" انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بمدينة جوهانسبرج عام 2002 للوقوف على ما تم تحقيقه منذ قمة الأرض، والتأكيد على أبعاد التنمية المستدامة.[1]

2- تعريف التنمية المستدامة :

أبرز تعريف للتنمية المستدامة عرف انتشارًا واسعًا ذلك التعريف الوارد في تقرير برونتلاند (تقرير مستقبلنا المشترك المشار إليه) والذي عرفها بأنها: «التنمية التي تُلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها»[2]

ومع أن هناك شبه إجماع على أن المساواة بين الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة هو العنصر الأساسي لمفهوم التنمية المستدامة، إلا أن مضمون هذه

---

[1] المرجع نفسه، ص ص:9-10.

[2] عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، من الموقع www.kantakji.com/fiqh/Files/Env/9002.doc

المساواة لا يزال غامضا. وبالرغم من الالتزام الدولي لتطبيق هذا المفهوم، إلاّ أن تطبيقه عرف اتجاهات مختلفة جدًا مشيرًا إلى درجة عالية من الغموض حول معنى هذا المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الصعبة والمراوغة، إلى درجة أن Prasad Fowke et أوردا أكثر من ثمانين تعريفا مختلفا وفي الغالب متنافسا وأحيانا متناقصا للمفهوم. وترجع مشكلة الغموض هذه إلى عدة أسباب منها: [1]

- علاقات القوة بين الدول وداخلها والتي تصيغ وتوجه المعاني التي يستخدمها الناس.

- الممارسات التي صبغت "التنمية المستدامة" بصيغة العمومية حتى صارت شعارًا شائعا وبراقا تستخدمه الحكومات في أجندتها السياسية حتى ولو عكست تلك الأجندة التزامات سياسية مخالفة تمامًا للاستدامة.

- تنفيذ التنمية المستدامة واقعيا حيث يتطلب الأمر التوفيق بين مطالب السكان وموارد البيئة، وحيث أن هذه المسألة يمكن أن يُجاب عليها بعدة وسائل (تبعا لاختلاف الرؤى الفكرية حيث أن هناك كتاب يركزون على تعديل جانب الموارد وآخرون يركزون على تعديل جانب المطالب في العلاقة)، نتجت معاني وتعريفات متنوعة ومتنافسة للتنمية المستدامة. [2]

ورغم هذا الغموض والتباين، إلاّ أنه يمكن حصر أربع خصائص رئيسية تشكل الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات المختلفة للتنمية المستدامة وهي : [3]

---

[1] نفس المرجع، ص ص:8-9.

[2] أنظر مناقشة مستفيضة للآراء حول مفهوم التنمية المستدامة في المرجع نفسه، ص-ص:10-25.

[3] عبد الله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق، ص ص:9-10.

- التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر، وهذا يعني أن فترتها الزمنية لا تقل عن جيلين (من 25 إلى 50 سنة).
- التنمية المستدامة عملية تحدث في مستويات متفاوتة (عالمي، إقليمي، محلي) وبالتالي فإن ما يعتبر مستداما على المستوى المحلي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي، ومرجع هذا التناقض الجغرافي آليات التحويل والتي تنتقل من خلالها النتائج السلبية من بلد إلى آخر.
- التنمية المستدامة تشمل مجالات متعددة متداخلة ومتناقضة أحيانا هي : المجال الاقتصادي، البيئي، والاجتماعي، ولا تمكن الاستدامة في تحقيق جانب منفرد بل في العلاقة المتداخلة بين تلك المجالات.
- التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها من منظورات مختلفة، ذلك أن كل تعريف لها يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الوفاء بها، ولا يمكن في الحقيقة لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن تكون موضوعيًا ويقينيًا.

3- أبعاد التنمية المستدامة :

هناك ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة تتمثل بالبعد البيئي والبشري والدولي[1].

أ- **البعد البيئي**: تعتبر إدارة البيئة بشكل متوازن ضرورة لعملية التنمية، ويعتبر الفقر أبرز العوامل المتسببة في تهديد وتخريب البيئة في الدول النامية، وإن ظهور مفهوم التنمية المستدامة - المتمحور حول تلبية حاجات الجيل

---

[1] جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية –الفرص والتحديات- المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص ص: 2-7.

الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة- يرتكز في أول بنوده على الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي (محاربة استنزاف الموارد الطبيعية) مع مراعاة الأمن البيئي.

ب- **البعد البشري:** ويعني تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطا شديدة على الموارد الطبيعية وبالتالي أصبح معنى التنمية المستديمة إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة، وقد أصبح ينظر للإنسان على أنه المحور الرئيسي للتنمية وهو وسيلة وهدف في آن واحد.

ج- **البعد الدولي:** وهناك ارتباط وثيق بين طبيعة النظام الاقتصادي الدولي واستنزاف موارد الدول النامية، حيث حاولت الكثير من الدول النامية زيادة معدل إنتاجها من المواد الأولية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، ولسداد التزاماتها الخارجية، وأصبحت حماية وتحقيق التنمية المستدامة مرتبط بالعالم الخارجي، رغم ظروف الاقتصاد العالمي التي في غير صالحها وأعباء خدمات المديونية.

4- التنمية المستدامة تنمية متوازنة:

يعتبر التوازن خاصية هامة مميزة للتنمية المستدامة:

- فمنشأ الاهتمام بهذا المفهوم يعود أصلا إلى اختلال التوازن بين النمو الاقتصادي والنظام البيئي.
- والفكرة الرئيسية التي يدور حولها هو التوازن بين الأجيال الحاضرة والأجيال اللاحقة في الاستفادة من الموارد حيث لا ينبغي أن يحقق الجيل الحاضر

رفاهيته وسعادته على حساب الإضرار بالجيل اللاحق عن طريق تلويث البيئة واستنزاف الموارد.

- ثم هو مفهوم يعتمد استخدام أسلوب النظم عن إعداد الخطط وتنفيذها، بالاعتماد على فكرة أن البيئة هي نظام فرعي من النظام الكوني ككل، وبينهما علاقات تأثير متبادلة بصفة مباشرة، لذلك تعمل الاستدامة على تحقيق التوازن بين النظم الفرعية والنظام الكلي.

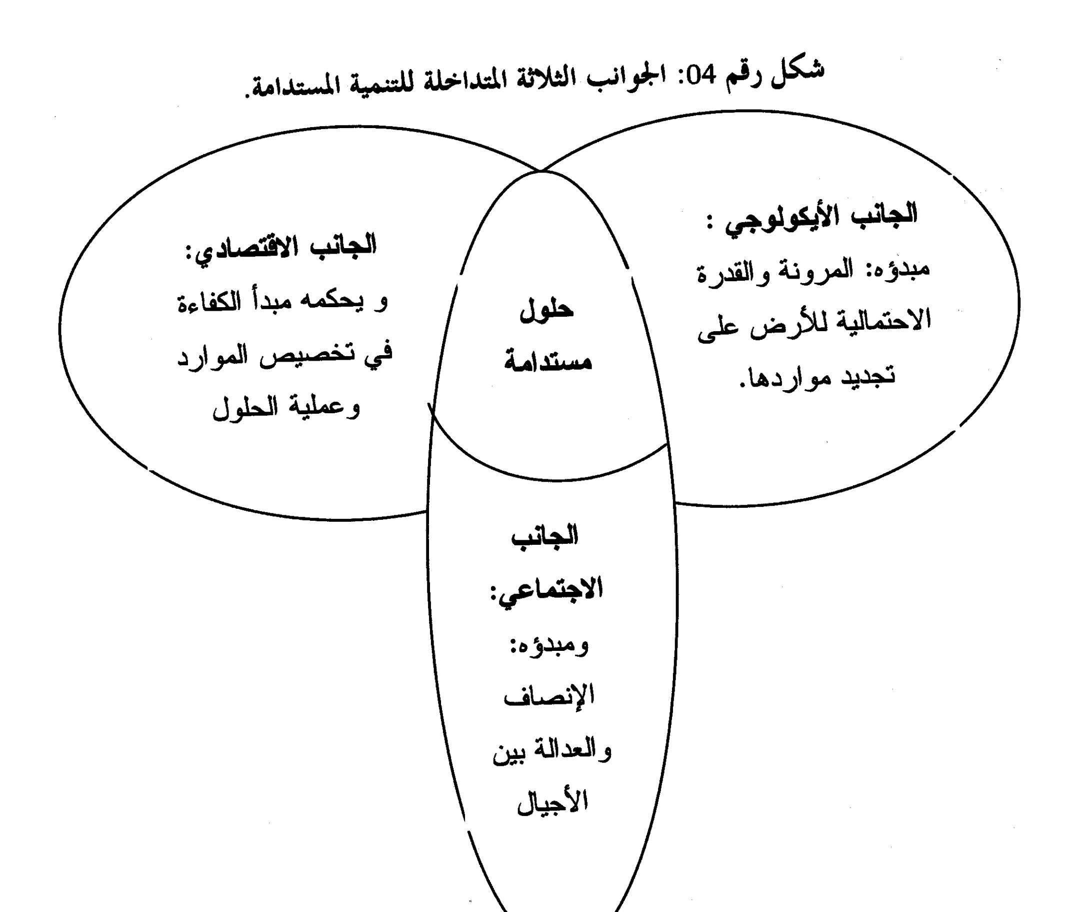
إن التنمية المستدامة في جوهرها تعمل على التوازن بين ثلاثة جوانب تبدو منسجمة نظريًا ولكنها ليست كذلك في الواقع:

- الجانب الاقتصادي: ويحكمه مبدأ الكفاءة في إدارة الموارد.
- الجانب الاجتماعي: ويحكمه مبدأ العدالة أو الإنصاف وهو نوعان : إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد بالأخذ في الاعتبار مصالحها عند وضع الخطط التنموية الحالية، وإنصاف الأجيال الحاضرة بتوزيع الثورة بشكل عادل بينها، وهو مطلب هام في ظل التفاوت الصارخ بين دول الشمال ودول الجنوب في هذا المجال.[1]
- الجانب الأيكولوجي:و يحكمه مبدأ المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.

---

[1] عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، الحوار المتمدن، العدد 333 بتاريخ 2002/12/10، من الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305

شكل رقم 04: الجوانب الثلاثة المتداخلة للتنمية المستدامة.



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى :

- جمال حلاوة وعلي صالح، مرجع سابق، ص:139.
- عبد الله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق، ص:7.

و بالتالي فإنه:

«لا تتحقق التنمية المستدامة إلا حينما تكون أهداف الإدارة وإجراءاتها قابلة للتطبيق من الناحية الايكولوجية، وأن تكون عملية من الناحية الاقتصادية، ومرغوبة اجتماعيا.... وتتحقق التنمية المستدامة من خلال التقاء العناصر الثلاثة

الرئيسية التي تشمل وجهات نظر الايكولوجيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع»[1]

لذلك يعتبر التركيز على جانب واحد من هذه الجوانب على حساب المجالين الآخرين هو السبب الكامن وراء إخفاق برامج التنمية المستدامة، ولذلك يسمى البعض الإستراتيجية المربحة التي تحقق التوازن بين هذه الدعائم الثلاث (المجتمع (العدالة) ، الاقتصاد، والبيئة) بـ«إستراتيجية E3 »: Economie – Equité - Environnement ، أو«إستراتيجية P3 » حسب رؤية مؤتمر جوهانسبرج: People – Planet – Profit.

أ- واقع الاستدامة البيئية في العالم النامي

من المشاكل الناجمة عن الفقر في البلدان النامية والتي أخذت تشكل تحديا كبيرا في وجه الخطط التنموية مشكلة التدهور البيئي الذي يزداد حدة مع الزيادة السكانية الكبيرة التي تعرفها هذه البلدان والتي تدفع إلى مزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية كالمياه الصالحة للشرب والأراضي الزراعية، وتنتج سلوكيات غير منسجمة بيئيا، هذا في ظل ضعف أداء الأجهزة الحكومية في حماية البيئة رغم ما بُذل من جهود لحد الآن. وفيما يلي نشير إلى بعض الجوانب التي توضح واقع التدهور البيئي في العالم النامي:

- ✓ في تقرير لمنظمة الزراعة والأغذية حول "حالة موارد الأراضي والمياه في العالم لأغراض الغذاء والزراعة " يتبين أن رُبع الأراضي في العالم يعاني من التدهور إلى حدٍ بعيد، بينما يعاني 8 % تدهوراً معتدلاً و36 % يواجه تدهوراً طفيفاً أو هو في حالةٍ مستقرة. وثمة 10 % من المجموع يُصنَّف في حالة

[1] جمال حلاوة وعلي صالح، مرجع سابق، ص:138.

"تحسّن". أما الحصص الباقية لسطح الأرض فإمّا هي مكشوفة بلا غطاء من التربة (نحو 18 %) أو تغطّيها أجسام مائية داخلية (نحو 2 %). ويسجل التدهور (سيما في خسارة نوعية التربة، وخسارة التنوّع الحيوي ونضوب موارد المياه) بوتيرةٍ مرتفعة جدا بالخصوص في جنوب الساحل الغربي للأمريكتين، وعبر منطقة البحر الأبيض المتوسط في جنوب أوروبا وشمال إفريقيا، وعبر السهل الإفريقي (منطقة الساحل) والقرن الإفريقي، وفي كل أنحاء آسيا.[1]

ويشير التقرير إلى العلاقة بين الفقر وتدهور التربة حيث أن الفقراء في جميع أنحاء العالم، نظراً إلى قدرتهم الأقلّ على الوصول إلى موارد الأراضي والمياه هم الأكثر تعرضا للآثار السلبية لتدهور الأراضي، والتغيرات المناخية. ويتركز نحو 40 % من أراضي العالم الأشد تدهوراً في مناطق معدّلات الفقر المرتفعة.

- ✓ وبخصوص تدهور الغابات فقد قُدّر التغير الصافي في المساحة الغابية عالميا بين 2000-2010 بـ (-5.2) مليون هكتار سنويا (مساحة كوستاريكا تقريبا) وقد كان (-8.3) مليون هكتار سنويا للفترة 1990-2000، وفي إفريقيا انخفض معدل فقدان الغابات بـ 4 مليون هكتار سنويا خلال 1990-2000 و3.4 مليون هكتار خلال 2000-2010.[2]

- ✓ وفي سبع دراسات للبنك الدولي حول كلفة التدهور البيئي في البلدان العربية، تبين أن مصر على رأس القائمة بكلفة تقدر بـ 4.8 % من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل كلفة مالية قدرها 4.280 مليار دولار أمريكي.

---

[1] FAO, l'état des ressources en terre et en eau pour l'alimentation et l'agriculture dans le monde 2011, pages différentes.

[2] FAO, Situation des forêts du monde 2011, pp : 3-4.

ثم تأتي المغرب والجزائر بنسبة 3.7 % و3.6 % خسارة في الناتج المحلي الإجمالي على أساس التدهور البيئي، ثم دول المشرق: سوريا أولا (3.5 %)، لبنان (3.4 %) والأردن (205 مليون دولار أو 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي). أما أفضل أداء بيئي، فتمثله تونس التي لم تخسر سوى 2.1 % من ناتجها المحلي الإجمالي بسبب تدهور البيئة. وهذه المعطيات تقدم تقديرات حاسمة حول التكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي، وتساعد واضعي السياسات في تقدير الحاجة إلى إدماج الاهتمامات البيئية في التخطيط، للمساعدة في منع الخسائر البيئية قبل أن تتحول إلى أعباء.[1]

- ✓ ويتسبب تراجع الغطاء الغابي بنسبة 18% من الانبعاثات العالمية من الغازات الدفيئة. كما أن المعدل السنوي لتناقص الأشجار يقدر بـ 13 مليون هكتار، وهو ما يعادل مساحة اليونان أو نيكاراجوا، وتشكل انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن تدهور الغابات في العالم النامي أكثر من 20% من مجموع يعزى إلى جميع الأنشطة البشرية على هذا الكوكب، بل يتجاوز إجمالي الانبعاثات الناجمة عن احتراق الغاز الطبيعي وجميع وسائل النقل في العالم[2]
- ✓ وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أنه يموت حوالي 5 إلى 6 ملايين شخص في البلدان النامية سنويا بسبب الأمراض المتنقلة عن طريق المياه أو التي يتسبب فيها تلوث الهواء، وقد قدرت التكاليف الاقتصادية للتدهور البيئي بحوالي 4إلى 8% من PIB سنويا.

---

[1] نشرية النظام المعلوماتي الأورومتوسطي للمعرفة في مجال المياه EMWIS في عددها 76 الصادر بتاريخ جانفي 2010 على الرابط:
http://www.emwis.org/thematicdirs/eflash/flash76_ar

[2] Notre planète : un patrimoine vivant- l'avenir des forets, revue du programme des nations unies pour l'environnement (PNUE), sept. 2008, pp : 12-13.

✓ ويتوزع الماء بصفة غير عادلة بين سكان العالم حيث يطال الفقر المائي سكان الدول الفقيرة، وتشير الإحصائيات إلى أن الفرد في أمريكا الشمالية يستهلك في المتوسط 2483 متر مربع من الماء في السنة، وهذه الكمية تفوق بثلاث إضعاف استهلاك الفرد من الماء سنويا في كينيا أو الصين.[1]

ب- متطلبات ضرورية لتحقيق تنمية مستدامة

إن تحقيق تنمية مستدامة تشكل ضمانًا لثمرة الانطلاق الاقتصادي يتطلب مراعاة جملة من الجوانب نشير إلى أهمها فيما يلي:

1. التربية البيئية:

إن التطور الاقتصادي الذي شهده العالم ترافق بنشر نظام قيمي يكرس المادية في حياة الأفراد، والأنانية الفردية، والنزعة الاستهلاكية غير المقيدة كسبيل أوحد للرفاهية، وما دامت القضايا البيئية قضايا اجتماعية ثقافية لأنها ترتبط بالإنسان حياة وسلوكًا، فإنه لا يتصور الوصول إلى ضمان سلوك بشري موات للبيئة دون تحليل نقدي للمعتقدات الأساسية التي رافقت التطور الاقتصادي، ودون تربية بيئية أكثر دعمًا للاستدامة.

إن الإحساس بأهمية التربية البيئية كعامل حاسم في تحقيق التنمية المستدامة لن تنجح في غيابه كل التدابير الأخرى التكنولوجيا والتنظيمات التشريعات والاعتمادات المالية المعتمدة لحماية البيئة، كان حاضرًا في وعي المجتمعين في مؤتمر ستوكهولم عام 1972 الذين أسسوا لميثاق عالمي لحماية البيئة، إذْ أن التوصية 96 من توصيات إعلان هذا المؤتمر تطالب بأن تتولى الوكالات التابعة للأمم

---

[1] Fred Pearce, l'eau cachée, TUNZA : le magazine du PNUE pour les jeunes, v.6, n°3 , 2008, p :4.

المتحدة ولاسيما اليونسكو اتخاذ التدابير اللازمة لوضع برنامج جامع لعدة فروع علمية للتربية البيئية في المدرسة وخارجها، على أن يشمل جميع مراحل التعليم، وأن يكون موجها للجميع بهدف تعريفهم بما يمكنهم النهوض به من جهود بسيطة وفي حدود إمكاناتهم لإدارة شؤون البيئة وحمايتها.[1]

وتُعرف التربية البيئية بأنها: «عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بالبيئة التي يحيا فيها، وتوضح حتمية المحافظة على موارد البيئة وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان وحفاظا على حياته الكريمة ورفع مستويات معيشته»[2]

ومن أجل التطبيق العملي لهذا المفهوم عقدت العديد من التجمعات الدولية أبرزها الندوة الدولية في بلغراد عام 1975 والتي قعّدت غايات وأهداف وخصائص التربية البيئية والمنتفعين بها، والمؤتمر الدولي الحكومي الذي عقد في مدينة تبليسي السوفياتية في 1977 حول التربية البيئية وسبل تنميتها ونشرها، ومؤتمر موسكو عام 1987 الذي وضع إستراتيجية عالمية للتربية البيئية، ثم مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992الذي أكد على إعادة تكييف التربية البيئية ناحية التنمية المستدامة، وزيادة الوعي البيئي العالمي، وتعزيز برامج التدريب البيئي.[3]

2. **تبني الممارسات الداعمة لاستدامة البيئة:**

إذا كانت التربية البيئية نشاط استراتيجي ذي أهداف طويلة المدى يرتكز على الجانب المعرفي وتقويم السلوك، فإن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج أيضا

---

[1] رشيد الحمد وآخر، مرجع سابق، ص ص:179-180.

[2] المرجع السابق، ص ص:180-181.

[3] كاظم المقدادي، التربية البيئية،كتيب لطلبة الإدارة والاقتصاد قسم إدارة البيئة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2006، ص: 41.

إلى إجراءات عملية آنية تعيد صياغة النشاطات الحالية، أو تبتكر أخرى جديدة، بما يتوافق وتحقيق الاستدامة البيئية، وأهم الممارسات الواجب تبنيها في هذا الإطار: [1]

- الاعتدال في استهلاك الموارد حيث لا ينبغي أن تكون وتيرة استهلاكها أسرع من وتيرة قدرتها على التجدد.
- مراعاة التسعير الأفضل للموارد، والاستخدام الكفء لها.
- التوسع في استخدام الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية مثلا.
- اعتماد سياسات ناجعة للتخلص من المبيدات السامة والمخصبات الكيميائية الضارة بالبيئة.
- تشجيع المرونة والكفاءة في كل من النسقين الطبيعي والبشري.
- إعادة تأهيل البيئات المتدهورة قدر المستطاع.
- تبني تشريعات عقابية فعالة لتغريم الملوث.

3. وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة:

إن تحقيق القواعد العملية للتنمية المستدامة متمثلة في: [2]

- وجوب تصحيح مصادر سلبيات وفشل كل من آلية السوق والحكومات في تسعير الموارد،
- حماية القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية بحيث يجب أن لا يتجاوز معدل استغلالها معدل تجديدها،

---

[1] أنظر: عبد الله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق، ص ص:33-34.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية والسيدة مصطفى إبراهيم ، قضايا اقتصادية معاصرة، (د.دار نشر)، الإسكندرية، 2005 ، ص ص 124–123

- تجنب تلويث البيئة بمعدلات تفوق طاقاتها الطبيعية على التخلص من النفايات،
- التطوير التقني الذي يعزز التحول إلى استخدام بدائل متجددة محل البدائل الطبيعية،
- العمل على مسايرة معدلات النشاط الطبيعي للقدرات البيئية،

يتطلب وضع إستراتيجية تعضدها إمكانيات تقنية ومالية تساعد على :

- وصف الوضع البيئي للدولة.
- تحديد الأسباب الأساسية للمشكلة البيئية.
- إعداد السياسات لمواجهة تلك المشكلة وعلاجها.
- اقتراح الإجراءات العلمية المناسبة.

4. **المشاركة الشعبية :**

إن مشاركة الجماهير له دور حاسم في التنمية المستدامة من خلال ما للأفراد من علاقة مباشرة في الحفاظ على البيئة بشتى الوسائل: ترشيد الاستهلاك، المحافظة على الموارد، مكافحة التلوث...الخ.

5. **التشريعات البيئية:**

ويشترط أن تكون هذه التشريعات متكاملة مع إستراتيجيات التنمية المستدامة، وأن تضع معايير لبعض الأنشطة (كالحد من التلوث)، وأن تشمل مختلف المواضيع البيئية كتخطيط استخدام الأرض بما في ذلك التخطيط الحضري والتجمعات السكانية، وتقييم آثار المؤسسات على المحيط...الخ، مع ضرورة وجود أجهزة فعالة للرقابة والتقييم. [1]

---

[1] محمد غنايم، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي،من الموقع:
http://www.ao-alademy.org/wesima_articles/Library.20061208-803.html .

6. **المؤسسات الفعالة :**

يعتبر وجود إدارة مركزية مسئولة وذات فعالية تنسق جهود مختلف الإدارات والمؤسسات الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة من الأمور الإرتكازية في تنفيذ إستراتيجيات التنمية المستدامة مع ضرورة أن تعمل هذه المؤسسات على إشراك الأفراد والتعاون فيما بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني.

سابعا: التنمية البشرية

إن مفهوم التنمية البشرية يشكل تطورًا بارزًا في مفهوم التنمية، وهو يرتكز على مقولة أن: "البشر الثروة الحقيقية للأمم"، وبالتالي فإن غاية التنمية ينبغي أن تركز على توسيع خياراتهم وتحقيق رفاهيتهم بالدرجة الأولى، لذلك عرفت في تقرير PNUD الصادر سنة 1990 (أول تقرير عن التنمية البشرية) بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس وتشمل بالأساس العيش بحياة طويلة صحية، الحصول على المعارف والحصول على الموارد الضرورية لتحقيق مستوى معيشة ملائم.

وقد تطور هذا المفهوم تأسيسا على المساهمات النظرية للاقتصادي الهندي "أمارتياسن" (*) الذي طور مفهوم "الاستحقاقات" كمعيار لقياس رفاهية البشر عوضًا عن المقاربة التقليدية التي تُعّرف الرفاهية على أساس المنفعة، ويقصد بالاستحقاقات تلك الحقوق الجوهرية التي ينبغي أن يتمتع بها البشر كالحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتوفر الفرص للإنتاج والإبداع وتحقيق الذات، والعيش حياة طويلة وصحية مع الحصول على مختلف أنواع المعارف وتوفر المستوى المعيشي اللائق.

(*).حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998

وبذلك فإن مفهوم التنمية البشرية يقوم على جملة من المرتكزات أهمها:[1]

- المرتكزات الاقتصادية: استثمار الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتكوين البنى التحتية والقضاء على البطالة.
- المرتكزات الاجتماعية والثقافية: المساواة الاجتماعية، الرعاية الصحية، التعليم، الضمان الاجتماعي...
- المرتكزات السياسية (تحقيق الاستقرار): النظام السياسي، البناء المؤسسي، النهج الديمقراطي، احترام حقوق الإنسان...
- بالإضافة إلى مرتكزات أخرى كالمرتكزات البيئية وغيرها.

إن الاهتمام بالتنمية البشرية كأساس للازدهار الاقتصادي في الدول النامية يرجع إلى أن الكائن البشري هو قائد التنمية الاقتصادية ومحورها ووسيلتها وغايتها في آن واحد، وكل قصور في حياة هذا الكائن سواء تعلق بصحته أو معيشته أو معرفته يؤثر سلبًا وبصفة مباشرة على التنمية حدوثًا وتدهورًا. فلا يمكن تصور حدوث للتنمية دون توفر يد عاملة مؤهلة متعلمة ومتدربة وبصحة جيدة تحرص على تعظيم الإنتاجية والطموح إلى الابتكار والتجديد، أو دون توفر مواطنين متفتحين يحملون هَمّ التنمية ويحافظون على الإنجازات.

كما أنه لا يمكن تصور توفر مناخ ملائم لتنفيذ الخطط التنموية في بيئة تتسم بارتفاع لمعدلات البطالة بين الشباب خصوصًا، وبتدهور للحريات وحرمان من الحقوق، والإحساس بإنجازات ملموسة في الحياة اليومية. إن هذه المواصفات متى توفرت في المجتمع لمدة طويلة تدفع إلى عدم الثقة في البرامج

[1] ماجد مالك الرزامي، مرجع سابق، ص: 18.

التنموية وإلى كثرة التوقعات الخائبة التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى تأجيج مشاعر الإحباط، وإلى الاضطرابات الداخلية، ويرى كثير من المحللين أن ما شهدته المنطقة العربية من اضطرابات فيما سمي الربيع الأدبي يرجع إلى ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب المتعلم، حيث أن نصف السكان في البلدان العربية هم دون سن 25 سنة، ومعدلات البطالة بينهم هي ضعف المعدل العالمي تقريبا، وتشير التقديرات أن حوالي 25 % من خريجي الجامعات في مصر و30 % في تونس لا يستطيعون إيجاد فرصة عمل بدوام كامل. [1]

ثامنا: التنمية واقتصاد المعرفة

يبدو واضحاً اليوم أننا إزاء شكل جديد من التطور المجتمعي يعتمد في سيطرته ونفوذه على المعرفة عموماً والعلمية منها بشكل خاص. مثلما يعتمد على كفاءة استخدام المعلومات في كل مجالات الحياة، حيث يتعاظم فيه دور صناعة المعلومات بوصفها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاديات الحديثة، وتتعزز فيه مكانة الأنشطة المعرفية لتتبوأ أكثر الأماكن حساسية وتأثيراً في منظومة الإنتاج الاجتماعي. وكان التطور الأبرز في هذا المشهد ظهور نمط معرفي جديد يقوم على وعي أكثر عمقاً لدور المعرفة والرأسمال البشري في تطور الاقتصاد وتنمية المجتمعات وهو ما يطلق عليه "**اقتصاد المعرفة**"، فقد أصبحت المعرفة مورداً اقتصادياً يفوق بأهميته الموارد الاقتصادية الطبيعية، بل إن القيمة المضافة الناتجة عن العمل في التكنولوجيا كثيفة المعرفة تفوق عشرات وربما مئات المرات القيمة المضافة الناتجة عن العمل في الزراعة أو الصناعة التقليديتين.

---

[1] تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2011، ص: 24.

وتدل المؤشرات المتوفرة عالمياً على أن حجم صناعة المعلومات قد تجاوز ثلاثة تريليونات دولارات سنوياً، وهذه النسبة تشكل 50 ـ 60% من الناتج القومي للدول الصناعية الكبرى.

وإذا اكتفينا بميدان الإنفاق على البحث العلمي نظراً لأهميته فإننا سنجد أن الدول الصناعية المتقدمة تنفق ما نسبته 2.5 - 3% من ناتجها الوطني الإجمالي على البحث العلمي كما في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. بينما لا تزيد نسبة ما تخصصه البلدان العربية مجتمعة للبحث العلمي عن 1% من متوسط ناتجها الوطني الإجمالي، علماً أن هذا المبلغ على ضآلته يدفع غالبيته كرواتب. ولا يزال إنتاج ونشر المعرفة في البلدان النامية يعاني من جملة صعوبات تتمثل في نقص الدعم المؤسسي وعدم توافر البيئة المناسبة لتشجيع العلم، إضافة إلى انخفاض أعداد المؤهلين للعمل في البحث والتطوير الأمر الذي يتطلب إعادة هيكلة الإنفاق العام وتحديد الأولويات التنموية على ضوء المتغيرات[1].

إذن فإن العالم اليوم يشهد ازدياداً مطرداً لدور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد[2]: فالمعرفة أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا كعامل من العوامل الأساسية في الاقتصاد من الأمور المسلم بها، بل إن الاقتصاديين الآن، يحاولون -مع ازدياد توليد ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات- إيجاد طرق لإدخال عامل المعرفة بشكل مباشر وواضح في نظرياتهم ونماذجهم الاقتصادية، ومنها مثلاً "نظرية النمو الجديدة" فالعلاقة بين التنمية وبين توليد المعلومات واستخدامها أصبحت واضحة، وتشتمل المعلومات على المعلومات العلمية والتكنولوجية والثقافية وغيرها.

---

[1] كريم أبو حلاوة، أين العرب من مجتمع المعرفة؟ www.mokarabat.com/mMo12-21.htm .

[2] محمد مراياتي، اقتصاد المعرفة تكنولوجيا المعلومات والتعريب، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأسكوا-بيروت، 2004،ص ص: 32-50.

1– **مفهوم مجتمع المعلومات:**

- يقصد بمجتمع المعلومات تعظيم شأن الفكر والعقل الإنساني بواسطة استخدام الحواسيب، والاتصال والذكاء الاصطناعي ونظم الخبرة. كما يقصد به أيضا جميع الأنشطة، والتدابير، والممارسات المرتبطة بالمعلومات، إنتاجا، ونشرا، وتنظيما، واستثمارا، ويشمل إنتاج المعلومات، أنشطة البحث والجهود الإبداعية والتأليف الموجه لخدمة الأهداف التعليمية والتثقيفية[1]، وقد أبرزت تكنولوجيا المعلومات مجتمعا مختلفا عن مجتمع الصناعة، وتعددت أسماء هذا المجتمع الجديد منها[2]:
- مجتمع المعلومات: وليد الفيض الكثيف من المعلومات وتطبيقات المعلوماتية
- مجتمع المعرفة: القائم على استغلال المعرفة كأهم مورد لتنمية جميع القطاعات.

أ– **الخصائص الأساسية التي تتحكَم في مجتمع المعلومات**

تتحكم جملة من الخصائص في مجتمع المعلومات أهمها ثلاث:[3]

- **الخاصية الأولى** : استخدام المعلومات كمورد اقتصادي. حيث تعمل المؤسسات والشركات على استغلال المعلومات والانتفاع بها في زيادة

---

[1] هند علوي، مؤشرات قياس مجتمع المعلومات: رؤية المكتبيين بجامعة منتوري بقسنطينة www.cybrians.info/journal/n010/info.htm

[2] نبيل علي ونادية حجازي، الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2005، ص: 22

[3] حسانة محي الدين، اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، مج 9، ع: 2، 2004، ص: 12.

كفاءتها وهناك اتجاه متزايد نحو شركات المعلومات لتعمل على تحسين الاقتصاد الكلي للدولة.

- الخاصية الثانية: الاستخدام المتناهي للمعلومات بين الجمهور العام. وبهذا فإن المعلومات عنصر لا غنى عنه في الحياة اليومية لأي فرد.
- الخاصية الثالثة : ظهور قطاع المعلومات كقطاع مهم من قطاعات الاقتصاد. إذ كان الاقتصاديون يقسمون النشاط الاقتصادي تقليديًا إلى ثلاثة قطاعات ثم تم إضافة قطاع المعلومات. ولقد قدر الاتحاد الدولي للاتصالات بعيدة المدى : إن قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمي في عام 1994 بمعدل أكثر من 5٪, بينما كان نمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة بمعدل أقل من 3٪.

وهكذا فإن الملامح البارزة للاقتصاديات الحديثة هو التحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات والتحول من الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد العالمي الشامل أو المتكامل والتحول من إنتاج البضائع والسلع المصنّعة إلى إنتاج المعلومات.

ب- مؤشرات مجتمع المعلومات:

يعد مركز التنمية الدولية IDC بالتعاون مع جريدة(World Times) مؤشراً عن مجتمع المعلومات Information Society Index . صنفت عام 2002 خمساً وخمسين دولة وفق هذا المؤشر الذي يتضمن عدداً من المؤشرات الفرعية، ولا يتوفر الكثير من الدول العربية فيه، إذ نجد الإمارات العربية في المرتبة 28 في المؤشر العام بارتفاع درجة عن العام الأسبق. وتحظى بالمرتبة 23 في الحاسبات و28 في الانترنيت وفي المعلومات و42 في الجانب الاجتماعي، تليها السعودية حيث

تحتفظ بالمركز 44 (بتراجع 3 درجات عن العام الأسبق)، وتتراوح المراتب وفق المؤشرات الفرعية بين 39 للحاسبات والانترنيت و44 للمعلومات و55 للجانب الاجتماعي، كما تأتي الأردن ومصر في المرتبتين 50 و51 على التوالي في المؤشر العام.

وثمة مؤشر مركب عن "الجاهزية الرقمية" تعده مؤسسة الإيكونومست EIU بالتعاون مع شركة .IBM ويتكون المؤشر من مؤشرات عديدة تجمع في 6 مؤشرات فرعية للمؤشر العام، وهذه المؤشرات الفرعية: البنية التحتية التقنية والاتصالات، بيئة أداء الأعمال، التطبيقات الإلكترونية لقطاع الأعمال والأفراد، البيئة القانونية والإجرائية، البنية التحتية الاجتماعية والثقافية، مدى ملائمة البيئة للأعمال الإلكترونية. ومن بين الـ 60 دولة المشمولة في المؤشر لعام 2003 نجد السعودية بالمركز 45 ومصر بالمركز 51 والجزائر بالمركز 58.[1]

ب- ما هو اقتصاد المعرفة :

- اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة وهذا يعني أن المعرفة تشكل مكوناً أساسيا في العملية الإنتاجية ويزداد النمو بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال .
- إن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يؤدي فيه نشوء واستثمار المعرفة دوراً أساسيا في خلق الثروة حيث نجد في الاقتصاد المعرفي أن تقنية المعلومات ورأس المال الفكري هما القوة المحركة للاقتصاد .

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار ، الصفاة، الكويت، العدد:177، 2003، ص ص: 10-11.

ج- خصائص اقتصاد المعرفة:

إن الاقتصاد الجديد – اقتصاد المعرفة- يتميز بخصائص متعددة، وحسب مؤسسة البحث في سوق تقنية المعلومات ,Meta Group ستكون المفاتيح المحركة لاقتصاد المعرفة على النحو الآتي (Calbreath, 1999) :

- العولمة Globalization
- التكيف الموسع لموافقة رغبات الزبائن Mass Customization
- "الكوادر" والمهارات Staff/Skill Shortage
- التركيز على خدمة المستهلك Customer Services Emphasis
- خدمة "الخدمة الذاتية "Self-Service
- التجارة الإلكترونية، Electronic Commerce
- ويضيف ((Gallbreat, 1999 إلى ما سبق: الحاجة إلى التعلم مدى الحياة .

3- المستلزمات الأساسية لاقتصاد المعرفة:[1]

يقدر الاقتصاديون أن أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي في دول OCED مبني على المعرفة. فقد ازدادت الصناعات المبنية على المعلومات في معظم الدول المتقدمة بالنسبة إلى مجمل الصناعة بشكل ملحوظ، ويتبين ذلك من زيادتها في صادرات هذه الدول حيث تراوحت هذه الزيادات لتصل إلى 36% في حال اليابان و37% للولايات المتحدة و43% في ايرلندا و32% في المملكة المتحدة . ويزداد استثمار الدول في المعرفة والمعلومات من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب والتطوير في القطاعين العام والخاص. فالاستثمار في

[1] محمد دياب، اقتصاد المعرفة.. أين نحن منه؟www. Balagh.com/islam/islam1.htm

المعلومات أصبح أحد عوامل الإنتاج ، فهو يزيد في الإنتاجية كما يزيد في فرص العمل.

وفي ظل هذا التهافت العالمي على الاستثمار في المعرفة يثور التساؤل حول أهم المستلزمات الواجب مراعاتها لبلوغ اقتصاد المعرفة، ومن ذلك نذكر:

أولاً: إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن إنفاق الولايات المتحدة في ميدان البحث العلمي والابتكارات يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى، مما يساهم في جعل الاقتصاد الأمريكي الأكثر تطورًا وديناميكية في العالم (بلغ إنفاق الدول الغربية في هذا المجال 360 مليار دولار عام 2000، كانت حصة الولايات المتحدة منها 180 مليارًا).

ثانيًا: العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة.

4- مؤشرات اقتصاد المعرفة:

هناك بعض المؤشرات نذكر منها:[1]

- مؤشرات العلم والتكنولوجيا :وهي بالتحديد البيانات المتعلقة بالأبحاث والتنمية وإحصائيات براءات الاختراع ، والمنشورات العلمية ، وميزان المدفوعات التكنولوجية (نقل التكنولوجيا)، ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات.

---

[1] مرال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة، وموقع المرأة من تطورها، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، 2006، ص ص: 21-33.

- المؤشرات المأخوذة من البحوث حول تنظيم نشاطات الابتكار (حماية الابتكارات التكنولوجية، مهارات الابتكار).
- المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية (التعليم والتدريب، الكفاءات والمهن).

تاسعا: دور الدولة في التنمية

إن مناقشة دور الدولة في الاقتصاد في القرن الحادي والعشرين وإن كان يبدو أمراً محسوماً مناقشاً منذ فترات بعيدة، تفرضه التغيرات الهائلة في تجارب العديد من النظم الاقتصادية، فنفس القضايا قد تطرح من جديد في ثوب مختلف تبعاً لنسبية الأحكام وفقاً لتغير الظروف، لذلك ليس غريباً أن نجد العديد من الحجج التي تثار في تأييد هذا الاتجاه أو ذاك لا تطرح جديداً غير معروف، وإنما الجديد في مقابلة هذه الحجج بنتائج التجربة والخبرات المتراكمة.[1]

وبنهاية الثمانينات وسقوط الاتحاد السوفيتي وتداعي الاقتصاديات الاشتراكية القائمة على التخطيط المركزي الشامل وتسارع تحول الاقتصاديات النامية إلى اقتصاد السوق، حدثت مراجعة لدور الحكومة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي، وثار التساؤل فيما إذا كان هذا التحول سيشكل تقليصا بارزا لدور الحكومة إلى الوظائف النظرية التي ينادي بها التيار النيوكلاسيكي، وسيكرس الاعتماد الكبير على آليات السوق في تخصيص الموارد، أم أن هذا الاعتقاد النظري له ما يجابهه واقعيا، حيث تظل الحكومات في الدول النامية تَكِل للقطاع العام دوراً بارزاً في التنمية بسبب الخصائص التي تطبع القطاع الخاص فيها والمجتمع بصفة عامة.

---

[1] حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص:15.

سنناقش في هذه القضية النقاط التالية :

- الدولة والسوق وإشكالية الأولوية أو التكامل،
- القطاع العام والقطاع الخاص : العلاقة التبادلية أو التكاملية في انجاز التنمية،
- دور الحكومة في حماية الصناعات الناشئة،
- مجالات تدخل الدولة في ظل العولمة،
- متطلبات تحقيق فعالية الدولة،
- الدولة والحكم الراشد.

1- الدولة والسوق : إشكالية الأولوية أو التكامل

1- 1- ملخص لدور الدولة في الاقتصاد حسب المذاهب الاقتصادية :

وقف النظامان الرأسمالي والاشتراكي على طرفي نقيض في نظرتهما إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وفيما يلي بيان مختصر لنظرة كل منهما:[1]

أ- النظام الرأسمالي ودولة الحد الأدنى:

يعتقد النظام الرأسمالي أن الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة لا يمكن أن تؤديا فاعليتهما في حل المشكلة الاقتصادية في ظل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وعليه فإن الدولة إنما يقتصر دورها على توفير البيئة الاقتصادية

---

[1] أنظر:- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997،ص ص:135-139.

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2000، ص:137.

الملائمة للحريات الفردية المتنافسة، بضمان الأمن والحماية، وإصدار القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي، والقيام بمشروعات المصلحة العامة التي يعزف الأفراد عنها أو لا يقدرون على إنجازها، وتمنع من تملك وسائل الإنتاج (الاعتراف بالملكية الخاصة وتوسيع دور القطاع الخاص)، والمفهوم الذي شاع في أدبيات الفكر الاقتصادي الأولى . القرن 17 و18 - حول هذه النظرية هو مفهوم « الدولة الحارسة».

وترجع الفكرة الرئيسية في هذه النظرية الليبرالية لدور الدولة في الاقتصاد إلى إيمان منظري المذهب الرأسمالي بوجود قوانين طبيعية تعمل ذاتياً في تحقيق تلاؤم المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة من خلال آلية "اليد الخفية"، وكل تدخل للدولة سيشوه عمل هذه القوانين ويخلق الاختلالات الاقتصادية.

إذنْ يحصر المذهب الليبرالي دور الدولة في علاج مظاهر عدم كمال السوق، وأهم ما تقوم به في هذا الإطار:

- محاربة الاحتكار
- الحد من بعض الأنشطة الاقتصادية التي لا يقدر السوق على أن يعكسها في أسعار السلع المتولدة عنها (مثل تلوث البيئة).
- توفير السلع والخدمات ذات الأهمية الكبرى للمجتمع والتي يؤدي تركها للسوق إلى الإضرار بالطبقات الفقيرة، كخدمات التعليم والصحة.
- مكافحة مشاكل عدم الاستقرار كالبطالة والتضخم.
- توفير المعلومات لكل الأطراف الفاعلة في السوق بغرض التخصيص الأمثل للموارد.

ب- النظام الاشتراكي وإطلاق سلطة الدولة في الاقتصاد :

واجه النظام الرأسمالي العديد من الانتقادات على يد منظري المذهب الاشتراكي بالخصوص، ومن بين أهم الجوانب التي طالها النقد في فلسفة

المذهب الفردي هو انطلاقها من أن الدولة إنما توجد من أجل الفرد، وعلى الطرف النقيض من ذلك فإن المذهب الاشتراكي يرى أن الفرد يوجد من أجل الدولة (*)، فالدولة هي التي تمنحه الحماية وإمكانية الوجود بشكل متحضر ومستمر، ومن هنا يجب أن تكون لها المكانة العليا، وأن تتملك وحدها وسائل الإنتاج (إقرار الملكية العامة وإلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج) لأن ذلك سيساهم في التخلص من سوء التوزيع الاقتصادي والظلم الاجتماعي الملازم للرأسمالية وسيحقق العدالة من خلال تقريب الفوارق بين الطبقات حيث يبقى معيار العمل والجهد المبذول في الإنتاج هو أساس التفرقة في مستوى المعيشة بين الأفراد، وتختفي بذلك الطبقة التي تحصل على دخل دون أن تساهم في الإنتاج بالعمل. ومع انتشار الأفكار الاشتراكية ساد في الأدبيات الاقتصادية مفهوم « الدولة المنتجة » التي لا تكتفي بكونها « متدخلة » في النشاط الاقتصادي، بل تتعدى ذلك إلى سيطرة شبه كاملة على وسائل الإنتاج .

1– 2– تغير دور الدولة تبعاً للظروف والمستجدات :

بيّنت الوقائع الاقتصادية التي عرفها التاريخ الاقتصادي أن دور الدولة لم يقف أبدًا عند حدود الطرح النظري لكلا المذهبين الرأسمالي والاشتراكي، بل اتسم دائماً بالتغير تبعاً للظروف والأوضاع من زمن لآخر.

- فمفهوم « الدولة الحارسة » عرف حدوده مع أزمة الكساد الكبير عام 1929 وحل محله مفهوم «الدولة المتدخلة» في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العام وتفعيل الطلب الكلي لمواجهة أزمات الركود، وكان ذلك مع شيوع الأفكار الكينزية واستقرارها.

(*) هذه الفكرة التي نادى بها كارل ماركس اقتبسها من فكر الألماني جورج فريدريك ليست (1789–1846).

- ومع الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من موجات للتضخم، منحت للدولة مسؤولية عكسية تتمثل في الحد من التضخم، وبذلك توسع دور الدولة إلى تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي مهما كانت الوضعية كسادا أو تضخما، ولم تلبث هذه المسؤولية أن جاوزت ذلك إلى ضرورة تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي.[1]

- ومُنيت الأفكار الاشتراكية الداعية إلى توسيع دور الدولة في النشاط الاقتصادي بفشل كبير بعد إخفاق التنمية في العديد من دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي (سابقاً)، وبرزت ظاهرة التحول نحو إعطاء أهمية كبرى للقطاع الخاص.

- ورغم ما يفهم من أن تحول الاقتصاديات النامية إلى النهج الرأسمالي نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، يقتضي إعطاء دور أدنى للدولة إلا أن الواقع بين أنه حتى في ظل النظام الرأسمالي فإن الاتجاه العام كان نحو زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لما توافر لها من إمكانيات مالية، مؤسسية وتكنولوجيا ساعدتها على مزيد من السيطرة على الحياة الاقتصادية، وواقع الدول الرأسمالية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية أكبر دليل على ذلك.[2]

- وتحت هذا الاتجاه العام يبقى دور الدولة مختلفا من مكان لآخر حسب ظروف كل مجتمع من حيث القيم السائدة والتراث التاريخي.

---

[1] حازم البيلاوي، مرجع سابق، ص:37.

[2] المرجع السابق، ص:35، وانظر جوانب اتساع دور الدولة في الصفحات اللاحقة من هذا المرجع.

1- 3- دور الدولة في ظل التجارب التنموية للعالم الثالث:

أ- نظرة النماذج التنموية النظرية لدور الدولة في العالم المتخلف:

يمكن حضر الآراء المختلفة لدور الدولة الاقتصادي في مختلف النماذج النظرية التنموية التي عُنيت بالبحث عن انطلاق التنمية في هذه البلدان في ثلاثة تيارات كبرى:[1]

- **التيار الأول :**

و يرى أن دور الدولة يرتكز على وضع الشروط التي تسمح بانتقال الاقتصاد إلى وضعية اقتصاد قائم على السوق، وما إن يتم ذلك حتى يكون على الدولة في مرحلة لاحقة تحويل جزء هام من وظائفها لمراكز القرار الخاصة (Etat - relais).

- و يدخل تحت هذا التيار كل المدارس التي تُعّرف التخلف بعدم النمو (non croissance)، وحتى آرثر لويس في نموذجه يُولي للدولة أدوارًا كبرى حيث يُسند إليها تكاليف الخدمة العامة وتشكيل المؤسسات الاقتصادية وتوجيه توظيف الموارد، وتوزيع الدخل ومراقبة حجم الشغل والتأثير على مستوى الاستثمار.

- و تعاظم هذا الدور مع رواد نظرية «النمو المتوازن»، حيث نجد مثلا Ragnar Nurkse يعطي للدولة في تحليله دورًا بارزًا (لاسيما من خلال السياسة الضريبية)، ولكنه يرى في الوقت نفسه أن الدولة يجب عليها أن تُحول وظائفها الاقتصادية إلى المؤسسات الخاصة عندما تكون هذه الأخيرة في وضعية تسمح لها بالاضطلاع بها بفعالية.

---

[1] Moises Ikonicoff, Théorie et stratégie de développement : le rôle de l'Etat, in :Tiers Monde , 1983 , tome24 , n° :93 , pp :15-22.

- يرتكز تحليل هذا التيار على فكرة أن ميكانيزمات السوق وحدها هي القادرة على خلق عملية نمو مستمرة، ولكن دول العالم الثالث لا تمتلك الشروط التي تُحرّر تلقائيا هذه الميكانيزمات، مما يستلزم ضرورة إعطاء دور هام للدولة في التنمية في مرحلة أولى.

- **التيار الثاني :**

و يركز على دور الدولة في إطار اقتصاد مختلط حيث تمتلك الدولة وظائف هامة في الإنتاج بالإضافة إلى سلطة توجيه الأنشطة الاقتصادية بواسطة أداة التخطيط. ويدخل ضمن هذا التيار المفكرون الذين ركزوا على الطابع المُقارني للتنمية (caractère comparatif) وهم الذين يُسّمون «critériologie »و أبرزهم F-Perroux الذي – وعكس الفكر الكلاسيكي- يرى أن الدولة ليست هيكل تحديد قواعد اللعبة الاقتصادية بشكل بسيط ومراجعتها في المدى المنظور، بل هيكل تحديد ووضع إستراتيجية المنفعة العامة والأملاك العامة، وقيادة التغيير عن طريق «المخطط le plan» الذي يعتبره أداة التعبير العقلانية عن القرارات الاقتصادية الكبرى للدولة.

ويظهر الدور الذي يعطيه "بيرو" للدولة في نظريته حول «أقطاب النمو» التي تعمل في إطار اقتصاد مخطط، للمؤسسات الخاصة دورها فيه، ويرى "بيرو" أن الدولة الخلاقة اقتصاديًا تحتاج بالضرورة إلى المؤسسات الخلاقة اقتصاديًا، فهي غير قوية من دونهم وهم غير أقوياء من دونها.

ويمكن القول أن أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية CEPAL تستلهم أفكار التيار الذي ينظر إل دور الدولة في إطار اقتصاد مختلط، ففي 1948 وقت إنشاء هذه اللجنة كانت عملية التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الوطنية الخاصة تمرّ بمأزقين:[1]

---

[1] IBID, p :20.

- الركود الاقتصادي بسبب أن القدرة الكبيرة الإنتاجية للصناعات الخفيفة سمحت بإحلال أغلب الواردات.
- انفتاح الأسواق الدولية ألغى الحماية التي كانت تختبئ وراءها الصناعات المحلية.

هذا المأزق المزدوج ألجأ حتما إلى تدخل الدولة وبالتالي مراجعة الدور الممنوح لها في الاقتصاد، لذلك فكرت CEPAL في نموذج بديل لنموذج إحلال الواردات (الذي كان يُنظر إليه الخطوة الرئيسية لخروج دول أمريكا اللاتينية من التخلف) واختارت نموذج الصناعات الثقيلة التي تعجز عنها المؤسسات الخاصة ولا يمكن أن تقوم بها إلا الدولة، وبالتالي أنتج الواقع هيمنة الدولة على مراكز القرار في الآلة الإنتاجية ضمن اقتصاد مخطط، ليتوسع فيما بعد أعمال CEPAL إلى تدخل مباشر لرقابة كل المتغيرات الاقتصادية.

- **التيار الثالث:**

و هو تيار لا يتعلق تحليله باقتصاد قائم على السوق ولا اقتصاد مخطط، وإنما اقتصاد تهيمن فيه الدولة على القرارات الاقتصادية وتمتلك وسائل الإنتاج. ونجد ضمن هذا التيار المفكرين الذين ركزوا على الطابع غير التماثلي Asymétrique في العلاقات الدوليّة (رغم الاختلاف الكبير بينهم في التحليل حيث ركز بعضهم على التجارة الخارجية كما هو الحال بالنسبة لـ A. Emmanuel في نظريته حول التبادل غير العادل، وبعضهم ركز على توقف التراكم الرأسمالي في البلدان المتقدمة كسبب دفع إلى التوسع الاستعماري، وهم أنصار نظرية لينين حول الامبريالية، والبعض جمع كل هذه المتغيرات تحت ما سمّي «نظرية التبعية».

الفكرة الجوهرية التي يدور حولها كل هؤلاء المفكرين هي الهيمنة الممارسة من طرف القوى الغربية على العالم الثالث، وهم لا يقترحون مشروعا

للتنمية بالمعنى الدقيق، وإنما مشروعا للتحرر الاقتصادي والاجتماعي بالعودة إلى القطيعة مع النظام العالمي الاقتصادي وتبني نظام اشتراكي بدله.

و في بداية السبيعينيات بُذلت جهود لضبط نموذج التنمية المتعلق بالقطيعة حيث ظهر مفهوم «self-reliance» أو«Développement autocentré» ولم يتطور هذا المفهوم بوضوح بسبب الاختلاف حول طبيعة القطيعة، وحول مضمون التنمية المعتمدة على الذات إذْ ركز البعض على الصناعة، وركز البعض الآخر على إعطاء الأولوية للزراعة (مثل تجربة تنزانيا).

ب- الدور الاقتصادي للدولة على ضوء تجربة التنمية بالعالم الثالث:

إن الوضعية المتدهورة التي ورثتها الدول حديثة الاستقلال في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين (بنى تحتية مدمرة، قصور إمكانات السوق المحلية، ضعف كفايات التنظيم...) حتّم أن تكون الدولة الجهاز المسئول أولا عن قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والممارس الاقتصادي الرئيسي – وأحيانا الوحيد- للعمليات في معظم مجلات النشاط الاقتصادي، وتزامن هذا الاتجاه مع الأفكار السائدة حول قصور السوق، والانبهار بتجارب التصنيع في الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي.

إلا أن الإخفاقات التي مُنيت بها التجارب التنموية في العالم الثالث طرحت العديد من التساؤلات، ومن بينها التساؤل عن حدود دور الدولة حيث لم تُعط تلك التجارب إجابة واضحة محددة ولا إجماعًا فيما إذا كانت التنمية تحتاج إلى تدخل أكبر أو أقل للدولة في النشاط الاقتصادي.

فتجارب تنزانيا وغانا وكوبا التي كانت تثير الإعجاب في الستينيات أصبحت مثار الشفقة نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وبالعكس فإن تجارب هونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة والتي كانت محلّ شك في نجاحها أصبحت مثار الإعجاب، كما أظهرت تجربتا الصين والهند خصوصية

بارزة، وبعدما كان الإتفاق يكاد ينعقد على أن مشكلة التنمية بالدول المتخلفة يرجع إلى نقص رأس المال المادي أوضحت التجارب أن المعضلة الرئيسية تكمن في رأس المال البشري وأشكال الإدارة والتنظيم، وقُلْ نفس الشيء عن قضية العلاقة بين التنمية والتصنيع التي كانت قضيته معروفة حتى ظهرت أزمة الغذاء العالمية وأصبحت الزراعة في مقدمة الاهتمامات التنموية.[1]

1- 4- جدلية العلاقة بين الدولة والسوق في عملية انطلاق التنمية:

يعتبر السوق وآلية الأسعار آليتا التحليل الكلاسيكي الجديد في بيان أن كفاءة تخصيص الموارد تتم عبرهما في ظل المنافسة التامة والحرية الاقتصادية وتضييق تدخل الدولة إلى أدنى الحدود. وتنبغي الإشارة بداية إلى أنه حتى في ظل اقتصاد السوق الذي تحسم فيه الأولوية لآليات السوق في تسيير النشاط الاقتصادي لا يمكن الاستغناء عن الدولة، لأنه لكي يعمل السوق بكفاءة لابد من وجود حكومة تضمن إصدار شبكة من القوانين واللوائح وتضمن تنفيذها بالإضافة، إلى أنشطة عديدة كتنظيم التعامل بالنقد وجباية الضرائب وغيرها.[2]

و يرجع هذا التفضيل للسوق في التحليل الليبيرالي إلى كونه يضمن الفاعلية الاقتصادية من خلال آلية التصحيح الذاتي، كما يضمن التوزيع الفعال للموارد بين عناصر العملية الإنتاجية. وتشكل هذه النظرة التقديسية للكفاءة السوقية مثار الجدل القائم ضد الطروحات الرأسمالية في نظرتها لدور الدولة في الاقتصاد.

---

[1] حازم البيلاوي، مرجع سابق، ص:59.

[2] محمد حسن يوسف، دور الدولة في الاقتصاد، من الموقع:

http// :www.saaid.net/Doat/hasn/163.htm.

- ففاعلية توزيع الموارد لا تعني في التحليل النيوكلاسيكي العدالة والمساواة بل يعترف هذا التحليل بوجود درجة من عدم المساواة في المكافآت التي يستلمها الناس بسبب اختلاف ناتجهم الحدي في العمل، هذه نتيجة لا يمكن تجنبها في نظام السوق، وبالتالي فإن هذا التصادم بين الفاعلية والعدالة قد يُستعمل لتبرير التفاوت الكبير في الدخل في الدول النامية، ولمظاهر الفقر الواسع وسوء التغذية المنتشر بين غالبية السكان، بينما يتمتع عدد محدود من الأغنياء بالثورة الكبيرة.[1]
- ولابد من التمييز بين الكفاءة الاقتصادية التي يُشار إليها ب»أمثلية باريتو Pareto Optimality « و»الأمثلية الاجتماعية« (أو الرفاهية الاجتماعية المثلى). فإذا كانت أمثلية "باريتو" تشير إلى تخصيص الموارد بما يحقق الكفاءة بين الإنتاج والاستهلاك وبين أفراد المجتمع بحيث لا يستطيع أي فرد أن يحسّن من وضعه دون الإضرار بمصلحة فرد آخر، وبحيث لا يمكن إنتاج سلعة معينة إلا على حساب التضحية بسلعة أخرى (أو مقدار منها)، فإن الأمثلية الاجتماعية تُشير إلى وضع تتحقق فيه اعتبارات التخصيص الأمثل للموارد مع عدالة توزيع للدخل من وجهة نظر المجتمع، أي للوضع الذي يحقق أمثلية باريتو مع أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، وبالأخذ بالاعتبار طبيعة ظروف المجتمع وموارده المتاحة ومستوى التكنولوجيا...الخ. وبالتالي تصبح أمثلية باريتو حكمًا تقريريًا لا يتضمن أية اعتبارات أخلاقية في حين أن الرفاهية الاجتماعية تمثل حكما تقديريًا أخلاقيًا يعكس موقف المجتمع تجاه عملية توزيع الدخل بين أفراده. ومن هنا فإن المجتمع قد يُفضّل وضعا لا تتحقق فيه اعتبارات الكفاءة في تخصيص الموارد مع تحقيق درجة عالية من العدالة في توزيع الدخل ويفضّله على

---

[1] بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص:89.

وضع تتحقق فيه أمثلية باريتو من حيث الكفاءة ولكن مع سوء توزيع الدخل.[1]

- لذلك نجد أن مفكري مدرسة الهياكل (Structuralist) يؤكدون على أهمية التركيز على الأهداف التنموية بدلا من هدف الكفاءة الاقتصادية وعلى أن ينصب هدف التنمية الرئيسي على الاستخدام وتوزيع الموارد، إذْ أن آلية السوق لن تعطي حلا سريعا لمشاكل الفقر وسوء التغذية والبطالة بل تزيد من تركيز الدخل والثروة في المجتمعات النامية على حساب غالبية الناس من الفقراء سلفا.[2]

- والليبراليون على إطلاع تام بفشل السوق وأن آلية الأسعار لا تعطي دائما الإشارات الصحيحة، وهم يؤكدون على أهمية أن يسير التدخل الحكومي إلى جانب السوق، إلا أنهم يرفضون أن يشكل ذلك الفشل تبريرًا للتدخل المطلق للحكومة في النشاط الاقتصادي وإنما تدخلا لمعالجة تشوهات الأسواق فقط.[3] وكثيرًا ما يُرجع المفكرون الليبراليون فشل السوق إلى البيئة غير الملائمة التي يعمل فيها، حيث يرى "رايموند فروست" مثلا أن من بين أهم أسباب فشل السوق في الدول المتخلفة عن أداء دوره في تنظيم الموارد يرجع إلى حقيقة أن السوق بطبيعته ليس جاهزًا فنيا على الوجه الدقيق بل جهاز اجتماعي يرتبط بمجموعة من القيم الخاصة والمرتبطة بالحصول على الثروة وكسب الربح وتجنب الخسارة بالطرق الصحيحة، وهذه القيم تتعارض مع مجموعة العلاقات والقيم الاجتماعية التي توجد في المجتمعات المتخلفة والتي تفرضها التقاليد وتتعارض مع مصالح أشخاص لهم مركزهم

---

[1] محمد البنا، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص:236-237.

[2] بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص:95.

[3] المرجع السابق، ص:91 وص:100.

الخاص في هرم العلاقات.[1]

- و لقد دفعت الأزمات الاقتصادية التي عرفها النظام الرأسمالي إلى التشكيك في كفاءة السوق، وآخرها الأزمة المالية العالمية 2008 التي شكلت ضربة قوية للثقة المفرطة في آليات السوق، وشكًا واضحًا في نظرية «تقليص دور الدولة» لاسيما مع إقدام كبرى الدول الرأسمالية على التدخل في الاقتصاد بضخ مبالغ كبيرة لتحريك الطلب، ومباشرة عمليات تأميم واسعة، ورصد أموال لشراء الرهون الهالكة ومساعدة المؤسسات المالية المتضررة.

- من جهة أخرى، يعتبر الاقتصاديون أن ظروف العالم الثالث تختلف كثيرًا عن ظروف الدول المتقدمة في فترة ما قبل الانطلاق، ولا يمكن قبول أن التنمية ستكون تلقائية اليوم كما كانت في القرن التاسع عشر، وبدلاً من ذلك لابد أن تتوفر القوة والسلطة الكافية للدولة لتحطيم العوائق التي تعترض انطلاق التنمية، ويمكن تلخيص مبررات تدخل الدولة في البلدان النامية فيما يلي :[2]

- عجز القطاع الخاص والادخار الفردي عن تمويل جميع برامج التنمية، حيث يبقى الادخار العمومي المصدر الرئيسي لهذا التمويل في هذه البلدان.
- عدم كفاية وكفاءة المنظمين بالمشاريع الاقتصادية (لاسيما الصناعية منها).
- إقامة البنية التحية الضرورية للمشاريع الإنتاجية.
- هناك إجراءات تتطلبها عملية التنمية بوصفها تغييرًا جذريا في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي لا يمكن أن تقوم بها إلا الدولة كالقوانين واللوائح وتنسيق السياسات الاقتصادية.
- للدولة دور هام في تعبئة الموارد وتوزيعها بشكل ملائم.

---

[1] رايموند فروست، تنمية المجتمعات المتخلفة،ت:أحمد قاسم جودة، دار الكرتك للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 1964، ص ص:86-93.

[2] عبد المحسن ودّاي العطية، مرجع سابق، ص ص:212-215.

2- القطاع العام والقطاع الخاص: العلاقة التبادلية أو التكاملية في إنجاز التنمية

إن الانطلاق الاقتصادي وفق الطروحات التي تسوّقها المؤسسات الدولية لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل تنامي كبير لدور القطاع الخاص وانحسار في الدور الاقتصادي للقطاع العام، كما يتضح ذلك جليًا من محتوى برامج التثبيت والتكييف الهيكلي التي يعتمدها FMI كوصفة لإطلاق قوى النمو الذاتي بالاقتصاديات التي هي في مرحلة انتقال. وتجد هذه النظرة للخصخصة تبريرها في المبدأ الأساسي في النظرية النيوكلاسيكية القائل بأن الملكية الخاصة ضمن سوق تنافسي تحقق أعلى درجة نمن الفاعلية والنمو.

ورغم ما يُقدم من تبريرات لضرورة القطاع العام في الدول النامية إلا أن المؤسسات الدولية المانحة للمساعدات تعتبرها غير مقنعة وأن أفضل طريقة لخفض العجز المالي يمكن في الخصخصة ولا يمكن تصوره في ظل المشاريع الحكومية التي تحقق خسائر متواصلة وتمارس استنزافًا للمال العام.

و لكن ما تجب الإشارة إليه في هذا الصدد أنه:

- لا يوجد دليل واضح يفيد أن مشاريع القطاع العام تخفض من نسبة النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث لا توجد علاقة قوية بين المشاريع الحكومية والمؤشرات الأوسع للأداء الاقتصادي، ولا يتوفر دليل إحصائي مقنع للقول بأن المشاريع المملوكة للدولة هي أقل فاعلية من الناحية التقنية من الشركات الخاصة العاملة في نفس الميدان من النشاط.[1]
- يؤدي القطاع العام دورًا هامًا في تنشيط الحياة الاقتصادية بالدول النامية بالنظر لعدة أسباب يقف في مقدمتها عدم تأهيل القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في انطلاق التنمية.

---

[1] بربرة أنجهام، مرجع سابق ، ص:107.

- أثبتت التجارب العملية أن الخصخصة في الدول النامية لم تُصْبح تعني أكثر من بيع الأصول المملوكة للدولة إلى الأقليات ذات المصالح، وهناك عدة شواهد تؤكد زيادة مظاهر الاحتكار أوشركات القلة نتيجة لسياسة الخصخصة.[1]

إن القضية في الواقع لم تصبح مسألة أولوية قطاع على آخر، وتبادل للأدوار حيث يحيّد القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص أو العكس، وإنما مسألة تعاون وتكامل بين هذين القطاعين كحجز أساس في النظام الاقتصادي بالنظر للعديد من الاعتبارات منها:[2]

- ندرة الكوادر الإدارية والتنظيمية في القطاعين العام والخاص بالبلدان الفقيرة.
- بيروقراطية القطاع العام والتي تشكل أحد أسباب الهجوم عليه من طرف التيار الرأسمالي.
- عجز القطاع الخاص عن تحمل مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من المشاريع لاسيما تلك غير المربحة بشكل سريع وكبير.

3- دور الحكومة في حماية الصناعات الناشئة:

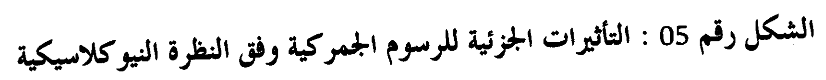
من أبرز مظاهر فشل السوق الحرة أن آلية القرارات الخاصة التي يعتمدها لن تحقق دومًا المستوى الأمثل للمخرجات الفعالة اجتماعيا، وهذا ما ينطبق على الصناعات الناشئة التي تحتاج إلى رعاية الدولة حتى تنمو وتصبح قادرة على المنافسة الأجنبية خصوصًا.

---

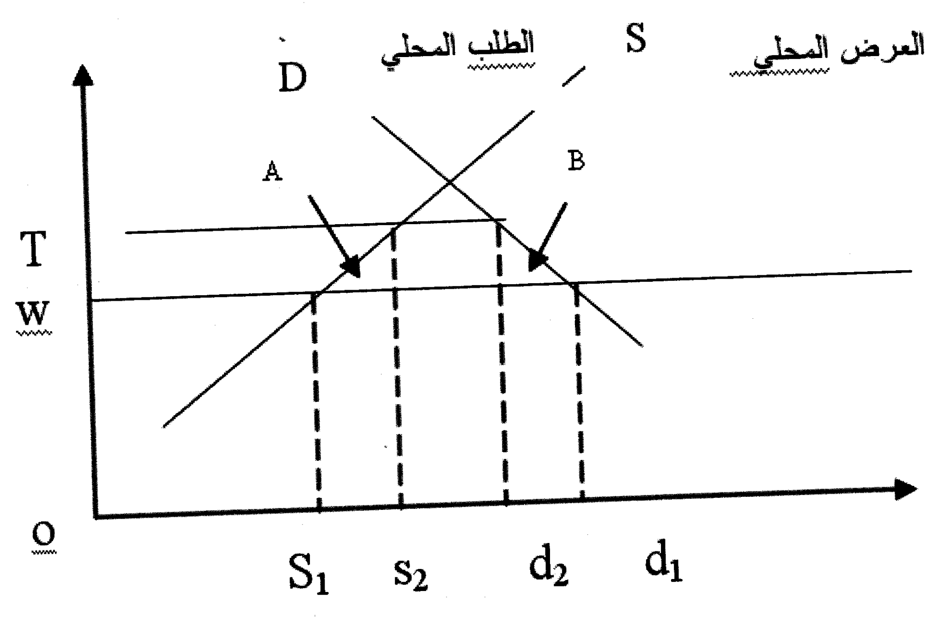
[1] المرجع السابق ، ص: 108.

[2] عبد الحسين ودّاي العطية، مرجع سابق، ص ص: 216-217.

وإذا كان المفكرون الرأسماليون لا ينكرون هذا الجانب إلا أنهم يرون أن تدخل الدولة عن طريق سياسة «الإعانات المباشرة» لتعويض تلك المؤسسات الناشئة عن مصاريف تكوين وتدريب اليد العاملة، أما التدخل عن طريق العوائق الجمركية فهو غير ملائم بالنظر لما يتسبب فيه من خسائر في الفاعلية لكل من فائض المنتجين وفائض المستهلكين (أنظر الشكل الموالي).



الشكل رقم 05 : التأثيرات الجزئية للرسوم الجمركية وفق النظرة النيوكلاسيكية



المصدر : بربرة أنجهام، مرجع سابق ، ص:102.

فعند السعر العالمي ow يكون الاستيراد S_1d_1، ولكن مع فرض رسوم جمركية يرتفع السعر إلى ot فينخفض الطلب المحلي إلى od_2 ويزيد العرض المحلي إلى os_2 فينخفض بذلك الاستيراد إلى s_2d_2، ولكن يصاحب ذلك خسارة في فائض المستهلك تقدر بمساحة المثلث B بسبب إجبار المستهلكين على الشراء من مصادر عالية التكلفة.

إلا أن الواقع أثبت عدم صحة العلاقة المباشرة بين سياسة «الإعانات المباشرة» وتطور الصناعات الناشئة، فقد بيّنت الدراسات التي أُجريت على تجربة «بوتسوانا» والتي صُمّمت وفق مبادئ الكلاسيك الجدد، أن المساعدات التي قدمت لتحفيز الصناعات الجديدة لم تؤثر على الاستخدام والمخرجات وإنما فقط زادت من أرباح أصحاب المشاريع.

4- مجالات تدخل الدولة في ظل العولمة:

تؤثر العولمة على التنمية من وجهات متعددة ، لعل أهمها بالنسبة للسياسة الوطنية، ما يلي:[1]

نمو التجارة، تدفقات رأس المال والمقدرة المالية، الهجرة، تكنولوجيا المعلومات والشبكة العالمية، انتشار التكنولوجيا وأدى كل ذلك إلى التأثير على دور الدولة ووظائفها في عملية التنمية الاقتصادية، حيث أصبحت مجالات تدخل الدولة في ظل العولمة تتمثل فيما يلي:[2]

- محاربة الفقر.
- حماية المستهلك.
- التعليم، التدريب وإعداد الكادر البشري.

---

[1] شاهد يوسف، العولمة والتحديات التي تواجه البلدان النامية، كتاب العولمة وإدارة الاقتصاديات الوطنية، ندوة من تنظيم صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 18-19 نوفمبر، 2000، ص: 81.

[2] انظر: - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص ص:21-24.

- سعد طه علام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 65-90.

- توفير الأموال للبحث العلمي والتطور التكنولوجي .
- حماية البيئة والتنمية المستدامة.
- الدور الرقابي وإدارة وظائف الدولة ومحاربة الفساد.

5- متطلبات تحقيق فعالية الدولة في التنمية:

إن فعالية الدولة في التنمية تتطلب اعتماد إستراتيجية تتضمن ما يلي:[1]

- المواءمة بين دور الدولة وقدراتها: فإذا كانت الدولة ضعيفة فإن الضرورة تقتضي تقليص دورها بما يتلاءم وقدراتها لأن تدخلها حينئذ سيجلب من الأضرار أكثر مما يحققه من منافع.
- زيادة قدرة الدولة بإعادة تفعيل المؤسسات العامة: وذلك بوضع قواعد فعالة لكبح التعسف الإداري، ومكافحة الفساد، وإخضاع مؤسسات الدولة لدرجة كبيرة من المنافسة قصد زيادة كفاءتها، وتوفير حوافز أفضل للعاملين من أجل تحسين الأداء.
- إرساء أسس سليمة وصحيحة للقوانين.
- إتباع سياسة غير مشوهة للبيئة.
- الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.
- حماية الفئات الأكثر ضعفا والأكثر احتياجا.

6- الدولة والحكم الراشد:

لقد أصبح استقرار المجتمع مشروطا بحدوث التوازن بين الدولة القوية ونظام السوق الكفء والمؤسسات الدولية وشروط التعامل معها، ومن هنا تم طرح مصطلح "الحكم الراشد" الذي يعني"الطريقة التي تباشر بها السلطة إدارة

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، الدولة في عالم متغير http://www.al-mannarah.com/paper.php

موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية"، واستطاعت المنظمات الدولية من خلال الترويج لهذا المصطلح طرح العديد من القضايا الحساسة كالفساد والديمقراطية والمشاركة وحقوق الإنسان والتعددية السياسية والعرقية وغير ذلك من خصائص السيادة الوطنية للدول.[1]

وتتضمن عناصر الحكم الراشد: المسائلة، الشفافية، محاربة الرشوة، المشاركة والإصلاح القضائي والقانوني.

وإن طرح مفهوم الحكم الراشد كضمان لتنمية متوازنة في المدى الطويل يفرضه منطق الواقع الذي بين أنه من بين أهم العقبات التي تعرقل سير برامج التنمية، وتتسبب في بطء إنجاز المشاريع، وعدم الإتقان، وتبديد المال العام ممارسات الرشوة التي ينفذها أعوان الدولة بمناسبة تدخلهم في إنجاز هذه المشاريع، وبالتالي فإن سهر الحكومة على الرقابة الصارمة لإنفاق المال العام ومحاربة كل أشكال الرشوة والفساد، أمر من الأهمية بمكان لضمان استمرارية التنمية ونجاحها.

---

[1] لمياء محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، ص 36.

الفصل الرابع

تمويل التنمية الاقتصادية

أولا: دور وأهمية التمويل في الاقتصاد الوطني

يؤدي التمويل دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ بدونه لا يمكن إقامة المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمية وغيرها من التكوينات الرأسمالية الأخرى، وبتوفر مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية السير بخطى أسرع، وتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة.

ويعتبر نقص التمويل أحد المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الاقتصاديات النامية، خاصة في ظل الظروف المحلية والدولية، وتعدد مداخل التمويل وازدياد الاحتياجات والمتطلبات.

1- تعريف التمويل:

يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[1].

ويعبر كذلك عن مجموعة من الأسس والوقائع والحقائق التي تسعى إلى تدبير الأموال وكيفية استخدامها، سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو المنشآت أو الأجهزة الحكومية.[2]

وتتفق هذه المفاهيم في أنه لدفع عملية التنمية لا بد من توفير التمويل اللازم لذلك سواء كان في صورة مبالغ نقدية ومالية أو جلب معدات وخبرات من أجل تجسيد استثمار المبالغ.

---

[1] هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران، عمان، 2001، ص: 31.

[2] Lawrance D, Schall and Gihihaley, Introduction to financial management, New york MC-2ew, Hill book company, 1997, P: 12.

2- أهمية التمويل:

تتجسد أهمية التمويل من خلال استثمارات الخطة التمويلية، إذ أن الموارد التمويلية تتحدد من خلال مستوى الزيادة المستهدفة في الناتج الوطني، والمستوى العام للإنتاجية الحدية لرأس المال، وتطور أسعار عناصر ومستلزمات إنتاج السلع وخدمات الاستثمار خلال فترة التنفيذ[1]، وبالتالي فإن التمويل يوفر الموارد والأموال اللازمة لإنفاقها على الاستثمارات وزيادة الناتج الوطني وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وفي الاقتصاديات المعاصرة يعد التمويل العنصر الأساسي في تطور القوى الإنتاجية، وتكوين رؤوس أموال جديدة والتي تستخدم مرة أخرى في التطوير والتوسيع والنمو المستمر، وتحتاج المشروعات الاستثمارية إلى التمويل في مرحلة الإعداد للمشروع وفي مرحلة تمويل عملية الاستثمار وفي مرحلة الإنتاج وفي مرحلة التسويق وبالتالي فإن العملية الإنتاجية والتمويلية مرتبطة بدورة النقود في الاقتصاد الوطني بحيث تتحول هذه النقود خلال المراحل الأربعة السابقة الذكر إلى سلع وخدمات، ثم تعود هذه بدورها مرة ثانية إلى نقود بعد تسويقها.[2]

ومن هنا تبرز أهمية التمويل في كونه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي.[3]ولكن حتى يؤدي التمويل هذا الدور المنوط به لابد من استخدام هذه الموارد أكفأ استخدام حتى نضمن أعلى معدل لنمو الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

---

[1] شوقي حسين، الموارد التمويلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص: 42.

[2] هيثم صاحب عجام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 31-33.

[3] محمد البنا، أسواق النقد والمال: الأسس النظرية والعملية، زهراء الشرق، القاهرة، 1996، ص ص: 19-20.

3- علاقة التمويل بالاستثمارات:

تعتبر الاستثمارات: عملية تحويل رأس المال السائل (النقدي) إلى رأس مال ثابت، ولا يتم هذا التحويل إلا بواسطة التمويل، لذا فإن العلاقة بين التمويل والاستثمارات وثيقة جدا[1].

وهناك أنواع عديدة للاستثمار، منها[2]:

- **الاستمارات الحقيقية (الطبيعية)**: يقصد بها جميع أنواع الاستثمارات في الأصول الثابتة (المعمرة) كالعقارات والمباني والآلات... وغير ذلك مما يخدم الإنتاج بصورة مباشرة أو غير مباشرة في فترة زمنية طويلة ويعطي مردودا اقتصاديا.

- **الاستثمارات النقدية**: وهي استثمار رأس المال السائل نفسه في المصارف في شكل ودائع ادخارية أو لأجل بهدف الحصول على مردود اقتصادي، أو استثمارها في شراء أسهم والحصول على أرباح أو/و سندات والحصول على عائد ثابت.

- **الاستثمارات الصافية**: هي الاستثمارات الجديدة المضافة إلى الطاقات الإنتاجية كبناء مصنع جديد أو شراء آلة جديدة أو إحداث خط إنتاجي جديد.
- **الاستثمارات البديلة**: وهي الاستثمارات التعويضية لاهتلاك الآلات والمعدات.

4- التنمية وأهمية عنصر رأس المال:

يقصد برأس المال الكميات المتراكمة من الموارد التي تساهم بمرور الزمن في زيادة التدفق من السلع والخدمات، وتكمن الأهمية التي يعطيها الاقتصاديون

---

[1] المرجع السابق، ص: 38.

[2] هيثم صاحب عجام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39، 40.

للاستثمارات وتكوين رأس المال في الدول النامية على الخصوص، في للدور المهم الذي يقوم به رأس المال ووظائفه سيما في المراحل الأولى لدفع العملية الاقتصادية، وهو ما أكدته العديد من الدراسات، كدراسة إدوارد دينسون Edward Denison حيث أجرى عمليات لحساب إسهام العوامل المختلفة في نمو الدخل الحقيقي للعامل في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1909- 1973 مستعينا بنموذج كوب دوقلاس، وأوضحت دراسته أهمية كم رأس المال المادي في إحراز قدر ملموس من النمو في الفترة الأولى. ويخلص بعض الاقتصاديين على ضوء ذلك إلى أن الزيادة في رأس المال في الدول النامية عامة تسهم بحوالي 25% من معدل النمو[1].

يقوم رأس المال بالوظائف التالية[2]:

أ- زيادة الإنتاج الكلي وزيادة القدرة الإنتاجية لعناصر الإنتاج.

ب- تغيير البنيات أو الهيكل الاقتصادي ونقله من طرق الإنتاج التقليدي إلى طرق الإنتاج المتطورة.

ج-التخفيف من آثار البطالة ومشاكلها.

وبالتالي فإن عنصر رأس المال هو المحرك الرئيسي لعملية التقدم الاقتصادي، لذلك فإن عملية التنمية الاقتصادية يجب أن تقترن بزيادة معدلات التراكم الرأسمالي إلى أقصى حد ممكن على مدى الزمن، وهذا على الرغم من أن عنصر رأس المال هو أكثر العناصر الإنتاجية ندرة لدى معظم الدول النامية .

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، مصر، 2003 ، ص ص: 206- 211.

[2] هيثم صاحب عجام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 40، 41.

وأي تحليل للتنمية الاقتصادية يصطدم دائما بعقبة واقعية في الدول النامية تتمثل في[1]: عجز التراكم الرأسمالي عن تمويل التنمية الاقتصادية، ويعود هذا العجز إلى عدم كفاية العمليات المتعلقة بتنظيم عرض وطلب رأس المال (الادخار والاستثمار).

وتتباين الدول النامية تباينا كبيرا من حيث مقدرتها في عرض رأس المال (تجميع المدخرات) ولكنها تتميز عموما بانخفاض هذه المقدرة لعدد من الأسباب أهمها: انخفاض متوسط الدخل الفردي الحقيقي، ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وبالتالي انخفاض الميل الحدي للادخار والاتجاه نحو الاكتناز في شراء العقارات والأراضي والمعادن النفيسة خشية الانخفاض المستمر لقيمة النقود.

إضافة ذلك فإن المشكلة الأساسية في عدم إسهام الادخار بكفاءة في عملية التنمية في البلاد النامية هي أن جزءا ضئيلا نسبيا من المدخرات يتم توظيفه في الأوراق المالية، والجزء الأكبر يتم توظيفه في التجارة وفي تمويل السلع الاستهلاكية المستوردة على حساب السلع الصناعية والجهاز الإنتاجي للدولة، وهو ما يبين أهمية الدور الارتكازي والمحوري لأسواق الائتمان في التنمية الاقتصادية.

ثانيا: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

أشرنا فيما سبق إلى ضرورة إحداث تغيير بنياني للانطلاق في النمو الذاتي، وأن هذا التغيير يتطلب دفعة أو دفعات قوية من الاستثمارات، والاستثمارات تحتاج إلى تمويل فلذلك يعتبر التمويل حجر الزاوية في أي عملية للتنمية الاقتصادية، ويرتكز

---

[1] أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص: 190-193.

التمويل على المدخرات الوطنية بصفة أساسية، ويستعان بالمدخرات الأجنبية لاستكمال النقص في المدخرات الوطنية، ومن هنا فإن دراسة تمويل التنمية تقتضي الإحاطة بمصادر الادخار الوطني (المصادر الداخلية لتمويل التنمية) ومصادر الادخار الأجنبي (المصادر الخارجية لتمويل التنمية).

I- المصادر المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية

يعني التمويل المحلي بحث مصادر الادخار المحلي، وكذلك بحث الوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات لأغراض التنمية، وهي جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة جزئيا. ونقصد بالموارد -هنا- الموارد الاقتصادية وتشمل الموارد الطبيعية والبشرية والمالية[1]، كما يقصد بالتمويل الداخلي، الموارد النقدية والعينية التي يمكن توفيرها من المصادر الداخلية المختلفة لتمويل التنمية.

وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر اختيارية وأخرى إجبارية[2]، أو ما يطلق عليه الادخار الاختياري والادخار الإجباري:

1- الادخار الاختياري:

ويقصد بالادخار الاختياري ذلك الذي يقبل عليه الأفراد والمشروعات طواعية واختيارا، ويتمثل في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال.

---

[1] عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، ط1، مجدلاوي، عمان، 1999، ص: 41.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل الكلي والتنمية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001. ص: 22.

1-1- مدخرات القطاع العائلي[1]: ويشتمل هذا القطاع على العائلات والأفراد والمؤسسات الخاصة. وعادة ما يقاس حجم الإدخارات لهذا القطاع بالفرق بين مجموع الدخول الممكن التصرف فيها(أي الدخل بعد تسديد الضرائب) والإنفاق الخاص على الاستهلاك.

مدخرات القطاع العائلي = الدخل المتاح – الاستهلاك

ويشكل القطاع العائلي في البلدان المتقدمة المصدر الرئيسي للادخارات المحلية، أما في الدول النامية -خاصة غير النفطية- فغن هذه المدخرات تتميز بالانخفاض بالقياس إلى احتياجات ومتطلبات برامج التنمية، وأحيانا سالبة، ويعود السبب في ذلك إلى عوامل عدة من أبرزها انخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض دخل الفرد، ارتفاع الميل للاستهلاك الناتج عن أثر المحاكاة، سوء توزيع الدخول، عدم كفاية أجهزة تجميع المدخرات وعدم استقرار القوة الشرائية للنقود. وتواجه بعض البلدان النامية إضافة إلى انخفاض مستوى الادخار مشكلة سوء توجيه المدخرات (فجانب كبير منها يذهب إلى استثمارات سلبية كالذهب والمعادن النفيسة ..)

وتتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في:

---

[1] أنظر: - محمد عبد العزيز عجيمية، وإيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 217 229.

- عرفات تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 41-43.

_محمود يونس محمد وعبد النعيم محمد مبارك، مرجع سبق ذكره، ص ص:441_445 .

- سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص ص: 110- 114.

- المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- الأصول السائلة مثل الأرصدة النقدية أو الأصول المالية كالأسهم والسندات وشهادات الاستثمار.
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمساكن والآلات والمعدات.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

أما بالنسبة للعوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلي فتقسم إلى عوامل اقتصادية (كحجم الدخل، وطريقة توزيعه وهيكل الاستهلاك..) وعوامل ديموغرافية واجتماعية، وتتحدد بمعيارين مهمين هما: القدرة الادخارية والرغبة الادخارية.

وسائل تنمية مدخرات القطاع العائلي في الدول النامية:

يعتقد الكثير من الاقتصاديين أنه في متناول الدول النامية النهوض بمدخراتها لو اتبعت حكوماتها سياسة رشيدة لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار وتوفير مناخ ملائم ونشر الوعي الوطني بين السكان، وأهم هذه الوسائل المقترحة:
- التوسيع في إقامة المؤسسات الادخارية كصناديق الادخار البريدية وشركات التأمين والبنوك الإسلامية – في الدول الإسلامية -.
- زيادة الوعي الادخاري لدى الأفراد وتنويع الأجهزة والمؤسسات القادرة على تعبئة المدخرات.
- تعدد الأوعية الادخارية التي تعمل على جلب المدخرات.
- أن تساهم السياسة المالية عن طريق التمييز الضريبي في تشجيع المدخرات إلى قطاعات معينة.
- العمل على مكافحة التضخم وضبطه حتى لا تتآكل القيم الحقيقية للمدخرات.
- خلق بيئة سياسية مستقرة، وتوضيح أهداف التنمية ومستلزماتها.

1-2 مدخرات قطاع الأعمال:

يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها، والتي تشكل بدورها مصدرا للادخارات.[1]

وتتوقف مدخرات قطاع الأعمال سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة على أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، فكلما تزايدت أهميته زادت مدخراته والعكس صحيح وتنقسم هذه الادخارات إلى نوعين هما: ادخارات قطاع الأعمال الخاص وادخارات قطاع الأعمال العام.

1-2-1 مدخرات قطاع الأعمال الخاص:

تتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة دون غيرها من الشركات الأخرى[2]. ويحسب الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص بالفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع (حصيلة المبيعات السلعية والخدمية) وبين مجموع نفقاته والتي تتمثل في: (قيمة مستلزمات الإنتاج، المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج، أقساط إهلاك الأصول المختلفة، صافي الضرائب المدفوعة، الأرباح الموزعة على أصحاب رأس المال) . وكلما ازدادت ادخارات هذا القطاع كلما ازدادت أرباحه.

وتعتبر مدخرات قطاع الأعمال الخاص أهم مصادر الادخار جميعا في الدول المتقدمة- في حين لا تزال تمثل أهمية نسبية ضئيلة في البلدان النامية- وهي تتوقف على[3]:

---

[1] عرفان تقي الحسني, مرجع سبق ذكره، ص :43.

[2] محمود يونس محمد وعبد النعيم محمد مبارك، مرجع سبق ذكره ، ص: 446.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 229 ـ231.

- الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح. فكلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت المدخرات، كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة ومنتظمة فإنه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشآت في فترات الرواج والرخاء بينما تميل إلى الانخفاض أو الاختفاء في فترات الكساد والركود.
- كذلك يتوقف هذا الادخار على طبيعة القطاع الخاص وبرامجه وخططه في المستقبل.

ولا تقوم هذه الادخارات بدور مهم في عملية التنمية في الدول النامية لأسباب تتعلق بسلوكات أصحاب هذه الشركات مثل نمط الاستهلاك البذخي وقلة الحافز على توسيع مشروعاتهم نظرا لعدم مواتاة البيئة الاقتصادية والسياسية مثل مخاطر التأميم والاضطرابات السياسية.

1-2-2 مدخرات قطاع الأعمال العام:

تتمثل مدخرات هذا القطاع فيما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها، وهي عبارة عن الفرق بين تكاليف الإنتاج وثمن بيع السلع المنتجة[1].ويحسب الدخل الصافي لهذا القطاع بنفس الطريقة لقطاع الأعمال الخاص عدا أن صافي الأرباح لا يظهر ضمن بنود التكاليف وذلك لأنه يرجع إلى الدولة[2].

وتزداد مدخرات هذا القطاع عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي والعمل على رفع الإنتاجية، ولا يتم ذلك إلا في إطار سياسة وطنية محددة باتجاه زيادة حجم المدخرات، وبصفة عامة فإن العوامل التي تحدد حجم مدخرات هذا القطاع تتمثل في[3]:

---

[1] محمود يونس محمد وعبد النعيم محمد مبارك، مرجع سبق ذكره، ص: 447.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف, مرجع سبق ذكره، ص: 238.

[3] نفس المرجع ، ص ص : 238 .239.

- السياسة السعرية للمنتجات وهل تحدد طبقا لاعتبارات التكاليف والسوق أم لاعتبارات اجتماعية أو سياسية.
- السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج وهل تخضع للدعم.
- سياسة التوظيف والأجور.
- مستوى الكفاءة الإنتاجية.

وما يلاحظ كذلك أن هذه الادخارات هي الأخرى تعاني من تضاؤل مقاديرها بسبب فشل استراتجيات التصنيع التي تبنتها الدول النامية وأهمها إستراتيجية إحلال الواردات، إضافة إلى انخفاض إنتاجية الاستثمارات.

إن الادخار الاختياري لاسيما لقطاع العائلات ورغم أهميته في تحقيق برامج التنمية إلا أن الحقيقة القائمة ي واقع الدول النامية تشير إلى عدم كفاية الادخارات الاختيارية المحلية وصعوبة التنبؤ بإمكانية تعبئتها وفق ما تقتضيه حاجة الوحدات الاقتصادية المختلفة من الاستثمارات، الأمر الذي يدعو السلطات العامة إلى اللجوء إلى المصدر الآخر للادخار وهي الادخارات الإجبارية.

2- الادخار الإجباري:

يقصد بالادخار الإجباري ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد-بعيدا عن حاجة الاستهلاك- بطريقة إلزامية دون أن يقبل عليه الأفراد طواعية [1]. ويشمل هذا النوع الادخار الحكومي والتمويل التضخمي والادخار الجماعي.

2-1 الادخار الحكومي:

تجسد هذه الادخارات بالمعنى الواسع الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة، والإيرادات العامة هي جميع الموارد المالية التي تحصل عليها السلطات

[1] محمود يونس محمد وعبد النعيم محمد مبارك، مرجع سبق ذكره، ص: 448.

العامة من المصادر المختلفة وأهمها: الضرائب، الرسوم، إضافة إلى القروض والإصدار النقدي الجديد والهبات والمساعدات، أما النفقات العامة فهي المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها لتقديم الخدمات العامة، وهذا يعتمد بدوره على العوامل التي تحكم حجم هدا الفائض لكل من الإيرادات والنفقات.[1]

وبالتالي فإن الادخار الحكومي هو عبارة عن الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي، ويكون أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، وهذا الفائض قد يكون موجبا إذا زادت الإيرادات الحكومية الجارية عن نفقاتها الجارية، وقد يكون سالبا في الحالة العكسية.

وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب، وهي عبارة عن ادخار إجباري، تمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد، وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة للاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منها، وتعتمد حصيلة الضرائب على عدة عوامل مثل: شموليتها، عدالتها وكفاءة الأجهزة الضريبية، مشكلة التهرب الضريبي ...[2].

وبسبب الاحتياجات الكثيرة للتنمية في البلدان النامية واضطلاع الحكومات بجانب كبير منها، فان هذا يستدعي الاهتمام بزيادة حصيلة الضرائب لمواجهة النفقات المتزايدة، وهنا لابد من البحث عن الطاقة الضريبية* للاقتصاد الوطني،

---

[1] عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص:45.

[2] انظر: - محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص.239.

- عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص:45.

* هي أقصى قدر من الأموال يمكن الحصول عليه في ظل النظام السياسي والاجتماعي السائد ودون حدوث أي ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية لا يمكن تحملها أي أنها تعبر عن القدرة الكامنة للمجتمع من حيث تحمل الضرائب، انظر : علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

وهي الحد الأقصى لما يمكن تحصيله من الضرائب دون الإضرار بالاقتصاد الوطني، ويخضع حجم الطاقة الضريبية إلى عدة عوامل اقتصادية اجتماعية وسياسية، كحجم الدخل وكيفية توزيعه، ونوع الإنفاق الحكومي، ومستوى الكفاءة الإدارية ودرجة الوعي المالي، والنظم الاقتصادية السائدة.

ويختلف حجم الطاقة الضريبية باختلاف الأنظمة الاقتصادية السائدة، وطبيعة النظام الضريبي نفسه، ويتصف النظام الضريبي في البلدان النامية بالجمود الهيكلي والتشوه في البنيان الاقتصادي، الأمر الذي يجعل حصيلتها غير مؤكدة، وتعتمد هذه الدول في هيكلها الضريبي على الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخول والثروات...)، وذلك بسبب ملاءمتها لاقتصادياتها ويرى الاقتصاديون أنه يصعب على هذه الدول التوسع في هذا النوع من الضرائب بسبب انخفاض أوعيتها وضعف الأجهزة الضريبية.

وعليه فإن لجوء هذه الدول للضرائب لتمويل التنمية الاقتصادية، يطرح مشكلة أنظمتها الضريبية، إذ أن هذه الضرائب بوضعها الراهن -الذي أشرنا إليه- لا تستجيب لمطالب التنمية، ومن ثم فإنه يتعين على هذه الدول حتى تحقق السياسة الضريبية هدفها أن ترفع كفاءة الجهاز الضريبي وتكافح التهرب من الضرائب، وتقوم بتوسعة الأوعية الضريبية...

كما يجب أن تهدف السياسات الضريبية إلى تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية، وبالتالي فإن هدف السياسة الضريبية لا بد وأن يكون البحث عن مصادر الفائض الاقتصادي أيا كان والعمل على تعبئتها دون المساس أو التأثير سلبا على عملية توليد هذا الفائض، كما يجب أن يكون الهيكل الضريبي على مستوى من المرونة بحيث يستجيب لحاجات التغيير الاقتصادي، وألا تهدف السياسة الضريبية فقط إلى تعبئة المدخرات بل يجب أن تستهدف أيضا تغيير نمط الاستثمار[1].

---

[1] عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص ص:196-198.

أما نظم التأمينات الاجتماعية فهي تتميز كوسيلة لتعبئة المدخرات بالخدمات العديدة التي تقدمها للمشتركين فيها، وتعتبر التأمينات الاجتماعية أحد أهم مصادر المدخرات في بعض الدول النامية، وتتوقف زيادة قدرتها على تعبئة المدخرات على حجم الفئات التي يشملها نظام التأمينات الاجتماعية.[1]

أما بالنسبة للنفقات العامة فتشمل نفقات الإدارة العامة (الأمن، الدفاع، التعليم، الصحة...)، والمرافق العامة وفوائد الدين العام والتحويلات[2]، ولا شك أن زيادة الدور الملقى على الحكومات من ناحية توفير الضروريات والسعي المستمر نحو تحسين مستويات المعيشة يحتاج إلى موارد مالية ضخمة، ومن هنا يتعين أن تسعى الحكومات إلى زيادة مواردها المالية دون أن يترتب على ذلك آثار سلبية على الإنتاج، ويتعين عليها كذلك أن تحسن استخدام تلك الموارد حتى لا تضطر إلى أسلوب التمويل بالعجز وما يترتب عليه من آثار تضخمية تعوق التنمية، وبالتالي فإن حدود هذه النفقات إنما يعتمد على مقدرة الدولة في الحصول على إيرادات عامة ومستوى النشاط الاقتصادي، وضرورة المحافظة على قيمة النقود.

وحتى تتمكن الدولة من زيادة الموارد المالية وزيادة فاعلية الإنفاق الحكومي لابد من تطوير النظام الضريبي، واستحداث ضرائب ملائمة، ومنع التهرب الضريبي وترشيد الإنفاق العام والتخلص من العمالة الزائدة، ورفع الإنتاجية والتخفيض التدريجي لاعتمادات الدعم وما يترتب عليها من زيادة الاستهلاك.

2-2 التمويل بالتضخم:

وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة، أي في

---

[1] نفس المرجع ، ص: 198.

[2] عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

حالة وجود عجز في الموازنة العامة، ويتلخص هذا الأسلوب في الاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية[1].

كما يقصد بالتمويل التضخمي بأنه وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي وذلك عن طريق خلق نقود أو ائتمان لسد الفجوة التي تظهر في تمويل خطة التنمية الاقتصادية وفي الميزانية الرأسمالية للحكومة[2].

وعادة ما يترتب على الإنفاق التضخمي زيادة في المستويات العامة للائتمان بمعدل أعلى من ارتفاع الدخول النقدية. ويثور التساؤل هنا عن طبيعة التضخم كوسيلة من جهة، وعلاقته بالاستخدام التنموي كوسيلة تمويلية يعتد بها في استحداث التنمية وحفز النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وبالتالي سنحاول بحث استخدام التضخم في تمويل عمليات التنمية[3].

ما يميز التضخم كوسيلة في أنه يعمل على خلق ادخار مصطنع يستخدم في عمليات التنمية وذلك عن طريق زيادة الأسعار وتوفير مصادر أكبر من وسائل الدفع و الائتمان، وتتم هذه الميكانيكية في الدول النامية عن طريق التوسع في الإصدار النقدي الجديد دون التوسع في الائتمان المصرفي، نظرا لعدم نضج النظام المصرفي وضعف الأسواق المالية النقدية، على عكس الدول المتقدمة حيث غالبا ما يتم التمويل بالتضخم عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي، نظرا لتقدم النظام المصرفي وتطور الأسواق المالية والنقدية مما يؤهله إلى إمكانية خلق وسائل دفع جديدة غالبا ما تتمثل في نقود الودائع والنقود الكتابية.

---

[1] نفس المرجع، ص: 46.

[2] محمد مبارك حجير، مرجع سبق ذكره، ص: 175.

[3] انظر: غازي عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت، ط1991،1، ص ص: 92_152.

إن اختيار وسيلة التمويل التضخمي يرتبط بكفاءة النظام المالي والنقدي والمصرفي وهنا تظهر ضرورة الالتجاء إلى وسيلة الإصدار النقدي الجديد في الاقتصاديات النامية -حيث تتمتع أنظمتها المالية والمصرفية بعدم الكفاءة لتعويض النقص في نسبة التقدم اللازم لحفز النمو- ولكن مع التقدم في مراحل النمو الاقتصادي تظهر إمكانية اللجوء إلى حقن الاقتصاد بالتضخم عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي.(لذلك فإن ارتباط التمويل بالتضخم عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي بمراحل النمو في الأنظمة المالية والمصرفية أو مراحل التقدم الاقتصادي يجعله أكثر تلاؤما في التطبيق مع أوضاع الاقتصاديات المتقدمة).

وقد تنعكس عملية حقن الاقتصاد بالتوسع في الإصدار النقدي الجديد في صور التمويل السلبي على التنمية وتزيد في نفس الوقت من حدة الضغوط التضخمية، وقد تؤدي إلى خفض المدخرات الوطنية وارتفاع الأسعار، وبالتالي نجد أن الاعتماد على هذه الوسيلة مرتبط بالطبيعة البنيانية للاقتصاديات النامية ومدى تلاؤمها مع عمليات حفز الاستثمار بالتضخم.

والمشكلة الرئيسية التي تدور حولها عملية استحداث التنمية بالتمويل التضخمي تتمثل في درجة مساهمة التمويل التضخمي في خلق التكوين الرأسمالي وكفاية متطلبات النمو في التمويل دون ظهور ارتفاعات تضخمية حادة في مستويات الأسعار.

ومشكلة التمويل التضخمي في الدول النامية وإن بدت ناجحة في تمويل التوسع في النشاط الاقتصادي في فترات الحروب إلا أنها غالبا ما يكون مشكوك فيها في الأوقات العادية وذلك بسبب[1]:

---

[1] أنظر: - محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 246-250.

- قلة أو عدم مرونة عناصر الإنتاج.
- ضيق السوق النقدي والمالي.

وبالتالي قد تؤدي إلى بروز آثار سلبية وخيمة على الاقتصاد حيث تقود إلى:[1]
- ارتفاع تكاليف التنمية عن طريق الإضرار بالادخار الاختياري.
- انخفاض القيمة الخارجية للعملة، وبالتالي انخفاض المدخرات وارتفاع الأسعار.
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية مما يرفع الأسعار ويقلل الحافز على الاستثمار.
- تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات لأنه يعيق الصادرات ويشجع الاستيراد.
- لا يساعد على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية بسبب التخوف من ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت.

ويؤدي التضخم إلى خفض حجم المدخرات الوطنية وبصفة خاصة الاختيارية منها لأن ارتفاع الأسعار يعني توجيه نسبة كبيرة من الدخل للاستهلاك ونقص النسبة الموجهة للادخار وبالتالي نقص مصادر التمويل الوطنية. ومع ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم يتجه معظم المستثمرين إلى تلك الأنشطة التي تضمن لهم تغطية رؤوس أموالهم بأسرع وقت ممكن وهي تلك الأنشطة المتعلقة بالخدمات والمضاربة وهي بعيدة عن المشروعات التي تساهم في تحقيق التنمية.

- عرفان تقي الحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص: 46، 47.
- محمد مبارك حجير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 175-202.

[1] انظر: - علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 186-187.
- عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 199-200.

فضلا عن تلك الآثار السلبية يرى البعض أن التمويل التضخمي لا يشكل وسيلة فعالة لخلق الادخار العيني الإجباري في الدول النامية، وذلك نظرا لانخفاض إنتاجها الوطني وهو ما يعني ضعف قدرتها على تكوين هذا الادخار العيني الإجباري.

وحينما تعالج السلطات العامة هذه الظاهرة -أي التضخم- ستقوم أولا بسياسات التقشف وذلك من خلال الضغط على الإنفاق العام لاسيما الجاري منه إضافة إلى تقليل الإنفاق الاستثماري.

وهكذا ينبغي عدم المغالاة في استخدام هذا الأسلوب بحجة تعويض النقص في الادخارات المحلية، لأنه من شأنه أن يزيد من مشكلة الادخارات تعقيدا، وهو ما يقود بالتبعية إلى الاعتماد على التمويل الخارجي. وبشكل عام فإن أمر استخدام هذه الوسيلة يتوقف على الموازنة بين جانبي منافعه ومساوئه، و على مراعاة جملة من الأمور هي:

- نوع التضخم المستحدث.
- المرحلة المفضلة للتضخم.
- مرحلة النمو المراد تمويلها.
- الحد الذي يستخدم فيه التمويل التضخمي والرقابة التي تفرض عليه.

2-3 الادخارات الجماعية:

وهي الادخارات التي تقتطع من دخول بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لتشريعات معينة ملزمة بقانون، ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة وهي خاصة بالعاملين في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وفي الوحدات الاقتصادية التابعة لها، حيث تقدم هذه

الأموال المجتمعة إلى الهيئات المختلفة التي تحتاج إليها في صورة استثمارات تمثلها أحيانا أوراق مالية مختلفة. وما يميز هذا الادخار عن باقي الادخارات الإجبارية هو أن الأفراد المساهمين في تكوينها يحصلون على مزايا مباشرة مثل الخدمات الصحية، والتعويضات، والمعاشات... ويعني هذا أن الادخار إلى جانب إسهامه في تمويل التنمية الاقتصادية، فإنه يسهم أيضا في استقرار العلاقات الاجتماعية بين الأفراد عن طريق تأمين حياتهم ومستقبلهم وضمان حقوقهم، ولذا فهو أكثر قبولا لدى الأفراد والهيئات عن الأنواع الأخرى للادخار الإجباري[1].

2-4 القروض العامة الداخلية:

إن ضعف الوعي الادخاري وعدم صلابة الإيمان بالتنمية وتمويلها دفع التكوين الادخاري جبرا كالضرائب، لكن قصور الطاقة الضريبية وضعف الإدارة الضريبية ألجأ الدولة إلى بديل لا جبر فيه ألا وهو القروض العامة، فعندما تبلغ الضرائب حد طاقتها بأن تزيد نفقاتها الحدية عن النفقات الحدية للاقتراض وجب اللجوء إلى القروض.

وتعرف القروض العامة الداخلية بأنها المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاستدانة من قبل شخص معنوي آخر مقيم فيها سواء كان من الأفراد أو البنوك أو الهيئات الخاصة أو العامة مع التعهد بردها ودفع فائدة عنها وفقا لشروط معينة[2].

وعند مقارنة الضريبة مع القروض، نجد أن الضريبة فريضة إجبارية، بينما

---

[1] أنظر: - محمود يونس محمد وعبد المنعم محمد مبارك، مرجع سبق ذكره ص: 453.
- عرفان تقني الحسني، مرجع سبق ذكره، ص : 47 ، 48 .

[2] حسين خضير كامل، دور القروض في التنمية، المطبعة الشبابية، بيروت، 2000 ، ص: 41 .

القرض بحكم أصله اختياري وتعاقدي في طبيعته، وبينما لا يعاد مبلغ الضريبة لدافعها فإن القرض يعاد على أقساط مضافا إليه الفوائد المحددة، والضرائب لا تتحمل أعباء على جانب نفقاتها بينما القرض يترتب على جانب نفقات الميزانية أقساط استهلاك وفوائد قد تستدعي زيادة الضرائب لخدمتها، والضرائب غير قابلة للتخصيص على وجه إنفاقي معين بينما تحتمل القروض هذا التخصيص[1].

مبررات اللجوء إلى القروض العامة الداخلية:[2]

يرجع ذلك إلى عوامل مالية واقتصادية واجتماعية:

- فالتمويل بالقروض العامة لا يزيد من الدائنية الإجمالية للاقتصاد الوطني حيث يكون المجتمع دائنا لنفسه بصورة تؤدي إلى نقل الدخول من القطاع الخاص إلى القطاع العام ومن استخدام إلى استخدام آخر غالبا.
- يهدف إلى توفير الأموال اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية.
- تعمل القروض على امتصاص التضخم عن طريق تقليص القوة الشرائية.
- قد يكون الهدف اقتصاديا أو اجتماعيا.

وحتى تكون للقروض العامة الداخلية فائدة اقتصادية واجتماعية، وتؤسس عليه نتائج هامة مختلفة، لابد من مراعاة بعض الجوانب المتعلقة بالتكلفة والتوزيع. فمن حيث تكلفة القرض يقتضي المنطق السليم استخدامه لتمويل المشروعات الإنتاجية الممولة لنفسها بنفسها، ومن تم فإن حصول الحكومة على هذه الأموال واستثماراتها وفقا لمقررات خطة التنمية الاقتصادية يعتبر دعامة

---

[1] محمد مبارك حجير، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، دون سنة نشر، ص: 160.

[2] أنظر: – محمد مبارك حجير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 162 ، 168.

– حسين خضير كامل، مرجع سبق ذكره، ص : 60، 75 ، 120 ، 125.

للتمويل وزيادة في معدل الاستثمار والتنمية.

أما من ناحية توزيع القروض للأعباء التمويلية للتنمية الاقتصادية فإن القرض يغاير الضريبة من حيث أنه يلقي عبء التمويل ليس على الجيل الحاضر فقط كما هو الحال بالنسبة للضريبة وإنما على الأجيال القادمة، والسؤال المطروح هو إلى أي مدى يمكن السير في التمويل الاقتراضي؟ وهنا تواجهنا مشكلة عبء القروض العامة وآثارها والتي يجب أن تدرس في علاقتها بالدخل الوطني، وكيف يمكن تخفيفه وهل يتم ذلك من حصيلة الضرائب أو تخفيض مبلغ سنوي من الميزانية أو بزيادة الإصدار النقدي.

ولهذا لابد من ملاحظة شيئين مهمين أولا مدى إمكانيات تحمل الميزانية لأعباء القروض، وثانيا نوع المناسبة المالية والاقتصادية بين القرض والمشروعات الإنتاجية المستهدف تمويلها، وهذا يقتضي دراسة مدى إسهامه في الدخل الوطني مع المقارنة بين سعر الفائدة على القرض وعائد هذه المشرعات.

وتتمثل أهم المشاكل التي تواجه الاقتراض الحكومي للتنمية في الدول النامية باختصار في عدم نماء العادة الادخارية وانتشار الاكتناز وعدم توفر سوق نقدية منتظمة لتداول القروض قصيرة الأجل وكذلك عدم نضوج سوق رأس المال، وقد يحجم الأفراد عن المساهمة في القروض الحكومية عند تدهور الثقة في المركز المالي والائتماني للدولة.

ويتصل بهذا الموضوع مسألة التفضيل النقدي الذي يعتبر سعر الفائدة ثمنا له، وهذا الاتجاه معروف في الدول النامية في الاحتفاظ بأصول نقدية سائلة لمواجهة الاحتياجات العارضة ولعدم الثقة في توظيف الأموال في المشروعات الاستثمارية بوجه عام ولقلة الطلب من جانب المنظمين مع قلتهم في هذه الدول.

ويتعين وضع سياسات مناسبة لعلاج هذه المشاكل وغيرها وتوفير القروض لخدمة التنمية في الدول النامية، ويأتي في مقدمة الإصلاح إنشاء وتنظيم السوق النقدية والمالية وأن يكون التداول متوفرا مع تحفيزات ملائمة.

3- التمويل المصرفي والتمويل عن طريق الأسواق المالية

3- 1- التمويل المصرفي:

كل الأنشطة الاقتصادية التي تسعى إلى النمو والتطور تحتاج إلى التمويل النقدي والإمداد بأدوات الدفع اللازمة حتى تتم دوراتها الإنتاجية والتسويقية، والائتمان المصرفي نشاط اقتصادي في غاية الأهمية وله تأثير متعدد الأبعاد على الاقتصاد الوطني وعليه يتوافق نموه وارتقاؤه، ونجاح النظام المصرفي في أداء مهامه يتوقف على مقدرته في توفير وسائل دفع كافية من ناحية وعلى قدرته على اجتذاب الأموال ومنح الائتمان من ناحية أخرى وذلك بتعبئة المدخرات ووضعها في خدمة التنمية الاقتصادية، وينبغي أن يكون الائتمان المصرفي متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية الاقتصادية (تجنبا للكساد والتضخم) في ظل سياسة ائتمانية متكاملة وواضحة ومنسجمة مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الأخرى.[1]

وبشكل عام تتفاعل أهمية الائتمان المصرفي مع مرحلة النمو والتطور الاقتصادي والمصرفي إلى حد بعيد حيث أن الطلب على الائتمان المصرفي

---

[1] أنظر: - عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 1999 ص ص: 38-40.

- محمود حمزة الزبيدي، إدارة المصارف - إستراتجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، عمان، ط1، 2000 ص ص: 185-190.

يحدد حاجات القطاعات الاقتصادية إلى التمويل اللازم وهذا يعني أن الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب مشتق من حاجات القطاعات إلى التمويل، ولهذا فكلما زادت عملية التنمية واتسع النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى الائتمان المصرفي.

ولقد قدم النظام المصرفي العديد من الخدمات التي أصبحت من أهم دعائم التنمية الاقتصادية ومرتكزا أساسيا لها، وكلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا وأوسع خدمات، ومقدرة الجهاز المصرفي على المساهمة في التنمية تقاس:[1]

- بمقدرته على تعويض العجز في الادخار المحلي عن طريق تنظيم عملي وتعبئة المدخرات من كافة القطاعات.
- بوجود بنك مركزي يضع سياسة نقدية وائتمانية متكاملة، وأهداف محددة وخطة نقدية ومالية طويلة الأجل.
- بالتوجه نحو التمويل طويل الأجل الذي يستهدف تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- بقدرة الجهاز المصرفي على تحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار والمحافظة على قيمة النقد بهدف زيادة الادخار وتقليل الاكتناز.

3- 2- التمويل عن طريق الأسواق المالية:

تؤدي الأسواق المالية دورا بالغ الأهمية في النشاط الاقتصادي، بفعل ما تقدمه من خدمات أصبحت من أكبر الدعائم التي تعزز نمو هذه الاقتصاديات

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية، 1998، ص: 205 ، 206.

وتطورها، وإن الأداء الجيد لهذه الأسواق يعني قدرتها على تعبئة المدخرات وتوجيهها للفرص الاستثمارية الأكثر إنتاجية، التي تخدم أغراض النمو وحسن أداء الاقتصاد ويتطلب هذا وجود ضوابط وتشريعات لإزالة أي مشكلات أو عوائق تؤثر على أداء الأسواق المالية.

تنقسم الأسواق المالية إلى أسواق نقدية وأسواق رأس مال.

3-2-1 السوق النقدية:

يعرف السوق النقدي بأنه مجموعة من المؤسسات والوكالات والأفراد الذين يتعاملون في النقد إقراضا واقتراضا لأغراض قصيرة الأجل، وهي ليست سوق مكانية أو مركزية حيث أن المعاملات تجري بوسائل الاتصال غير المباشرة كالتلفون والتلكس بين خزائن المؤسسات والأفراد دون التقاء الأطراف.[1]

ولكن بعد دخول أدوات نقدية ومالية جديدة، أصبح المفهوم يتشكل من العديد من العلاقات، تلفون، فاكس، تلكس، شبكة الإعلام الآلي، وهو مكان التمويل والتوظيف المباشر في الأجل القصير (عادة سنة واحدة) وكذلك في الأجل المتوسط (حتى 07 سنوات)، وموضوع المبادلة في هذا السوق هو الأصول النقدية التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة وتتحول إلى نقود حاضرة (نقود قانونية، نقود ودائع) بسرعة وسهولة وبأقل قدر من مخاطر الخسارة.[2]

يتعامل في السوق النقدي ثلاثة أطراف، هم أصحاب العرض أو الطلب للنقود

---

[1] محمد البنا، مرجع سبق ذكره، ص: 101 .

[2] - Gill Jacoud, la monnaie dans l'économie, France, Nathan 3ed 1918 p: 36 .

- Luc Bernet Rolande, principe de technique bancaire, Dunond, Paris,19édition,1997,p: 271.

- Daniel Arnould , les marchés des capitaux en France, Armand Colin, Paris ,1995 ,p: 17.

قصيرة الأجل، وهم:[1]

- مؤسسات الوساطة المالية والنقدية مثل البنك المركزي والبنوك التجارية وشركات التأمين والمؤسسات المالية غير المصرفية.
- أصحاب الفوائض المالية أي الفئات التي لها مدخرات تبحث عن توظيف قصير الأجل يحقق لهم السيولة والعائد وقلة المخاطر.
- الوحدات ذات العجز التي تحتاج إلى سيولة أو ائتمان قصير الأجل.

وتتمثل أهمية السوق النقدي فيما يلي:[2]

- تأمين السيولة النقدية وأدوات الدفع الأخرى.
- توظيف الموارد النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية.
- توفير احتياجات الأنشطة الاقتصادية الجارية من التمويل قصير الأجل.
- توفير احتياجات الأفراد إلى الائتمان الاستهلاكي.
- مواجهة الزيادات الطارئة في المصروفات العامة عن الإيرادات العامة الحكومية (إصدار أذون الخزانة).
- تلبية احتياجات قطاع التجارة من الضمانات المصرفية والاعتمادات المفتوحة.
- تمكين البنك المركزي من ممارسة وظيفة الرقابة على الائتمان.

3-2-2 أسواق رأس المال:

يشير سوق راس المال بالمعنى الواسع إلى وجهة العروض والطلبات لرأس المال في الأجل الطويل حسب تعبير M. Depalleur . ويتمثل في مجموع القروض

---

[1] محمد البنا، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

[2] نفس المرجع، ص : 101 ، 102 .

والطلبات لرأس المال المخصص للاكتتاب في رأس المال الاجتماعي للمؤسسات، والتوظيف في الأجل الطويل،..

يمارس السوق المالي وظيفتين أساسيتين: نظام الوساطة الذي يجمع الموارد مقابل إصدار الأوراق المالية في الأجل الطويل، ونتكلم هنا عن السوق الأولي (سوق الإصدار)، كما يسمح بالتفاوض حول الأوراق المالية وسيولتها، ونتكلم هنا عن السوق الثانوي أو البورصة[1]. لذلك تصنف أسواق رأس المال عادة إلى سوقين:

- ✓ **السوق الأولي:** (سوق الإصدار) ويقصد به السوق الذي تخلقه مؤسسات متخصصة لتقيّد -لأول مرة- أوراقا مالية قامت بإصدارها لحساب منشأة أعمال أو جهة حكومية ويطلق عليه بنك الاستثمار[2] . وتعتبر السوق الأولية أداة لتعبئة المدخرات وتقديمها للمشروعات، مما ينتج عنه علاقة بين كل من المكتتبين وبين تلك المشروعات[3].
- ✓ **السوق الثانوي:** ويقصد به السوق الذي تتداول فيه الأوراق المالية بعد إصدارها أي بعد توزيعها بواسطة بنوك الاستثمار ويمكن هنا أن نميز بين الأسواق المنظمة والأسواق غير المنظمة، فالسوق المنظم (البورصة) يتميز بأن له مكانا محددا يلتقي فيه المتعاملون بالبيع أو الشراء لورقة مالية مسجلة بتلك السوق، والأسواق غير المنظمة تطلق على المعاملات التي تجري خارج البورصة تتولاها بيوت السمسرة وقد تجري عن طريق شبكات

---

[1] Guy Caudamine, Jean Mantier, Banque et marche financier, paris Ed: économéca,1998, p: 239.

[2] منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999 ، ص: 83 .

[3] عبد الغفار حنفي ورسمية قريقاص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص: 447.

الاتصال وتتعامل في الأوراق غير المسجلة في البورصة [1].

وهناك مجموعة من الوظائف لأسواق رأس المال من بينها:[2]

- تقديم التسهيلات والترتيبات اللازمة لتحويل المدخرات من الأفراد أصحاب الفوائض إلى أصحاب العجز.
- تسعير الأصول المالية من خلال قوى العرض والطلب داخل السوق.
- تخفيض بعض التكاليف المرتبطة بعقد الصفقات.
- تنظيم مشكلة التمويل في الأجل الطويل.
- العمل على إدارة الديون بين الأفراد والمؤسسات.
- تعمل في الدول النامية على امتصاص السيولة العائمة والعاطلة وكذلك الاكتناز.

إن الحديث عن أهمية أسواق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية ينطلق من عدة اعتبارات أهمها[3] :

- تعبئة المدخرات: حيث تتيح الفرص لجميع طبقات المجتمع بالمشاركة في شراء الأوراق المالية.
- تمويل خطط التنمية الاقتصادية: حيث تحتاج عملية التنمية إلى رؤوس

---

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 95 -106 .

[2] عبد الحافظ السيد البدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة، توزيع دار الفكر العربي، القاهرة، 1999 ص ص: 8 -13 .

[3] رمضان السراج، دور الأسواق المالية في تحقيق التنمية التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات العالمية، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، الكويت، عدد: 18، 2000 ص ص: 19-22 .

أموال كبيرة قد لا تتوفر لدى الدولة، وفي هذه الحالة بدل الالتجاء إلى عمليات الاقتراض الخارجي التي تثقل كاهل الدولة بالديون فبواسطة هذه الأسواق تستطيع تمويل عملياتها التنموية وذلك بالاشتراك مع القطاع الخاص.

- عدم قدرة البنوك على التمويل المتوسط وطويل الأجل مما يتطلب وجود هذه الأسواق.
- التوزيع الأمثل لرأس المال: وذلك على مختلف الأنشطة الاستثمارية.
- رفع الكفاءة الاقتصادية.
- خلق رؤوس أموال جديدة للمستثمرين.

II- المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

نظرا لقصور مصادر التمويل المحلية عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، ونظرا لوجود العديد من القيود التي تعوق زيادة الادخار المحلي بدرجة محسوسة تكفي للدفعة الاستثمارية والانطلاقة في المراحل الأولى للتنمية، والتي يصعب عليها التأثير إيجابا في الأجل القصير (أي أن هناك فجوة ادخار واسعة)، تدفع الدول النامية اضطرارا إلى الاستعانة برأس المال الأجنبي لسد الفجوة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها خلال المراحل الأولى للتنمية، وذلك في شكل تمويل وعلاقات اقتصادية دولية.

ويقصد بالتمويل الدولي ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا إذ من المعروف أن العلاقات المذكورة تأخذ بعدين رئيسيين يتمثل أولهما بالجانب السلعي (الحقيقي)

للاقتصاد الدولي، وثانيهما هو الجانب النقدي أو المالي والتدفقات الدولية لرأس المال، والتمويل الدولي يندرج ضمن البعد الثاني، وتظهر أهمية التمويل الدولي كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي.[1]

1- الإطار النظري لتفسير الحاجة إلى التمويل الدولي[2]:

قدم العديد من الاقتصاديين نماذج تنموية لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية إلى التمويل الخارجي، ومنها نموذج هارود -دومارHarod Domar الذي استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج الوطني ومعدلات استثمار رأس المال، أي الفجوة ما بين الاستثمار المرغوب ومستوى الادخار المحلي، والتي أطلق عليها فجوة الادخار أو فجوة الموارد المحلية، وتجسد هذه الفجوة النقص في المدخرات المحلية للبلد المقترض وهو يساوي حجم رأس المال الأجنبي (كالقروض مثلا) اللازم توفيره تحقيقا لمعدل النمو المطلوب، حيث يستخدم رأس المال الأجنبي بجانب الادخارات المحلية لتغطية مستوى الاستثمار المطلوب. ويُعد هذا النموذج من أبرز التحليلات التي بيّنت الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية. أما في نظرية روستو فقد جاء التركيز على ضرورة رفع معدل الاستثمار بغية وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق ليصبح قادرا على تسيير ذاته بذاته أو ما يسمى بـ "مرحلة النمو الذاتي"، ويرى ساmولسن أنه طالما هناك معوقات كثيرة أمام التكوين الرأسمالي من المصادر الحقيقية فلابد من الاتكال على المصادر الخارجية، ويقول باران تتولد الحاجة إلى التمويل الخارجي جراء فقدان المجتمع لفائضه الاقتصادي، وقد فرق بين

---

[1] عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[2] نفس المرجع، ص ص: 35 -40

الفائض الحقيقي (الفعلي) وهو الادخار المتحقق فعلا، وبين الفائض الكامن وهي الادخارات غير المستغلة بعد، وهنا تبرز المشكلة في كيفية جعل الادخار الممكن متحققا فعلا، وذلك عن طريق إجراء تغيرات جذرية في الاقتصاد الوطني لتعبئة هذا الفائض، وهناك العديد من الأسباب لضياع هذه الادخارات في البلدان النامية منها البطالة، الاكتناز، التصرف غير العقلاني بالنقد الأجنبي، الاستهلاك غير العقلاني، التهرب الضريبي، هروب رؤوس الأموال إلى الخارج...

وبالتالي فإن تعبئة هذه المدخرات من شأنها أن ترفع من معدل الادخار المحلي ومن ثم الاستثمار المحلي وستنعكس فجوة الموارد المحلية بالنتيجة في فجوة خارجية تدعى بفجوة التجارة الخارجية التي تجسد الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، ويطلق هذا التحليل بنموذج الفجوتين، فجوة الادخار والاستثمار وفجوة الواردات والصادرات بمعنى أن:

(الاستثمار – الادخار) = (الواردات – الصادرات)

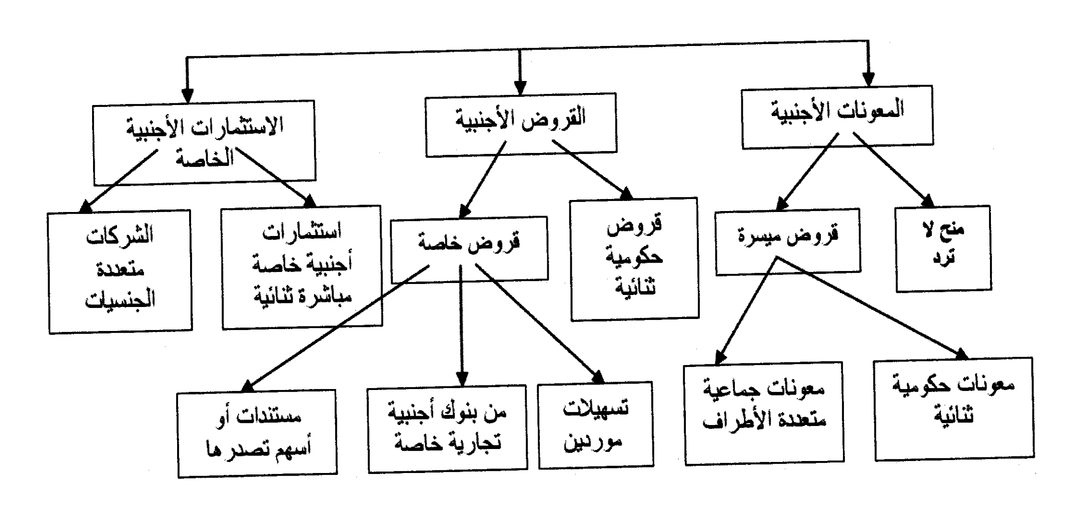
ويمكن إثباتها من خلال المعادلة التالية: $I-S=(M+R)-(X+T)$

M: الواردات   R: مدفوعات الفائدة   X : الصادرات   T : تحويلات العاملين في الخارج.

وتشير المعادلة إلى وجود التوازن الداخلي على الطرف الأيسر منها، والتوازن الخارجي على الطرف الأيمن، والاختلال في أي منها سينعكس على توازن الآخر، أي إذا أريد زيادة الاستثمارات بقدر يفوق ما يمكن تدبيره من مدخرات محلية لابد من وجود فائض في الواردات يأتي من تدفق نقد أجنبي صافي إلى الاقتصاد. وتعني هذه المعادلة أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يمكن تدبيره من المدخرات المحلية لابد أن يمول عن طريق انسياب صافي رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة.

ورغم أهمية هذه الأموال للتنمية الاقتصادية، إلا أنه لا ينبغي أن نهمل المشكلات التي يثيرها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج وهي مشاكل تتعلق بعبء السداد في المستقبل وعوامل سياسية، لذلك ينبغي الاحتياط للمخاطر التي تنجم عنها.

شكل رقم 06 : أشكال التمويل الدولي المتاحة للتنمية.



المصدر: سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، المدخل الادخاري الضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، ط2، 1998 ص: 308.

2- القروض الخارجية:

تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الأجنبية للأقطار النامية ويقصد بها:

- "تلك القروض القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق، مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها وفق شروط معينة"[1].

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مرجع سبق ذكره، ص: 314.

- "وهي تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة قطر لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان"[1].

وبالتالي فإنه ينشأ عن هذا القرض التزام خارجي على البلد المستفيد منها بحتمية سدادها ضمن آجال يحددها الطرفان المتعاقدان على القرض.

2- 1- أشكال وأنواع القروض الخارجية:

تأخذ القروض الخارجية أشكالا متعددة استنادا إلى معايير مختلفة منها:[2]

أولا: القروض الخارجية حسب طول فترة السداد وهي على ثلاثة أنواع: طويلة الأمد، متوسطة وقصيرة الأمد.

ثانيا: أنواع القروض الخارجية حسب طبيعتها (استخدامها): للأغراض الاقتصادية، للأغراض الاستهلاكية وللأغراض العسكرية.

ثالثا: أنواع القروض الخارجية حسب شروط تقديمها: بالرغم من أن القروض الخارجية تعد كالتزامات تسدد في آجالها المحددة إلا أنها تختلف من حيث درجة المشروطية المصاحبة لها، وهي على نوعين: القروض الميسرة والقروض الصعبة.

---

[1] عرفان تقني الحسني، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

[2] أنظر: - عرفان تقني الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 69-73.

- مصطفى خليفة، القروض الأجنبية والتنمية، دار النشر والطباعة، بيروت، 2000، ص ص: 42 -80 .
- سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 314 -318 .
- رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (دون سنة نشر)، ص: 290.
- محمد عبد الشفيع عيسى، المديونية العربية في إطار أزمة الديون في العالم الثالث، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2002 ، ص:49.

رابعا: أنواع القروض الخارجية حسب مصادرها: وتنقسم إلى قروض رسمية (القروض الثنائية والقروض متعددة الأطراف) وقروض خاصة (قروض المصدرين، قروض البنوك التجارية، الاكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة أو المشروعات التي تقام بها).

خامسا: أنواع القروض الخارجية حسب محتواها وتأخذ شكلين قروض نقدية، وقروض سلعية.

2- 2- مستوى الاقتراض[1]:

رغم ما يمكن أن تساهم به القروض في زيادة الناتج وتنمية الصادرات وبدائل الواردات، بحيث تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وزيادة المدخرات الوطنية، وجعل الميزان التجاري في صالح الدولة المقترضة، كما أنها تساعد على منع التضخم وتجنب تدهور العملة الوطنية إلا أنها تحتاج إلى معيار يبين المقدار الصالح الذي يجب أن تقترضه الدولة ويتم تحديد حجم الاقتراض عن طريق تحديد الفرق بين حجم الاستثمار المطلوب وحجم الادخار الوطني المتاح للدولة في حدود الحالة التوازنية للاقتصاد، وهناك بعض المشاريع التي يضعها البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتحديد قدرة بلد ما على استيعاب القروض الخارجية ومدى توفير الدراسات والتصاميم الهندسية للمشاريع التي تبثث ريعيتها الاقتصادية، وهناك معيار آخر تستعمله الهيئات المصرفية المقرضة في كثير من الأحيان هو مدى قدرة المشروع على إعادة تسديد القرض الذي استعمل من أجله.

---

[1] محمد العمادي، التنمية الاقتصادية والتخطيط، المطبعة العلمية، دمشق، 1991، ص: 225، 226 .

كذلك يمكن استخدام فكرة القدرة على إعادة الدفع والتي يتم حسابها على أساس مقدار قابلية القرض على زيادة الإنتاجية العامة في الاقتصاد، وقدرة الحكومة على اقتطاع النسب الضرورية من الإنتاجية المضافة عن طريق سياسات الضرائب والأسعار وتوجيه الموارد نحو القطاعات التي من شأنها أن تزيد من الصادرات أو تنقص من الواردات ليتم الوفاء بالقرض.

ورغم ما تؤديه هذه القروض في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لسيرها إلا أنها إذا وجهت لمشروعات غير إنتاجية أو سيطرت عليها الاتجاهات السياسية أو الشخصية فإنها ستلحق أضرارا باقتصاديات هذه الدول كارتفاع حجم المديونية الخارجية بشكل يهدد سياسات هذه الدول واستقلالها، ويضعف توجهاتها التنموية و يساهم في تردي الأوضاع المعيشية وزيادة الفقر.

3- المنح والمعونات الأجنبية (المساعدات الخارجية):

وهي تدفقات من رؤوس الأموال تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية، وخاصة غير النفطية منها التي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظرا للمشاكل العديدة التي تجابهها، وهناك اختلاف بين مفهوم المنحة والمعونة نوضحه كما يلي[1]:

▪ **أما المعونة:** فهي مجموعة الموارد النقدية والعينية التي يمزج فيها عنصر الهبة مع عنصر القرض الذي يدخل في نطاق المديونية الخارجية وهذا النوع من القروض الذي يمكن وصفه بأنه معونة هو القروض الميسرة التي تقل أسعار الفائدة فيها عن المعدلات العالمية، وفترات السماح تكون طويلة، وكذا مدة السداد تستغرق فترة زمنية طويلة.

وبالتالي فالمعونة الخارجية لا تتكون فقط من المنح الخاصة، وإنما تشمل القروض طويلة الأجل وهي تتميز بمرونة الشروط المالية التي تقدم بمقتضاها وسهولتها وطول فترة السداد وانخفاض سعر الفائدة والإعفاء من الالتزام بسداد الأقساط في السنوات الأولى للقرض، وفي بعض الحالات يمكن رده كليا أو جزئيا بعملة البلد.

والأوجه الاقتصادية التي يمكن أن تستخدم فيها هذه المعونات هي[1]:

- توجيه جزء من هذه الأموال لسداد أعباء خدمة الديون الخارجية عندما تستحق.
- إقامة المشروعات التنموية الاجتماعية كالصحة والتعليم ...
- إقامة مشروعات إنتاجية يخصص إنتاجها لسداد الديون الخارجية.

3- 2- مصادر المنح والمعونات الأجنبية:

تختلف مصادر المنح والمعونات الأجنبية باختلاف الجهة التي تقدمها، وبشكل عام هناك مصدران للمساعدات الائتمانية الرأسمالية هما[2]:

---

[1] عرفان تقني الحسني، مرجع سبق ذكره، ص: 64 ، 65.

[2] أنظر: - سمير محمد عبد العزيز ، التمويل العام ، مرجع سبق ذكره ص ص: 311 -314 .
- عرفان تفني الحسني، مرجع سبق ذكره، ص: 64 .
- كامل بكري، مرجع سبق ذكره ص ص: 151 - 156 .

- **المعونة الثنائية**: وتستند إلى علاقات ثنائية بين الدول المانحة والدول المستفيدة وتتمثل في المنح والقروض التي تعقدها الدولة المانحة مع الدولة المستفيدة، وهي معونات تتميز بأنها تعقد بشكل رسمي، أي في إطار التفاوض والاتفاق بين الحكومات المعنية.
- **المعونات متعددة الأطراف** (**الجماعية**): وتتمثل في المنح والقروض الميسرة التي تقدمها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف مع الدول النامية، ومن أهم هذه المنظمات والهيئات الدولية:

• الهيئات الدولية ذات الطابع العالمي: وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي.

• الهيئات الدولية ذات الطابع الإقليمي: وهي البنك الأمريكي العالمي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الآسيوي للتنمية.

• المنظمات الأوروبية المتعددة الأطراف: وهي صندوق التنمية الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي.

• المؤسسات الوطنية للتمويل الذاتي: وكالة التنمية الدولية، صناديق التنمية العربية، وكالات تنمية الصادرات الوطنية.

• هيئات دولية ذات طابع نوعي: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

والقروض المقدمة من هذه الهيئات والمنظمات تأخذ شكلين أساسيين هما:

أ- قروض سهلة ميسرة: وهي قروض تعقد بسعر فائدة منخفض أو بدونه وتمتد آجالها إلى فترات طويلة وتصل في بعض الأحيان إلى 50 سنة وتقدم وفقا لضوابط معينة من أهمها:

- انخفاض متوسط الدخل الفردي السنوي عن 375 دولار.

- معاناة الدولة من مشكلات حادة في ميزان المدفوعات تحد من قدرتها على الاقتراض بالشروط التجارية.

- توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي والرغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب-قروض عادية: وهي قروض تعقد بسعر فائدة أعلى من القروض الميسرة وتمتد آجالها لفترات تتراوح بين 10 إلى 20 سنة وتختلف دوافع هذه المساعدات ما بين الدول المانحة والممنوحة، فعادة ما تطلب الأقطار الممنوحة هذه المساعدات لدوافع اقتصادية تتلخص باستقدام الموارد لتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية أو لأغراض إنسانية لتخفيف الفقر والأمراض.

إن تقديم المعونات يكون عادة ضمن شروط قد يقصر استخدامها على مشروع أو مشروعات معينة تلقى قبول الدول والهيئات المانحة، وقد يكون الهدف من ذلك هو الحيلولة دون تبديد المعونة المقدمة وضمان استخدامها استخداما فعالا بواسطة البلد المستلم وذلك بربطها بمشروعات سليمة للتنمية، ومن الشروط الأخرى المقيدة للمعونة إنفاق المعونة في الشراء من هذه الدول المقدمة لها وذلك بهدف تصريف إنتاجها وتحسين مركز ميزان مدفوعاتها على حساب الدول المستلمة لها، وقد يكون من بين الشروط مغزى سياسي يغلف بجوانب معينة كاشتراط المحافظة على حقوق الإنسان ومكافحة التضخم والقضاء على الفساد...

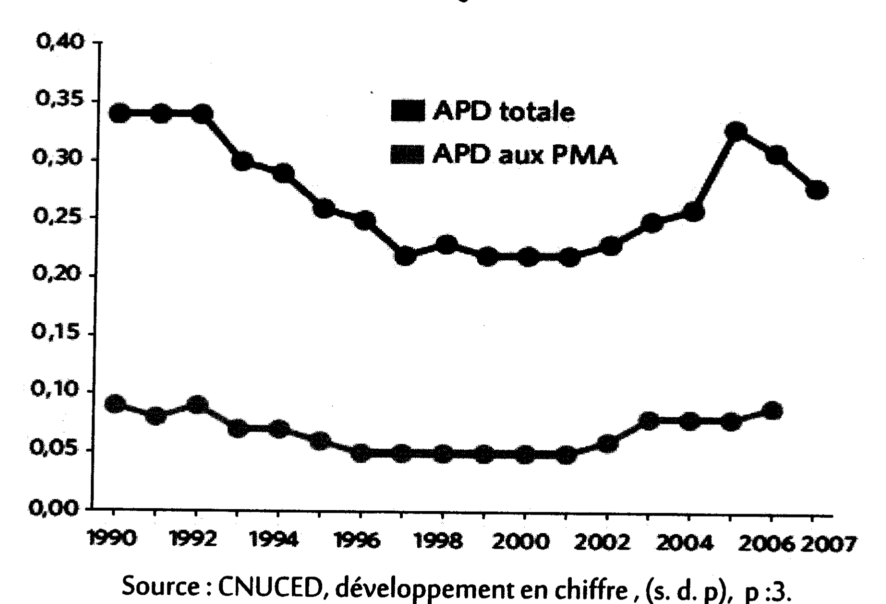
3- 3- واقع المساعدات التنموية الموجهة للعالم النامي

لقد كان من توصيات إعلان الأمم المتحدة للألفية في سبتمبر 2000 أن يحث المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المقرر عقده في مارس 2002 البلدان

الصناعية على التعهد بتحقيق تقديم مساعدة إنمائية رسمية للدول المتخلفة تقدر بـ 0.7% من دخلها القومي الإجمالي (الخام)، وبالفعل فقد التزمت هذه الدول بتخصيص هذه النسبة في مؤتمر مونتيري بالمكسيك (21-22 مارس 2002) المخصص لتمويل التنمية.

ويكشف واقع الإحصائيات -وحسب معطيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية- بأن نسبة المساعدة العمومية للتنمية استمرت دون النسبة المتعهد بها حيث كانت تصل فقط إلى 0.33% طيلة عقدين من الزمان (1970-1990)، وقد ازدادت هذه النسبة تقلصا خلال التسعينات بعد سقوط جدار برلين وزيادة عدد طالبي المساعدة الدولية، وإن كانت قد عرفت إعادة ارتفاع مع مطلع القرن الجديد كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 07: تطور المساعدات الممنوحة للدول النامية عموما والدول الأقل تقدما (PMA) خلال الفترة 1990-2007



Source : CNUCED, développement en chiffre , (s. d. p), p :3.

وتشير الإحصائيات إلى أنه وطيلة الفترة 1970-2009 كانت الولايات المتحدة الأمريكية دوما تحتل الصدارة في قائمة الدول المانحة للإعانات، متبوعة بفرنسا واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة . وفيما يلي جدول بأكبر 10 دول مانحة للمساعدات الدولية للتنمية خلال الفترة 2007-2009:

جدول رقم 10: أكبر 10 دول مانحة للمساعدات التنموية في الفترة 2007-2009

	2007	2008	2009
الولايات المتحدة الأمريكية	18901	23860	25174
ألمانيا	7950	9063	7097
المملكة المتحدة	5601	7323	7657
فرنسا	6258	6461	7019
اليابان	5778	6823	6001
هولندا	4644	5200	4798
إسبانيا	3339	4802	4473
كندا	3152	3367	3141
النرويج	2890	3078	3168
السويد	2932	3142	3009

Source : CNUCED, development aid at a glance, 2011 edition, p :4.

وبمتابعة إحصائيات تطور الإعانات حسب الدول المستقبلة لها وحسب الفترات، يتضح أن دول إفريقيا استحوذت على أكثر من ثلث المساعدات (36.5%) متبوعة بدول آسيا (31.9%) ثم دول أمريكا اللاتينية بـ 7.8% فقط.

أما عن أول عشر دول استقبلت الإعانات خلال الفترة 2007-2009 فتتصدرها العراق فأفغانستان فإثيوبيا ثم فيتنام كما هو موضح في الجدول التالي، مع ملاحظة أن هذا الترتيب لا يعطي صورة حقيقية عن أهمية الدول في الترتيب حسب الحاجات التنموية، إذ نلاحظ مثلا أن العراق ظل لفترة طويلة (30سنة) من 1970 إلى 1999 لا يتلقى إلا مساعدات ضعيفة لترتقي المساعدات المقدمة إليه إلى مستوى قياسي مقارنة بالسابق (6536 مليار دولار في المتوسط خلال 2000-2009 وإن كانت تراجعت بالربع تقريبا من 2008 إلى 2009 إذ انتقلت من 9880 مليار دولار إلى 2791 مليار دولار) وهو ما يفتح مجالا للبحث وفق إحصائيات كل دولة عن الدوافع الحقيقية الكامنة وراء قرار منح المساعدة الذي تتخذه الدول المانحة.

جدول رقم 11: أكبر 10 دول مستقبلة للمساعدات التنموية في الفترة 2007-2009

	2007	2008	2009
العراق	9185	9880	2791
أفغانستان	9365	4865	6070
اثيوبيا	2578	3328	3820
فيتنام	2511	2552	3744
تانزانيا	2820	2331	2934
منظمة التحرير الفلسطينية	1872	2560	3026
الودان	2112	2384	2289
باكستان	2244	1539	2781
الهند	1391	2114	2393
الموزنبيق	1778	1996	2013

Source : CNUCED, development aid at a glance, 2011 edition, p :7.

وتشير آخر الإحصائيات أن إعانات التنمية الصافية المدفوعة من طرف أعضاء لجنة مساعدات التنمية بـ OCDE عام 2010 بلغت 128.7 مليار دولار بارتفاع يقدر بنسبة 6.5% عن سنة 2009 (119.7مليار دولار) وهو مستوى تاريخي لم يسجل من قبل. وكانت أهم الدول التي ارتفعت مساهماتها: الولايات المتحدة الأمريكية (وظلت تحتل الصدارة دائما بمساهمة قدرت بـ 30.2 مليار دولار عام 2010)، روما الاتحادية، فرنسا، ألمانيا واليابان. كما أن الدانمارك ولوكسمبورغ والنرويج والسويد تجاوزت مساهماتها 0.7% من RNB (الدخل الوطني الخام) وهي النسبة التي حددتها الأمم المتحدة كما ذكرنا. أما دول الاتحاد الأوروبي فرغم أن مساهمتها مجتمعة مثلت سنة 2010 نسبة 54% من إجمالي المساعدات بمبلغ 70.2 مليار دولار، إلا أن هذه المساهمة لا تشكل سوى 0.41% من إجمالي RNB المجمع لهذه الدول.[1]

وتشير توقعات OCDE المستقبلية إلى آفاق سنة 2013 بأن مساعدات التنمية سيتباطأ نموها، حيث يتوقع أن تنمو برثم 2% سنويا في الفترة 2011-2013 مقارنة بـ 8% سنويا خلال الثلاث سنوات السابقة.

4- التجارة الخارجية:

تحظى التجارة الخارجية بمكانة هامة في اقتصاديات الدول باعتبارها وسيلة هامة للتنمية والحصول على العملات الأجنبية والتي تعتبر مصدرا مهما لتمويل التنمية وهذا ما أكدته العديد من المدارس الاقتصادية، وهي تتم بين وحدات سياسية منفصلة وبعملات متعددة، ولقد قامت هذه التجارة للعديد من الأسباب من أهمها احتياج الاقتصاديات إلى التصدير لعلاج انكماش حجم الناتج الوطني وانتشار البطالة.

---

[1] OCDE, aide publique au développement avril 2011, site : www.oecd.org/

وتتم المبادلات الدولية على أساس التفاوت في أسعار السلع والذي يرجع إلى التفاوت في نفقات الإنتاج بسبب حجم عناصر الإنتاج في المناطق المختلفة وكبر الإنتاج فيها، وتعد حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة إلى القطر، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، ويزداد معه الطلب على السلع والخدمات، مما يشكل حافزا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي يتحقق انتعاش الاقتصاد الوطني من خلال توليد الإنتاج والاستخدام والدخول. وبالمقابل يؤدي النقص في قيمة صادرات الدول النامية إلى انخفاض معدل استثماراتها وإبطاء سير التنمية فيها وانخفاض الدخل الوطني وخفض المدخرات الوطنية واحتياطات النقد الأجنبي.

إن اعتبار التجارة الخارجية وسيلة للتمويل يعتمد إلى حد كبير على العلاقة السعرية بين الصادرات والواردات وعلى حجم الصادرات التي يترتب على افتقادها صعوبة عملية التمويل.

لكن هذا المصدر التمويلي الهام يشكل معضلة أساسية في العديد من الأقطار النامية وذلك للأسباب التالية [1]:

- انخفاض قيمة الصادرات السلعية وذلك بسبب: ضعف الإنتاج المحلي وزيادة الطلب المحلي على المنتجات المحلية، تدهور أسعار السلع الأولية المصدرة، إجراءات الجبائية التجارية الجديدة والثورة العلمية والتكنولوجية.

---

[1] أنظر: - محمد مبارك حجير ، مرجع سبق ذكره ص ص : 239 — 257.

- سمير محمد عبد العزيز ، المداخل الحديثة في تمويل التنمية ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 492 — 496.
- عرفات تقني الحسيني ، مرجع سبق ذكره ص ص : 48 — 52.
- محمود يونس محمد وعبد العظيم محمد مبارك ، مرجع سبق ذكره ص ص : 454 — 456 .

- ضعف الصادرات غير المنظورة كخدمات النقل والصيرفة والسياحة والتأمين.
- عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.
- ضيق حجم السوق المحلية.
- صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

وما دامت للصادرات أهمية كبيرة في توفير الموارد اللازمة للتمويل وسببا لتحسين شروط التبادل التجاري فإن الأمر يقتضي إيلاءها مزيدا من الاهتمام توصلا إلى زيادة حجمها ورفع قيمتها، ويمكن التوصل إلى ذلك بالوسائل التالية:

- تحسين شروط التبادل التجاري بزيادة التصنيع وتحسين وتنويع توزيع المنتجات، وإقامة هيئات حكومية تتفاوض مع المشتري الأجنبي.
- زيادة حجم الصادرات من بعض السلع الخاصة من المواد الأولية بالتوسيع في إنتاجها وخفض الاستهلاك المحلي منها.
- تصدير أنواع جديدة من السلع.

وهناك اعتبارات أخرى لزيادة إسهام الصادرات في توفير التمويل منها حدوث خفض في قيمة العملة الوطنية مما يعني انخفاض أسعار السلع فيها وبالتالي تشجيع الصادرات والحد من الواردات ويتطلب ذلك مرونة طلب الدولة على الواردات الأجنبية بانخفاض طلبها ومرونة الطلب الخارجي على منتجات الدولة بزيادة الطلب عليها، ويجب أن يكون معدل التنمية متوائما مع الطاقة التصديرية والطاقة الاستيرادية بحيث لا يؤدي فائض الواردات إلى تسرب كثير من عرض النقد الأجنبي الذي يحتاج إليه لاستيراد السلع الرأسمالية، وحتى لا تظهر متاعب في ميزان المدفوعات تؤدي إلى زيادة عجزه والذي يرجع في الغالب إلى طبيعة الدول النامية باعتبارها منتجة للمواد الأولية التي تتعرض إلى تقلبات دورية عنيفة، وضعف الصادرات غير المنظورة وزيادة الواردات منها، وتضخم أسعار الصرف بسبب تقديرها بأكثر من قيمتها وفقدان الدول النامية لاحتياطها من الذهب والعملات الأجنبية.

5- الاستثمارات الأجنبية

تعتبر الاستثمارات الأجنبية إحدى مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدول النامية وذلك لتغطية الفجوة المحلية التي تعاني منها، ولقد ساعد الاستثمار الأجنبي على تنمية حركة التصنيع لغالبية الدول الصناعية علاوة على بعض الدول النامية خاصة المصنعة حديثا التي استضافت تلك الاستثمارات من زاوية تخفيف حدة مشكلة القروض الخارجية.

وقد أصبحت تتدفق سنويا البلايين من الوحدات النقدية إضافة إلى الأصول المالية المختلفة كرؤوس أموال تمويلية بين الدول المختلفة، وتجسد هذه التدفقات وظيفة نقل القوة الشرائية بين هذه الدول، حيث عادة ما يتم الانتقال من مناطق الطلب المنخفض على هذه الأموال إلى المناطق ذات الطلب المرتفع.

5- 1- أسباب تدفقات رؤوس الأموال:

تتعدد الأسباب المؤدية إلى تدفق رؤوس الأموال ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية[1]:

- الزيادة المستقلة في دالة الطلب على النقود المحلية.
- الزيادة في إنتاجية رأس المال الأجنبي.

وعادة ما يطلق على هاذين السببين بعوامل السحب.

- العوامل الخارجية: مثل انخفاض أسعار الفائدة الدولية، ويطلق عليها بعوامل الدفع، فضلا على أن الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى تعجيل التنمية الاقتصادية، وذلك لأن زيادة حجم الاستثمارات يفضي بداهة إلى زيادة الناتج

[1] أنظر: - عرفان تقني الحسني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 270 – 273 .
- محمد مبارك حجير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 278- 281.

الوطني وبالتالي الإسراع بمعدل التنمية الاقتصادية، وقد يؤدي استخدام الاستثمارات الأجنبية وما تحمله في طياتها من خبرات فنية ومهارات تنظيمية وإدارية إلى زيادة الفوائض التصديرية المتاحة وبالتالي إلى تحسين ميزان المدفوعات وزيادة الإمكانيات الاستيرادية إضافة إلى تفادي المخاطر المختلفة كالمخاطر السياسية والمخاطر الاقتصادية كتدهور القوة الشرائية للنقود وارتفاع معدل التضخم.

5- 2- مفهوم الاستثمار الأجنبي:

يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه امتلاك أحد الأطراف أو المؤسسات في دولة ما لأصول تعمل في دولة أخرى.[1] وتتمتع الاستثمارات الأجنبية بجانبين مهمين هما:

- **الجانب المالي:** حيث تعد هذه الاستثمارات بمثابة تدفقات مالية تنتقل من الدول الرأسمالية المتقدمة (دول الفائض) إلى الأقطار النامية (دول العجز) يمكن استخدامها لتمويل الاستيرادات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية.

- **الجانب التنموي:** أي هي وسيلة لانتقال الموارد الإنتاجية المادية والتكنولوجيا إلى الأقطار النامية كالآلات والمعدات والطاقة والمعرفة التكنولوجية إضافة إلى الجوانب الثقافية للأعمال وقدرة الوصول إلى الأسواق الخارجية، وهي جميعها تعد متغيرات حاسمة في عملية التنمية الاقتصادية.

وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين: استثمار أجنبي مباشر واستثمار أجنبي غير مباشر (محفظي).

---

[1] فرح عبد العزيز عزت، الاستثمارات الأجنبية والتنمية الاقتصادية، جامعة الأزهر ، القاهرة، 1999، ص: 04 .

أ- **الاستثمار الأجنبي المباشر** [1]: يتمثل في تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها يبرر لهم حق الإدارة.

ب- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر**:[2] تكون هذه الاستثمارات في شكل قروض أو اكتتاب في سندات للحكومات الأجنبية أو الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة فيها دون أن تعطي الحق في الإدارة، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح دون أن يترتب عليها إشراف مباشر أو اتخاذ قرارات من لدن هؤلاء الأجانب وهناك صورة لهذه التدفقات وهي الاستثمار بالمحفظة وتضم القروض والأسهم التي ازدادت من 02 مليار عام 1986 إلى 81.6 مليار دولار عام 1995، وهكذا بلغت 04 أضعاف الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا، وغالبا ما يتجه هذا المصدر للتمويل إلى الدول التي لديها أسواق مالية متطورة نسبيا، وأجهزة وأدوات للوساطة المالية وأنظمة متحررة للاستثمار.

وقد اتجهت الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية خلال النصف الثاني من العقد المنصرم وأصبحت أكثر أهمية كسياسة المشاريع المشتركة، واتفاقيات التراخيص، وعقود تسليم المفتاح، واعتبرت جميعها وسائل لعمليات نقل التكنولوجيا.

---

[1] أنظر: - فرح عبد العزيز عزت، مرجع سبق ذكره، ص ص: 5 — 20.
- عرفات تقني الحسني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 53 — 54 .
- محمد مبارك حجير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 281 ، 283 .

[2] أنظر: - محمد مبارك حجير، مرجع سبق ذكره، ص : 281 .
- عرفان تقني الحسني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 54 — 56 .

5- 3- أوجه الاختلاف والتشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر[1]:

- ينفد الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات متعددة القومية، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر يمكن أن يتخذ أشكالا مختلفة فقد تكون بشكل قروض أو أموال ملكية، وتحكم كلا الظاهرتين السوق العالمية.
- من وجهة نظر الاقتصاد المتخلف تحمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة معها ما يفتقر إليه هذا الاقتصاد من مهارات إدارية وتنظيمية وخبرة فنية ومعدات وآلات، ولأن هذه الاستثمارات قد تستلزم إقامة مشروعات ومنشآت ضرورية لها كالمطارات والفنادق ... إضافة إلى قابلية هذه الاستثمارات للتوسيع بسهولة وذلك عن طريق إعادة استثمار الأرباح، ومن ناحية ميزان المدفوعات لا تخلق عبأ ثابتا من المدفوعات الخارجية في أوقات الركود، وهي لا تثير مشاكل من حيث النقد الأجنبي اللازم لفوائد وأقساط الدين في الخارج.
- من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فإنه يفضل الاستثمارات المباشرة نظرا لما تتيحه له من حق الرقابة والإشراف على توظيف وإدارة رأس ماله.

5- 4- إسهامات الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاديات النامية:

يحقق الاستثمار الأجنبي العديد من المكاسب للدول النامية ومن بينها: [2]

---

[1] أنظر : - محمد مبارك حجير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 282- 283 .
- سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال- مدخل في تحليل الخيارات المالية للشركة متعددة القومية وتحدياتها في عصر العولمة، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص ص: 154 - 159.

[2] عبد القادر بابا، سياسات الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (غ م)، 2004/2003، ص ص:69-70.

- يتيح الاستثمار الأجنبي نقل التكنولوجيا ويحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج كما أنه مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري.
- يسهم هذا الاستثمار في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة عن طريق تدريب الموظفين ويعمل على زيادة إيرادات الضريبة للبلد المضيف.
- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار الوطني الذي تعاني منه الدول النامية، ويسهم كذلك في تمويل قطاع التصدير كما حدث في دول جنوب شرق آسيا والصين.
- يساهم كذلك في تنمية أنشطة البحث والتطوير.

5- 5- معوقات الاستثمار الأجنبي بالدول النامية:

يمكن الإشارة إلى أهم هذه المعوقات إجمالا كما يلي:[1]

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وانتشار الفساد الإداري والمالي، وعدم توافر المناخ الاستثماري الملائم.
- عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار وعدم توفر الكفاءات الإنتاجية لتشجيعه.
- عدم توافر النقد الأجنبي وتدهور أسعار الصرف.
- عدم توافر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج ومحدودية السوق المحلية.
- ازدواجية الضرائب وارتفاعها وارتفاع معدلات التضخم وغياب الحوافز الملائمة.
- عدم توافر أنظمة مالية ومصرفية متطورة وسياسات مالية داعمة.

---

[1] المرجع السابق، ص ص:72- 73.

- عدم توافر بنوك معلومات.

وحتى تتم الاستفادة الفعالة من الاستثمارات الأجنبية، يجب إتباع سياسة سليمة فيما يتعلق برأس المال البشري وتحرير نظم التجارة، وتوفير المناخ الاستثماري المناسب.

5- 6- واقع الاستثمار الأجنبي بالدول النامية:

عرفت الاستثمارات الأجنبية تطورا مذهلا في السنوات الأخيرة بسبب تنامي ظاهرة العولمة، وبروز التكتلات الاقتصادية وانفتاح الأسواق العالمية، وانتشار عمليات الدمج والتحالفات، فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي من 27.5 مليار دولار خلال سنوات السبعينات إلى 50 مليار دولار خلال النصف الأول من الثمانينات ووصل هذا الحجم إلى 155 مليار دولار خلال الفترة 85-1990 وبتنامي ظاهرة العولمة وانفتاح الأسواق العالمية وما تبعها من موجات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي قدر حجمه خلال عام 1997 بحوالي 364 مليار دولار بزيادة قدرها 45.54 % عن سنة 1995[1]. وقد سجل رقما جديدا سنة 2000 بـ 1.3 تريليون دولار، ثم سجل انخفاضا بعد ذلك نتيجة ضعف الاقتصاد العالمي وهبوط قيمة عمليات الدمج والتملك عبر الحدود، وتأثيرات 11 سبتمبر 2001.

وقد كان نصيب الدول النامية من الاستثمارات العالمية سنوات الثمانينات 20 % ، وفي فترة91-1996 بلغ نصيب الدول النامية 33% بزيادة قدرها 13 %، وبلغ نصيب الدول المتقدمة 64 % في نفس الفترة، وقد حصلت 11 دولة نامية عام

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصفاة، الكويت، 2005 ، ص : 121

1994 على أكثر من 76 % من إجمالي الاستثمار العالمي، وقد انخفضت هذه النسبة سنوات 2000.[1]

وبتتبع الوضع الراهن للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاديات النامية نلاحظ أن تقرير الأونكتاد حول الاستثمار العالمي لسنة 2011 يشير إلى أن التدفقات الداخلة من IDE عرفت انتعاشا عام 2010 لتصل إلى 1,24 تريليون دولار، بعد الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، وهي رغم ذلك تظل أدنى بنحو 15 % من مستواها قبل الأزمة وأدنى بنسبة 37 % تقريبا من الذروة التي كانت قد بلغتها عام 2007.[2]

ولقد عرفت حصة الدول النامية ارتفاعًا بارزًا من هذه الاستثمارات، حيث تلقّت ولأول مرة أكثر من نصف التدفقات العالمية الداخلة من IDE عام 2010، وكان نصف أعلى 20 اقتصادًا مضيفا لـ IDE عام 2010 مكونًا من اقتصاديات نامية أو اقتصاديات انتقالية.

ويلاحظ من الجدول التالي أنه و بالرغم من ارتفاع حصة العالم النامي من مجموع تدفقات IDE الداخلة إلا أن هناك تباينا كبيرا بين مجموعات الدول النامية في حصتها من هذه الاستثمارات، حيث أن أفقر المناطق ظلت تشهد انخفاضات في نسبة حصتها من IDE(بلدان إفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة)، وفي الوقت نفسه شهدت المناطق الناشئة الرئيسية في شرق وجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية نمواً قوياً في تدفقات IDE الداخلة إليها :

---

[1] عبد القادر بابا، مرجع سبق ذكره، ص ص: 56-61.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2011 ، ص:61.

جدول رقم 12 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بحسب المنطقة 2008-2010

الوحدة: (بمليارات الدولارات و بالنسبة المئوية)

المنطقة	تدفقات IDE الداخلة بمليارات الدولارات			تدفقات IDE الداخلة كنسبة مئوية		
	2008	2009	2010	2008	2009	2010
العالم	1 744	1 185	1 244			
• الاقتصاديات المتقدمة.(*)	965	603	602	55.3	50.9	48.4
• الاقتصاديات النامية (**)	658	511	574	37.7	43.1	46.1
- إفريقيا	73	60	55	4.2	5.1	4.4
- أمريكا اللاتينية و الكاريبي	207	141	159	11.9	11.9	12.8
- غرب آسيا	92	66	58	5.2	5.6	4.7
- جنوب و شرق و جنوب شرقي آسيا.	284	242	300	16.3	20.4	24.1
• جنوب شرقي أوربا و رابطة الدول المستقلة(الاقتصاديات الانتقالية).	121	72	68	6.9	6	5.5
• الاقتصاديات الضعيفة هيكليا و الهشة والصغيرة (***)	62.4	52.7	48.3	3.6	4.4	3.9
- أقل البلدان نموًا.	33	26.5	26.4	1.9	2.2	2.1
- البلدان النامية غير الساحلية.	25.4	26.2	23	1.5	2.2	1.9
- البلدان النامية الجزرية الصغيرة	8	4.3	4.2	0.5	0.4	0.3

(*)يتبع هذا التقرير تصنيف الأمم المتحدة للدول، والدول المتقدمة حسبه هي البلدان الأعضاء في OCDE عدا تركيا وجمهورية كوريا وشيلي والمكسيك بالإضافة إلى البلدان الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوربي والتي ليست أعضاء

في OCDE (بلغاريا، رومانيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة)، علاوة على أندروا، برمودا،سان مارينو، ليختنشتاين و موناكو.

(**) الدول النامية هي جميع الدول ما عدا الدول المتقدمة والاقتصاديات الانتقالية في الجدول.

(***) دون إعادة احتسابها مرتين.

المصدر : تقرير الأونكتاد حول الاستثمار العالمي 2011 ، ص ص:4–5.

- ففي إفريقيا انخفضت تدفقات IDE الداخلة إلى القارة بـ: 5 مليار دولار ما بين 2009 و2010، وظل القطاع الأولي لاسيما قطاع النفط المستقبل الأول لهذه الاستثمارات، ويتوقع تقرير الأونكتاد أن تكون سنة 2011 سنة أخرى لتراجع IDE الداخل إلى أفريقيا بسبب عدم الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا.
- أما التدفقات الداخلة إلى شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا ككل فقد ارتفعت بنحو 24% عام 2010 لتصل إلى 300 مليار $ مع اختلاف كبير بين المناطق الفرعية الثلاث: فالتدفقات الداخلة إلى رابطة آسيان ازدادت بالضعف، بينما شهدت تلك المتجهة إلى شرق آسيا ارتفاعاً بنسبة 17%، أما الاستثمارات المتجهة إلى جنوب آسيا فقد انخفضت بنحو الربع .
- وظلت الصين أكبر بلد متلقٍ لـ: IDE في العالم النامي وقد ارتفعت حصتها بـ: 11% لتصل إلى 106 مليار $ مع تركز الاستثمارات في الصناعات عالية التقنية والخدمات.
- وتراجعت حصة كل من الهند وباكستان من تدفقات IDE بنسبة 31% و 14% على التوالي، وتزايد اهتمام المستثمرين الأجانب ببنغلاديش كموقع هام للإنتاج المنخفض التكلفة في جنوب آسيا مما جعل الاستثمارات الأجنبية المتوجهة إليه تقفز إلى نسبة 30% لتصل إلى 913 مليون $.

- وازدادت تدفقات IDE الداخلة إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 13% عام 2010، وسُجّلت أقوى زيادة في أمريكا الجنوبية بمعدل نمو بلغ 56%.

- وعلى عكس الرواج الذي حققته مجموعة الدول النامية ككل في جذب IDE فإن تدفقات هذا الاستثمار الداخلة إلى البلدان الأقل نمواً والبالغ عددها 48 بلداً قد انخفض بنسبة 0.6% إضافية عام 2010، كما أن توزيع هذه التدفقات بين بلدان هذه المجموعة مازال متباينا بدرجة مرتفعة، إذْ يتّجه أكثر من 80% من تدفقات IDE التي تستفيد منها البلدان الأقل نمواً إلى الاقتصاديات الغنية بالموارد في أفريقيا.

5- 7- حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر:

بالنسبة لتحفيز الاستثمار الأجنبي فقد اعتمدت الكثير من الدول على سياسات لجذب هذا الاستثمار، فخفضت القيود بشكل كبير وزادت المحفزات التي تضم:

- حوافز المالية العامة: ومضمونها التركيز على هدف تقليل الضرائب على المستثمر الأجنبي.

- حوافز مالية: وتتضمن توفير التخصيصات المالية مباشرة للشركات وذلك لتمويل الاستثمارات الأجنبية الجديدة أو بعض العمليات أو تحمل الكلف الرأسمالية والعملياتية.

- حوافز أخرى: والهدف منها دعم الربحية للمشاركة الأجنبية أي دعم الفروع الأجنبية كتخصص إعانات للبنية التحتية وتخصيص خدمات (مالية، معلوماتية...) وأفضلية للسوق، وتعاملات خاصة بالتمويل الخارجي.

6- دور البنك الدولي والشركات متعددة القومية في تمويل التنمية الاقتصادية

6-1 دور البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية:

تلعب المؤسسات المالية الدولية متعددة الأطراف -لاسيما البنك الدولي دورا متزايد الأهمية وبالغ الخطورة في إدارة وتوجيه معظم المشكلات الاقتصادية للدول النامية، وفي تشخيص هذه المشكلات طبقا للرؤية الخاصة بها، وفرض الحلول وتقديم التوصيات والمقترحات لعلاجها.

وتكمن أهمية الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات -لاسيما البنك الدولي- في كونه لا يتوقف فقط على حجم ومقدار ما تقدمه هذه المؤسسات من قروض ومساعدات للتنمية -رغم قلتها عن الاحتياجات المتزايدة للتنمية في هاته الدول- وإنما كذلك لما يترتب عن إقدام البنك الدولي على تمويل أحد المشروعات في دولة معينة من دفع العديد من الهيئات والمؤسسات ووكالات المساعدات الأخرى إلى الإقدام والمشاركة في تمويل هذا المشروع باعتبار أن إقدام البنك على التمويل بمثابة شهادة صلاحية تثبت سلامة إعداد هذا المشروع.

ويقدم البنك الدولي قروضه لأية دولة عضو بناء على دراسة مسبقة وشاملة لهيكل اقتصادها ومواردها ونوعية الإدارة العامة والتعليم وميزان المدفوعات إضافة إلى قدرة الدولة على الاستخدام الفعال لهاته الموارد وتحسين أدائها الاقتصادي، مع أن هناك أولويات في توزيع القروض على أساس احتياطات الدولة وهياكلها الاقتصادية، ومن بين هاته المجالات الزراعة ، الصناعة، التعليم، البحوث، والدراسات الاقتصادية ، إضافة إلى دوره في تصحيح الاختلالات الاقتصادية للدول النامية، والتي شرع فيها منذ 1980، ضمن برامج إصلاحات شاملة (الخوصصة، خفض الدعم لحكومي، زيادة أسعار الطاقة، تهيئة المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية).

6-2 الدور التمويلي للشركات متعدد القومية:

ترتبط الشركات متعددة القومية بتدويل الإنتاج حيت الاستثمار الأجنبي وأنشطة الفروع الأجنبية وعملياتها، ولقد أبدت اتجاها متناميا على الصعيد العالمي، وبلغ عددها نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي60.000 شركة كبيرة وصغيرة، وقد بلغ عدد فروع هذه الشركات 000 500 فرعا أجنبيا منتشرا في العالم، وقدر حجم المبيعات السلعية والخدماتية لتلك الفروع الأجنبية بحولي 9,5 تريليون دولار عام 1997، وهو مستمر بنسبة زيادة كبيرة تفوق نسبة نمو الصادرات العالمية من السلع والخدمات لنفس السنة والذي بلغ 6,4 تريليون دولار[1].

أ. تعريف الشركات متعددة القوميات:

الشركة متعددة القوميات هي مؤسسة اقتصادية ضخمة تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على مستوى دولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركزا رئيسيا لها[2].

عوامل انتشارها: هناك مجموعة من العوامل ساعدت على انتشار هذه الشركات منها[3]:

- كبر حجم السوق العالمية وتحسن وسائل النقل والاتصالات.
- إمكانية الرقابة على فروع الشركة.
- الاستفادة من انخفاض تكلفة الأيدي العاملة في الدول الأخرى وتخفيض تكاليف النقل.

---

[1] عبد القادر بابا، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

[2] موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى وياسر المومني، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2003، ص: 177.

- التمركز بالقرب من المواد الخام.
- الاستفادة من الإعفاءات الضريبية في الدول الأخرى.

ب. الدور التمويلي للشركات متعددة القومية في الدول النامية:

- لقد ارتفع عدد الشركات متعددة القوميات سنة 2000 إلى ما يزيد عن 60000 شركة عالمية، لها من الفروع ما يزيد عن 820000 فرعا، موزعين على مختلف الأسواق العالمية بدرجات متفاوتة، يتركز الجزء الأكبر منها في الدول المتقدمة (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، اليابان).
- وتسمى بالشركات دولية النشاطTransnational corporations بناء على ما أرادته لجنة 20 التي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها الخاص بهذه الشركات، يتم استخدام Transnational بدلا من كلمة Multinational وكلمة Corporation بدلا من كلمة Entreprise لأن هذه الشركات تعتمد على سوق متعدد الدول فهي عابرة للقوميات.
- ويقدر البنك الدولي استثمارات الشركات متعددة القومية في البلدان النامية بنحو 56 مليار دولار في العام 1995. و90 مليار دولار سنة 1997 ويلاحظ من ذلك الزيادة الكبيرة في تلك الاستمارات والتي ترجع إلى عدة عوامل من بينها: وفرة بعض مستلزمات الإنتاج وقلة ثمنها في البلدان النامية التي من أهمها عنصر العمل، وبالتالي فالبلدان النامية تمتلك ميزة نسبية تتمثل في تدني الأجور فإنها تستفيد من الشركات متعددة القومية الباحثة عن أجور منخفضة من أجل تحقيق أرباح مرتفعة، وهذا الذي استفادت منه كل من سنغافورة، جنوب إفريقيا، ماليزيا، البرازيل والمكسيك بوصفها دولا تشجع سياسة رفع الصادرات إلى الإنتاج الصناعي[1].

---

[1] علي محسن، الدور التمويلي للشركات متعددة الجنسية، دار المعارف للطباعة، بيروت، 2000، ص ص: 92 – 95 .

ت. إيجابيات الشركات متعددة القوميات وسلبياتها:

هناك مجموعة من الإيجابيات والسلبيات لأداء شركات متعددة القوميات نذكر منها[1]:

الإيجابيات:

- زيادة الاستثمار والدخل في القطر المستفيد.
- إنتاج ذو نوعية جيدة وكمية أكبر، يخصص الفائض منه للتصدير.
- رؤوس أموال ضخمة تعالج العجز في الادخارات المحلية.
- من المحتمل أن تزيد إيرادات الحكومة نتيجة لزيادة نشاط هذه الشركات.
- يمكن للبلدان التعرف على القنوات الإنتاجية والتكنولوجيا المتقدمة.
- توفير إطار التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي العالمي.
- تعزيز درجة المنافسة وإيقاف الاحتكارات الداخلية.

السلبيات:

- تعمل الشركة متعددة الجنسية في بحر احتكاري بحيث لا توافق على دخول شركات محلية لمشاركتها.
- منافسة الشركات المحلية مما يؤدي إلى سحب الأموال والعملة الصعبة من الدول المضيفة.
- زيادة التبعية للاقتصاد الخارجي.
- تعمل هذه الشركات على احتكار التكنولوجيا.
- تلجأ إلى إنتاج السلع الكمالية وعدم إنتاج السلع الأساسية مما يعيق عملية التنمية.
- إضعاف الاستقلال السياسي للقطر المضيف وصعوبة الرقابة على أنشطة هذه المشروعات.

---

[1] أنظر: - موسى سعيد مطر، نوري موسى شقيري وياسر المومني، مرجع سبق ذكره: ص ص: 178 - 179.

- عرفات تقني الحسني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 61 -62.



الفصل الخامس

البلدان النامية: المفهوم، التصنيف، الخصائص والهيكل الاقتصادي

أولا: مفهوم الدول النامية

حسب المعجم الاقتصادي فإن الدول النامية هي الدول التي لا يفي فيها حاليا الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي لتوليد المدخرات اللازمة للشروع في برامج استثمار زراعي وصناعي واسعة، وتتميز هذه الدول بشكل نموذجي بوجود قطاع أولي واسع (زراعي عادة) تعيش فيه غالبية السكان في مستويات الكفاف أو قربها، فلا تنتج إلا بالكاد ما يفي باحتياجاتها المباشرة، ومن ثم لا تستطيع توفير الإنتاج اللازم لدعم مجتمع مدني صناعي واسع.[1]

وقد أطلق على هذه البلدان تسميات عديدة مثل: البلدان النامية، البلدان السائرة في طريق النمو، البلدان الفقيرة، البلدان المتخلفة، بلدان العالم الثالث ... الخ ، وتعتبر التسمية الأخيرة الأكثر شيوعا واستعمالا، وفيما يلي عرض لأهم هذه التسميات:

- فحينما بدأ الفكر الاقتصادي في تناول مشكلة النمو بهذه البلدان أطلق عليها اصطلاح "**الدول المتأخرة**" وعرفت بأنها " تلك الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني أو الاقتصادي"، أو " هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها"[2]. إلا أن هذا التعريف تنقصه الدقة ولا يوضح الأبعاد الحقيقية لمشكلة تخلف هذه البلدان، إضافة إلى عدم قبول مصطلح "التأخر" من طرف الكثيرين.

---

[1] Cristopher Pass, Brayan Lowes et Leslie Davies, Dictionary of economics, ACADEMIA, Beirut, Lebanon,1995,p :111

[2] عمرو محيي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، (بدون سنة نشر) ، ص ص:.29-30.

- لذلك استُبدلت التسمية السابقة باصطلاح آخر هو "**الدول المتخلفة**" وعرفت بأنها: " الدول التي ينخفض فيها الدخل الفردي عن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة"، وبالتالي فإن هذا التعريف يتضمن تواجد إمكانيات النمو بهذه البلدان متى تم الاستغلال الكامل للموارد المتاحة بها. ولقي مصطلح "التخلف" اعتراضا أيضا لأنه لا يفرق بين الركود والنمو من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يعطي انطباعا بسيادة الركود في هذه المجتمعات وهو ما لا يتفق والحقيقة، ولذلك استبدل باصطلاح "الدول النامية" تفاديا للخلط بين الركود والنمو.
- **الدول النامية**:[1] رغم أن هذا الاصطلاح لقي قبولا واسعا إلا أنه يؤخذ عليه أن "النمو" لا يقتصر على الدول المتخلفة بل هو مصطلح عام يشمل الدول المتقدمة أيضا، ولكن الفرق واسع بين نمو هذه وتلك، وبالتالي فإن هذه التسمية المتفائلة لا تعبر عن الحالة الحقيقية لهذه الدول.
- **الدول الأقل تقدما**: وهي تسمية تقابل تسمية الدول المتطورة بالدول الأكثر تقدما، وهي تحمل في طياتها نسبية التقدم، ولكن يؤخذ عليها المأخذ السابق وهو أنها توحي أن دول العالم تعيش درجات متفاوتة من التقدم، في حين أن واقع الحال أن الكثير من الدول تعيش حالة جمود أو تقهقر.
- **الدول الفقيرة**: في مقابل الدول الغنية، ورغم أن هذا الاصطلاح يتميز بالحياد بسبب تركيزه على الجوانب الاقتصادية المادية، إلا أنه منتقد بسبب أنه توجد بلدان نامية كثيرة غنية بالموارد الطبيعية كالدول النفطية مثلا.
- **دول العالم الثالث**: يغلب على هذا الاصطلاح الطابع السياسي، ويرتكز إلى تقسيم العالم إلى الدول الرأسمالية المتقدمة في المرتبة الأولى، تليها الدول

---

[1] ينظر بالنسبة لهذه التسمية وما بعدها: عادل مجيد عيدان العادلي، مرجع سابق، ص ص: 7-8.

الاشتراكية التي كانت سائدة حتى انهيار الاتحاد السوفياتي في المرتبة الثانية، ثم يأتي في المرتبة الثالثة بقية دول العالم التي يبلغ تعدادها 159 دولة موزعة على القارات الثلاث: آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

- **دول المحيط**، في مقابل دول المركز (الدول المتقدمة) ويشير هذا الاصطلاح بالأساس إلى أن التخلف يرجع إلى علاقات التبادل غير العادلة التي تتم بين المركز والمحيط، والتي تكرس تبعية المحيط للمركز دائما.
- **دول الجنوب**: في مقابل دول الشمال، وهذه التسمية تستند إلى التصنيف الجغرافي للدول . كما سيأتي . وقد ظهرت في مؤتمر باريس للطاقة عام 1975.

ورغم تعدد الاصطلاحات التي أطلقت على هذه البلدان، فإن استخدام أي منها تحكمه عوامل سياسية واجتماعية ونفسية مختلفة، ولا يوجد في الحقيقة فرق جوهري لمدلول كل منها على الإطلاق، وبالتالي فإن استخدام أيا من هذه المصطلحات مقبول طالما أن هناك اتفاق على مضمون الاصطلاح [1].

ثانيا: تصنيف الدول النامية

ا- تصنيف الدول النامية حسب معايير الهيئات الدولية

1- تصنيف البنك العالمي للدول النامية

يصنف البنك العالمي دول العالم استنادا إلى معيار نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي عام 2008 وهو يميز بين ثلاث مجموعات من الدول:[2]

---

[1] لمزيد من التفصيل انظر : عمرو محيي الدين، مرجع سابق، ص ص: 31-32 .

[2] Banque mondiale, classification des pays, site: http://donnees.banquemondiale.org/a-propos/classification-pays.

- الدول ذات الدخل الفردي المنخفض: أقل من 975 $.
- الدول ذات الدخل الفردي المتوسط (بين 976 $ و11.905 $) وتضم شريحتين من الدول:
  ▪ الشريحة الأدنى للدخل المتوسط: ويتراوح فيها الدخل الفردي (بين 756 $ و 3.855 $).
  ▪ الفئة الأعلى للدخل المتوسط: ويتراوح فيها الدخل الفردي (بين 3.856 $ و 11.905 $).
- الدول ذات الدخل الفردي المرتفع: أعلى من 11.906 $ وتضم (الدول الصناعية) وهي أغلبية دول OCDE.

إن تصنيف الدول استنادا إلى معيار الدخل الفردي لقي معارضة من طرف بعض الباحثين بالنظر إلى عدة أسباب منها:[1]

- أن ظاهرة الاستهلاك الذاتي المعروفة بصفة كبيرة في القطاع الزراعي لا تؤخذ في الحسبان، أو تحتسب بصفة تقريبية فقط من طرف المحاسبة الوطنية للبلد، وهو ما يعيق التقدير الحقيقي للدخل الفردي.
- إهمال القطاع غير الرسمي الذي يقدم دخولا معتبرة ولا تؤخذ في الحسبان عند تقدير الدخل الفردي.
- يمكن أن تبلغ بعض الدول النامية دخولا فردية عالية نتيجة للتضخم العالمي، ودون أن تعرف مستويات تنميتها الداخلية أي تغيير، ومثالها حالة الدول النامية المصدرة للبترول ذات العدد القليل من السكان.

---

[1] - Hocine BENISSAD, stratégies et expériences de développement, Office des Publications Universitaires, Alger, 1985, pp :19-20.

- يتجاهل هذا التقسيم طبيعة الهياكل الاقتصادية للبلد، وشكل منحني توزيع الدخل الوطني بين أفراده، فارتفاع الدخل في دول الخليج مثلا لا يمس فئة كبيرة من أفراد مجتمع هذه الدول.

2- تصنيف الأمم المتحدة للدول النامية

ميزت ONU بين مجموعتين من الدول: [1]

- الدول الأقل تقدما (PMA) وتضم حاليا 49 دولة، تتميز بـ:
- ضعف الدخل الفردي
- تأخر في التنمية البشرية: سوء التغذية (50% من الفقراء في أثيوبيا)، وسوء أو انعدام الخدمات الصحية والتعليمية
- ضعف حصة الصناعة في PIB (أقل من 10%)
- زراعة تقليدية متأخرة (تشغل اغلب السكان)
- كما أنها تعتبر شبه هامشية في التبادلات العالمية بسبب عزلتها الناشئة عن سوء ارتباطها بالعالم الخارجي أو غياب واجهة بحرية، وبعضها قطعت علاقاتها الخارجية بدافع النزاعات الطويلة، وبالنتيجة فإن PMA تشغل "الزوايا الميتة" من العالم بعيدا عن التدفقات الدولية.[2].

لذلك يفهم أن الأمم المتحدة استعملت مفهوم "الدول الأقل تقدما PMA" من أجل تمييز الدول الأكثر فقرا في الكون، وبالتالي نوع من العالم الثالث داخل العالم الثالث [3]، وتضم هذه المجموعة أعدادا كبيرة من دول إفريقيا جنوب

---

[1] Matouk BELATTAF, op. cit. , p: 86.

[2] Matouk BELATTAF, op. cit., p: 56.

[3] Frederic Teulon, Croissance, crises et développement, Presse Universitaire de France (PUF), 5e édition, 1998, p: 215.

الصحراء كالموزنبيق، ودولا من آسيا، وتوجد دولة واحدة في أمريكا اللاتينية وهي "هايتي"،وهي تمثل 10% من سكان العالم الثالث.[1]

- الدول المصنعة حديثا (NPI) تضم 15 دولة موزعة كالتالي: 5 دول في أمريكا اللاتينية، 7 دول في جنوب شرق آسيا، دولة واحدة في إفريقيا وهي دولة جنوب إفريقيا، دولتان في أوربا وهما البرتغال واليونان. تتميز مجموعة هذه الدول بـ:
  - وجود قاعدة صناعية
  - صادرات متنوعة ونمو اقتصادي قوي
  - ارتفاع في الدخل الفردي
  - تزايد تعداد السكان في المدن
  - تناقص في معدلات الفقر المطلق
  - مستوى مرتفع نسبيا في جانب الصحة والتعليم
  - استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) لاسيما استثمارات الشركات متعددة الجنسيات.

3- التصنيف متعدد المعايير

اعتمد Grellet في تصنيفه للدول على ثلاثة معايير هي:

- تحقيق مستوى دخل فردي يفوق 1000 دولار بأسعار 1982، من عدمه
- تنوع الصناعة معبرا عنه بمساهمة الصناعة بنسبة 20% في PIB
- تلبية الحاجيات الأساسية للسكان، من عدمه

[1] Bernard CORNEVIN, Le développement divergent des tiers mondes après 1980, p :80 : http://www.cndp.fr/revuedees/pdf/108/06309411.pdf

وبناء على هذه المعايير ميز بين ثمان مجموعات من الدول كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 13: تصنيف الدول حسب Grellet

ا لمعايير / مجموعات الدول	الدخل الفردي أعلى من 1000 دولار	تنوع الصناعة (مساهمة بـ20% من PIB)	تلبية الحاجات الأساسية
المجموعة الأولى	+ (*)	–	+
المجموعة الثانية	+	–	–
المجموعة الثالثة	+	+	+
المجموعة الرابعة	+	+	–
المجموعة الخامسة	–	+	+
المجموعة السادسة	–	–	–
المجموعة السابعة	–	–	+
المجموعة الثامنة (**)	–	–	–

(*) إشارة + تدل على تحقق المعيار على عكس إشارة –

(**) تضم هذه المجموعة كل الدول الأقل تقدما (PMA)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- Matouk BELATTAF, op. cit., p: 89.

II- تصنيفات أخرى

1- تصنيف الدول إلى ثلاث عوالم:

عرفت مرحلة الثمانينات شيوع استعمال تسمية " العالم الثالث Tiers-monde" وإطلاقها على مجموعة الدول النامية، وقد استعمل هذا المفهوم لأول مرة من طرف الإحصائي والاقتصادي الفرنسي Alfred Sauvy في مقال نشره بـ" Nouvel Observateur" عام 1952[1]، وهو يشير إلى أن هناك:

- دول عالم أول: الدول الصناعية في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ودول الباسفيك.
- دول العالم الثاني: الدول الصناعية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا سابقا في أوربا الشرقية.
- دول العالم الثالث: ما تبقى من دول كأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي وإفريقيا والشرق الأوسط وغالبية دول آسيا باستثناء اليابان.

وقد أخذ هذا المفهوم صبغة سياسية أثناء الحرب الباردة، حيث كان يشير إلى الدول التي رفضت الانتماء إلى أي من القطبين الغربي أو السوفياتي، وتجسد ذلك في قمة باندونغ عام 1955 التي اعتبرت كمحاولة حازمة لجمع دول العالم الثالث في وحدة سياسية من خلال تأكيد زعماء هذه الدول آنذاك على البقاء خارج النزاع الدائر بين الشرق والغرب، غير أن هذه الصبغة السياسية فقدت بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط القطب السوفياتي حيث أثبت التطور التاريخي استحالة بقاء هذه الدول "غير منحازة" وأوضح وجود العديد من العراقيل أمام تنميتها.

---

[1] voir : - Frederic Teulon, op. cit, p :210

- Dwight H. Perkins et autres, op. cit. : 28

ورغم ذلك ظل هذا المفهوم مستعملا ليميز مجموعة من الدول شملت ثلاثة أرباع البشرية في نهاية الخمسينيات، وهي تشكل أربعة أخماس العالم اليوم[1]، وتتميز بخصائص سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة أهمها الماضي المشترك حيث خضعت أغلبية هذه الدول للاستعمار، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى الحالة الاجتماعية المتدهورة حيث تعاني شعوبها من الفقر ونقص التعليم والرعاية الصحية وسوء التغذية.

2- عالم رابع وخامس

الحقيقة أنه لا يوجد عالم ثالث واحد بل عوالم ثالثة، ذلك أن الدول التي تنطوي تحت مفهوم العالم الثالث غير متجانسة الخصائص مما أوجب ظهور مفاهيم اقتصادية جديدة للتحديد الدقيق للمعنى. ويرجع مفهوم" العالم الخامس" إلى الأمريكي (Pearson 1963)[2] الذي رتب دول العالم على أساس الدخل السنوي الفردي، ثم تطور هذا الاقتراب فيما بعد على يد Bratzel و Muller الذين جمعا عام 1979، 52 معيارا لتحديد درجة التنمية، ارتكز أهمها حول: النمو الديمغرافي، توقع الحياة، النشاط المهني حسب القطاعات الاقتصادية، نصيب الزراعة من الناتج الخام، استهلاك الطاقة، اشتراك الهاتف، مستوى التكوين، وضعية الصحة، مستوى الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة ...الخ ، وطبقت هذه المعايير على 142 دولة وأمكن حسبها تقسيم العالم إلى 05 عوالم:

- الدول الأشد فقرا (دول العالم الخامس) ذات الدخل الفردي السنوي الأقل من 350$.

[1] Frederic Teulon, op. cit. p: 210.

[2] Gabriel WACKERMANN, op. cit. P:216

- الدول الفقيرة (دول العالم الرابع) ذات الدخل الفردي السنوي الأقل من 1500$.
- دول العالم الثالث وهي التي لا يتجاوز دخل الفرد بها 5000 $ سنويا.
- الدول المفضلة (favorisés) والتي يصل دخل الفرد بها 10.000 $ سنويا.
- الدول الغنية وهي التي يتجاوز دخل الفرد بها 10.000 $ سنويا.

3- التصنيف الجغرافي:

إن الوضعية الجغرافية لدول العالم الثالث قادت أيضا إلى تصنيف دول العالم إلى:[1]

أ) دول الشمال:

وتضم دول العالم الأول والعالم الثاني المشار إليهما في التصنيف السابق، وتتميز بوضعية اقتصادية واجتماعية مواتية، ومعدلات نمو جيدة.

ب) دول الجنوب:

وتضم دول العالم الثالث وهي تتميز بوضعية جد صعبة في مختلف الميادين، حيث يتميز المناخ السوسيواقتصادي بضعف الإنتاجية، وارتفاع معدل البطالة، ونظام تكوين غير ملائم، ومشاكل النقل والمواصلات، وانخفاض توقع الحياة، وتدهور مستويات التعليم والصحة، بالإضافة إلى المديونية وتدهور شروط ومعدلات التبادل في غير صالح هذه البلدان.[2]

---

[1] Dwight H. Perkins et autres, op. cit. p: 28.

[2] Gabriel WACKERMANN, op. cit, p : 213.

مع الإشارة إلا أن مجموعة دول الجنوب تتضمن تنوعا واختلافا كبيرا بين الدول المنضوية تحتها ما بين الحدين: دول غنية ذات دخل مرتفع، في مقابل دول فقيرة جدا ذات دخل منخفض جدا.

ثالثا: الخصائص الرئيسية للدول النامية

ا- فجوة التنمية بين الدول النامية والدول المتقدمة

يشهد العالم تفاوتا كبيرا في مستويات التنمية بين شعوب المعمورة، حيث تستأثر البلدان المتقدمة بالوضع الأفضل وتعرف تقدما كبيرا في شتى مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، بينما الدول النامية والفقيرة التي تضم أكبر نسبة من سكان العالم فإنها تعيش أوضاعا تنموية صعبة، ويطال الفقر مجتمعاتها، ولازالت فجوة التنمية بينها وبين العالم المتقدم تزداد يوما بعد يوم. ففي بداية التسعينيات استحوذ 16% من شعوب العالم على 82% من إجمالي الثروة العالمية بينما لم يستفد 61% من سكان المعمورة إلا بـ 05% من هذه الثروة.[1]

ويشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة 2009 إلى أنه على النطاق الدولي، تركز نمو الاقتصاد العالمي في عدد قليل من المناطق الإقليمية، وفي العام2000 ، تركز حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الناتج المحلي في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وشمال شرق آسيا ورغم أن ظاهرة التركز هذه ليست جديدة فقبل ثلاثة قرون،شكلت الصين والهند حوالي ثلثي ثروة العالم إلا أن

---

[1] Brahimi A., Le Maghreb à la croisée des chemins, The Centre for Maghreb Studies Londres, 1996, p. 319

الجديد والاختلاف يكمن في أنه في ذلك الوقت فهو كانت الصين والهند أيضاً تضمان أكثر من نصف سكان العالم، في حين لا يشكل الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية سوى أقل من سدس سكان العالم.[1]

ويستحوذ حوالي 360 مليونيرا عالميا على ثروة تعادل ما يملكه 3 مليارات نسمة، أي حوالي ما يملكه نصف سكان العالم، وأكثر هؤلاء الأثرياء يعيشون في الدول الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

ورغم الدعاوى المتتالية لإقناع هذه الدول بأنها ستستفيد بدرجة كبيرة من العولمة، إلا أن هذه الدعاوى تناقضها لغة الإحصائيات وتشير إلى عكسها تماما. وعلى سبيل المثال فإن 46 دولة من أكثر دول العالم فقرا كانت تساهم بنسبة تقدر بحوالي 1.46 % من التجارة السلعية العالمية في عام 1960، وانخفضت مساهمتها إلى حوالي 0.6 % في بداية التسعينات من القرن العشرين والى 0.4 % منذ بداية التسعينات إلى 1995. وقدرت مساهمة 102 دولة من اكثر الدول فقرا في التبادل السلعي بحوالي 8 % من إجمالي التجارة العالمية في عام 1980، لكنها انخفضت الى 1.4 % في عام 1990. وهذه الأرقام الإحصائية جاءت من الدول الصناعية الغربية نفسها والهيئات الدولية التي تسيطر عليها، وربما تكون معلومات متحفظة إلى درجة كبيرة لترغيب الدول النامية والفقيرة في العولمة، ونفس الوضعية تقال عن التدفقات الاستثمارية الرأسمالية على المستوى العالمي، حيث أن حوالي 80 في المائة من هذه التدفقات يتحرك في الاقتصاد الأميركي والأوروبي الغربي ودول جنوب شرق آسيا أما الدول الأقل تقدما فقد انخفضت حصتها من هذه الاستثمارات من 14 % في عام 1982 إلى الصفر في عام 1989. [2]

---

[1] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2009: إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، ص: 5.

[2] عبد الوهاب القحطاني، عولمة الفقر في الدول النامية، من الموقع:

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=151041&issueno=8836

وتؤكد تقارير الهيئات الدولية حدة التفاوت الصارخ بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وعلى سبيل المثال فإن البنك العالمي في تقريره حول التنمية في العالم لسنتي 2001/2000 أشار إلى أنه:[1]

- من بين 6 ملايير نسمة في العالم يعيش 2,8 مليار (الخمس) بأقل من دولار واحد يوميا، يوجد منهم بآسيا الجنوبية وحدها 44 %.
- الدخل المتوسط للـ20 بلدا الأكثر ثراء في العالم يفوق 37 مرة الدخل المتوسط للبلدان الأشد فقرا.

وأكد تقرير التنمية البشرية لعام 2006 هذه الحقيقة مشيرا إلى أن:

- 2,6 بليون شخص (نصف سكان بلدان العالم النامي) لا تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي الأساسية.
- يحصل أفقر 20% من سكان العالم (السكان الذي يعيشون بأقل من 1$ في اليوم والمقدرين بـ 01 بليون شخص) على 1,5% من الدخل العالمي، ويحصل أفقر 40% (السكان الذين يعيشون على 2$ في اليوم) على 5% من الدخل العالمي.
- ويزيد دخل أغنى 500 فرد في العالم عن 100 بليون $ وهو ما يفوق مجموع دخول أفقر 416 مليون شخص .

وعلى صعيد الدخل الفردي فإن هناك فوارق كبيرة بين الدول النامية والمتقدمة سواء من حيث قيمة هذا الدخل أو من حيث معدل نموه، وعلى سبيل المثال فإن الدخل الفردي في الدول الأكثر غنى كان يمثل حوالي 60 مرة أكثر من نظيره لدى الدول الفقيرة عام 2000 حيث قدر في المجموعة الأولى بـ 28242 دولار سنويا وقدر في المجموعة الثانية بـ 481 دولار سنويا.[2]

---

[1] Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2000-2001, P : 3.

[2] Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Econimie internationale, nouveaux horizons, Paris, 2009, p : 662.

وعلى صعيد المناطق تتصدر القارة الإفريقية مناطق العالم في حدة الفقر (رغم كونها من أغنى القارات بالموارد)، لاسيما دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتشير الإحصائيات إلى أن:

- الأغلبية الساحقة من الدول الأقل تقدما وتوجد في القارة الأفريقية ، (42 دولة من أصل 48) وهذه القارة الفقيرة تحوي حوالي 570 مليون نسمة ، أي أكثر من 12 في المائة من سكان العالم.[1]
- ازداد عدد السكان الذين يطالهم الفقر في دول إفريقيا جنوب الصحراء من 164 مليون شخص عام 1981 إلى 313 مليون شخص عام 2001، أي بزيادة تقدر بما يقارب 91% خلال عشرين سنة.
- خلال 1995-1999 تم إحصاء 81% من سكان الدول الأقل تقدما PMA يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، و50% منهم يعيشون في فقر مدقع (أقل من دولار واحد في اليوم) حيث توجد الأغلبية الكبيرة في إفريقيا إذ يعيش 78% من سكان PMA الإفريقية بأقل من دولارين في اليوم.[2]

ويشير تقرير أخير لمنظمة "فاو" أن الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية يتواجدون أساسا في إفريقيا جنوب الصحراء (239 مليون شخصا) وفي آسيا (578 مليون)، ورغم أن إنتاج الغذاء في الدول النامية سيتضاعف إلى آفاق 2050 إلا أن شخصا واحدا من كل 20 شخص مُعرض لسوء التغذية وهو ما يعني أن 370 مليون شخص سيطالهم الفقر إذْ يوجد أغلبيتهم في إفريقيا وآسيا.[3]

---

[1] عبد الوهاب القحطاني، مرجع سابق، ص: 2.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نموا لعام 2002، ص:9.

[3] FAO, l'état des ressources en terre et en eau pour l'alimentation et l'agriculture dans le monde 2011, p : 4.

II– الخصائص العامة للتخلف في بلدان العالم الثالث

رغم التباين بين مجموعة الدول النامية والذي سيتم تفصيله لاحقا، إلا أن بينها مجموعة من الخصائص المشتركة التي عرفت تعديلات وإضافات من طرف الباحثين منذ الستينيات. ويعتبر تصنيف Lacoste التصنيف الأسهل والأكثر استعمالا، وهو يقترح 14 جانبا أو خاصية مختلفة ومتنوعة للتخلف، تمس الجوانب الديمغرافية، الاجتماعية والاقتصادية.[1]

ويمكن الإشارة إلى هذه الجوانب وجوانب أخرى، مع ترتيبها وفق مجموعة من المعايير كما يلي:[2]

1– السمات الديمغرافية:

- ارتفاع معدلات المواليد، وارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال خصوصا
- انخفاض المستوى الغذائي أو ما يعرف بسوء التغذية
- تدني المستوى الصحي (نقص الخدمات، انتشار الأمراض،...)
- عدم تلبية الحاجات الأساسية بصفة عامة (سكن، نقل، صرف صحي، ماء شروب...)، وقد بات معروفا أنه مهما كانت خصائص وقيم أي مجتمع فإن تلبية هذه الحاجات يشكل الآلية القاعدية للنمو، وبالمقابل فإن عدم تلبيتها يشكل العتبة الدنيا التي تجعل السكان يطرقون وضعية الفقر المطلق.

---

[1] Matouk BELATTAF, op. cit. p : 50.

[2] انظر:

- جمال حلاوة وعلي صالح، مرجع سابق، ص ص: 71–72.
- عادل مجيد عيدان العادلي، مرجع سابق، ص ص: 9–10.

- Matouk BELATTAF, op. cit. pp : 75-80.

2- السمات الاقتصادية:

- انخفاض الدخل الفردي
- النظم المصرفية المتأخرة، وحتى في البلدان النامية التي عرفت تحريرا لأسواقها المالية فإن المؤسسات المالية بقيت هشة. وتعرف المشاريع الممولة بقروض العديد من المخاطر، بالإضافة إلى أن القروض تمنح أحيانا تبعا للعلاقات الشخصية للمقترض وليس على أساس المردودية المنتظرة من المشروع، وحتى في الاقتصاديات الناشئة التي عرفت صعودا في أسواق الأسهم والسندات فإن ذلك لم يكن مصحوبا بتطوير مشابه في المعلومات الموفرة للمساهمين والدائنين.
- ضعف معدلات الاستثمار والادخار
- اختلال التوازنات الكلية
- سوء استغلال الموارد
- ارتفاع معدلات البطالة
- أساليب بدائية في الإنتاج
- التخصص في تصدير المواد الأولية.
- نقص رؤوس الأموال، والاعتماد بصفة كبيرة على رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل الاستثمار وهو ما نتج عنه ثقل المديونية الخارجية حيث انتقلت الديون الخارجية قصيرة الأجل لمجموعة الدول النامية تجاه البنوك الأجنبية من 176 إلى 454 مليار دولار خلال الفترة 1990 -1997. وقُدّر إجمالي الديون الخارجية للعالم النامي عام 2007 بـ 3500 مليار دولار.

- حصيلة الضرائب لا تكفي لتغطية لا الواردات ولا النفقات العمومية ولا خسائر المؤسسات العمومية، مع الأخذ في الاعتبار مشاكل التهرب الضريبي، والمكانة الكبيرة التي يحتلها القطاع غير الرسمي. من جهة أخرى فإن الكثير من الدول النامية لازالت تمارس رقابة على أسعار الصرف معتمدة سعر الصرف الثابت أو المُدار، وهو ما يقلل حركة رؤوس الأموال.[1]

- الازدواجية في الاقتصاد متمثلة في وجود مجتمعين: تقليدي (يتركز في الريف ويعتمد على الزراعة) وآخر حديث (صناعي) قوي الارتباط بالخارج، ويرجع أصل هذه الازدواجية إلى الاستعمار الذي أدخل إلى هذه البلدان أنماط الإنتاج الرأسمالية في القرن 19 فنجم عن ذلك تصادم بين ثقافتين مختلفتين، وضعف الروابط بين المجتمعين التقليدي والحديث (أو انعدامها) وهو ما يعرف بـ Inarticulation الذي يتجسد في غياب الآلة الإنتاجية المتنوعة، وبالتالي التوجه الكبير نحو الاستيراد وتكريس تبعية الاقتصاد للخارج.

3- السمات الاجتماعية والثقافية:

- عدم العدالة الاجتماعية وتمس جوانب مختلفة:

* عدم العدالة الجهوية: مترجمة في تركز التنمية في جهات بالوطن على حساب جهات أخرى

* عدم عدالة توزيع الدخل: وإذا كانت هذه الظاهرة في الدول المتقدمة تشكل حافزا للنمو بسبب المساهمة الكبيرة لذوي الدخول العالية في توفير

---

[1] Paul Krugman et Maurice Obstfeld, op. cit. p p : 665-666.

الادخار المحلي اللازم لتمويل التنمية(*)، فإن الأمر على خلاف ذلك في الدول النامية حيث تشكل هذه الظاهرة سببا لنزاعات داخلية غير مواتية لتنفيذ برامج التنمية، إضافة على أن أموال أغنياء العالم النامي لا يُعاد توظيفها داخل أوطانهم بل تُهرّب إلى الخارج وتُنفق في أوجهٍ لا تخدم التنمية بشكل كبير.

- انخفاض مستوى التعليم وتأخر أساليبه
- ضعف الإنفاق على البحث العلمي وتدني نوعيته
- كِبَر حجم الطبقة الدنيا وصغر حجم الطبقة المتوسطة والعليا.
- تحكم العادات والتقاليد في السلوك الاجتماعي بشكل لا يخدم التنمية.
- عدم إعطاء المرأة مركزها الاجتماعي اللازم لتحقيق التنمية.
- بطء الانفتاح على معطيات التغير المتسارع والأفكار الجديدة: إن احتكاك المجتمعات النامية بالعالم المتقدم نقل إليها قيم وسلوكيات استهلاكية غربية جديدة تؤثر على تنميتها وتضعها أمام تحدي الانفتاح على الخارج دون تضييع أساسيات ثقافتها المحلية.

(*) تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرة الكلاسيكية إلى العلاقة الطردية بين التفاوت في توزيع الدخل وارتفاع الادخار، مما يجعل تقليل الفوارق الدخلية يتعارض مع مقتضيات النمو الاقتصادي لأنه يقلل الادخار وبالتالي التراكم الرأسمالي لاحقا، قد لقيت انتقادا في العديد من الأبحاث الحديثة سواء النظرية منها أو التطبيقية والتي بيّنت أن تقليل الفوارق الدخلية قد يكون له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، كما يتضح ذلك من دراسة أجراها الباحثان Serven و Hebbel سنة 1996 على عينة من 52 بلدا وتوصلا إلى أنه لا توجد علاقة ارتباط قوي بين لا عدالة التوزيع وارتفاع مستويات الادخار. للمزيد انظر:

- ديلمي لخضر، دور الأوضاع الابتدائية في النمو السريع بعد الحرب العالمية الثانية في بلدان جنوب شرق آسيا-حالة كوريا الجنوبية، مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلة دولية متخصصة محكمة تصدر عن مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة-الجزائر، العدد 1 ،2009، ص ص:29-58.

4- السمات السياسية والمؤسساتية:

- تمارس السلطات العمومية رقابة مباشرة وواسعة على الاقتصاد مع التضييق على التجارة الدولية، ورقابة مباشرة أيضا على الصناعات الكبرى والتعاملات المالية، مع مستوى مرتفع من النفقات العمومية نسبة إلى PIB. مع الإشارة إلى أن مستوى الرقابة عموما أصبح أقل حدة حاليا مقارنة بالماضي بسبب إجراءات تحرير الاقتصاد التي تبنّتها الكثير من الدول النامية.[1]
- عدم القدرة على إقامة إطار سياسي مناسب للتقدم
- انتشار الفساد في أغلب هذه الدول، وقد بيّنت الدراسات الامبريقية أنه عموما تسير ظاهرتا الفساد والفقر جنبا إلى جنب.[2]
- مشاكل ضعف الحرية الديمقراطية والمشاركة في القرار، وهو ما ينجم عنه ضعف الثقة في الأنظمة الحاكمة وقيام توترات اجتماعية كبيرة تؤثر سلبا على المسار التنموي، كما حدث في بعض الدول العربية مؤخرا مثل تونس، مصر، اليمن وليبيا.

II- عوائق التنمية الاقتصادية ومشكلاتها

1- عوائق التنمية الاقتصادية:

تشترك غالبية الدول المتخلفة في مواجهة مجموعة واحدة من العقبات التي تعترض طريقها للنمو رغم اختلاف الأهمية النسبية لمكونات هذه المجموعة من دولة لأخرى وعلى حسب مراحل النمو الاقتصادي بها، ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى عقبات داخلية ترجع إلى القصور في العوامل الاقتصادية الأساسية

---

[1] Paul Krugman et Maurice Obstfeld, op. cit. p: 665.
[2] IBID, p : 666.

التي تساهم في تحديد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد ومستوى النمو الاقتصادي، وتتمثل هذه العقبات الداخلية في عوامل مادية مثل حجم الاستثمارات ومستواها التكنولوجي، مدى جودة وتنوع حجم الموارد الطبيعية المستغلة بالإضافة إلى حجم السكان وما يرتبط به من قوى عاملة ومستوى مهارتها، وكذلك مدى توافر التنظيم والإدارة السليمة لهذه العوامل المادية، أما العوامل الاجتماعية فتتمثل في العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية السائدة، إضافة إلى عقبات دولية يفرضها إطار العلاقات الاقتصادية الدولية الراهن[1]. ويمكن تفصيل هذه العناصر كما يلي[2]:

1- 1- العقبات الاقتصادية الداخلية:

تعاني غالبية الدول النامية من عقبات اقتصادية عديدة من أهمها انخفاض مستوى الدخل والآثار الصحية الناجمة عنه، وتعاني كذلك من قلة تكوين رأس المال اللازم للتنمية (ما عدا بعض الدول النفطية) ومن هذه المشاكل:

أ- **مشكلة السكان:** أصبحت دول العالم الثالث تعاني من مشكلة الانفجار السكاني، وما ينجم عنه من زيادة الاستهلاك والبطالة. (مع ضرورة مراعاة التحليل الذي ذكرناه في النقطة الأولى من الفصل الثالث من هذا الكتاب)

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام: المدخل الادخاري والضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،الطبعة الثانية، 1998، ص: 303.

[2] أنظر: - مصطفى زروني، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 18-26.

- ملكوم جيلز- مايكل رومر- دوايت بيركنز- دونالد ستودجراس، اقتصاديات التنمية، تعريب طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1995 ، ص ص: 41-81.

- صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية -دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999، ص ص: 177-209.

ب- **مشكلة الغذاء:** يستدل على خطورة مسألة التغذية في كل البلدان المتخلفة تقريبا من ثلاث مؤشرات:

- تقديرات استهلاك المواد الغذائية.
- الدراسات العيادية وقياسات أجزاء الجسم البشري.
- بيانات معدلات وفيات الأطفال.

ج- **مشكلة الصحة:** يؤخذ بمتوسط العمر المرتقب وبمعدل الوفيات كمؤشرات لتحديد مستوى الرعاية الصحية في بلد ما، وهناك اختلاف بين البلدان المتخلفة في هذا المجال، حيث تقل الخدمات الصحية وتتمركز بشكل كبير في المدن على حساب الريف.

د- **مشكلة التعليم:** من بين الاهتمامات الأساسية للتنمية في الدول النامية هي التعليم، ورغم ضخامة الاستثمارات المخصصة لذلك إذ يتراوح الإنفاق على التعليم في العديد من الدول النامية ما بين 20% إلى 30% من ميزانية الدولة، إلا أن نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم لا يتعدى 13 دولارا للفرد في السنة مقابل 230 دولارا للفرد في البلدان المتقدمة بالإضافة إلى ظاهرة التسرب.

ه- **دائرة الفقر المفرغة:** إن إحدى الانعكاسات السلبية لهذه الحلقات المفرغة، أن يقل الادخار في هذه الدول وينخفض الاستثمار بالقدر الكافي الذي يمكنها من اجتياز الفقر، ولكسر هذه الحلقة لا بد من اكتشاف طريقة نحصل بها على هذه المدخرات، أو أن يتم الحصول على التمويل اللازم للتنمية من خارج هذه الدول.

و- **ضيق حجم السوق:** إن العلاقة بين ضيق حجم السوق والتخلف الاقتصادي تستند أساسا إلى الفكرة القائلة بأن وفورات الحجم في

الصناعة تعتبر أحد الملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية، ويرجع صغر حجم السوق في الدول النامية إلى انخفاض الدخول ومن ثم الطلب في تلك الدول.

ي- **قصور التكوين الرأسمالي:** يعتبر من أكبر عقبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وتتضمن عملية التكوين الرأسمالي تعبئة المدخرات المتاحة وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، لكن ما يحيط بأوضاع الادخار في البلدان النامية وإمكانيات الاستثمار ما يزال يمثل عقبة كبرى في سبيل التنمية الاقتصادية، وتفتقد أغلب هذه الدول المناخ الاقتصادي الملائم لجذب المدخرات –إن وجدت- وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة فضلا عن انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الدخول وشيوع ظاهرة الاكتناز وضعف المؤسسات المالية وضعف الوعي المالي.

ك- **عدم كفاية الهياكل الأساسية:** تتضمن التنمية الاقتصادية تغيرات جذرية وعميقة وشاملة، لكنها تواجه في الدول المتخلفة بعدم كفاية مرافق البنية الأساسية اللازمة لانطلاق المشروعات الإنتاجية، وتتطلب هذه المرافق موارد تمويلية كبيرة وتستغرق زمنا لا تدر فيه هاته المرافق عائدا مباشرا.

1- 2- العوائق الحكومية للتنمية:

إن الدور الإيجابي والنشط للحكومة يعد أساسيا في تشجيع التنمية الاقتصادية، ولكن هذا الدور يتوقف على إمكانية الحكومة وقدرتها على ذلك، ومن ذلك يمكن اعتبار الحكومة ذاتها عقبة في سبيل التنمية أو السبب الرئيسي لوجود الفقر. ويمكن أن نحدد بعض الجوانب التي تتدخل فيها الدولة كما يلي:

- الاستقرار السياسي: يعتبر الاستقرار السياسي عاملا قويا في عملية التنمية، وعدم توافره يشكل عائقا أمامها، وبالتالي فإنه يفترض على الحكومة أن

تكون قادرة على تهيئة وتعزيز بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة، ولا يتم ذلك في غياب الاستقرار السياسي، إذ يجب أن توفر الحكومة البيئة السياسية لإدارة المجتمع وإدارة التنمية.

- الجوانب الاجتماعية: أما بالنسبة للعوامل الاجتماعية، فالتنمية نفسها أسلوب العلاج لمشاكل المجتمع فلو أدت التنمية إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد فإن هذا طبيعي أن يؤدي إلى تهيئة ووجود مناخ سياسي واجتماعي مستقر في دفع عملية التنمية إلى الأمام.
- الإدارة الجيدة: وتحتاج الدول النامية إلى أجهزة حكومية ذات كفاءة عالية، قادرة على التنسيق والتنظيم والتطوير الإداري للحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي.
- نقل التكنولوجيا: وتحتاج إلى نقل التكنولوجيا التي تتلاءم مع طبيعتها وظروفها، حتى لا تتحول هي كذلك إلى عقبة في مسيرة التنمية.
- الجهاز التصديري للدولة: ومن العوائق كذلك ضعف جهاز التصدير في الدولة وعدم قدرته على خلق العملات الأجنبية اللازمة لضمان مسيرة التنمية، ويصعب تعويض هذه الأرصدة من العملات الصعبة، مما يضطر هذه الدول إلى الاقتراض وزيادة مديونيتها للعالم الخارجي، وينجم هذا الخلل كذلك عن اعتماد التجارة الخارجية على تصدير منتج واحد أولي أو عدد محدود من المنتجات المصنعة، وبالتالي فإن ربط خطط التنمية بهذه الحصيلة التي تتحكم فيها ظروف العرض بالداخل وظروف الطلب العالمي بالخارج يتسم بعدم الاستقرار والتقلب من سنة لأخرى، إضافة إلى أن ما تنتهجه البلدان المتقدمة من سياسات الحماية واتجاه شروط التبادل الدولي لغير صالح البلدان النامية، كل ذلك من شأنه إعاقة برامج وخطط التنمية.

1- 3- العوائق الدولية للتنمية:

لقد أشرنا إلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كعوائق داخلية للتنمية، ولكن جانبا كبيرا من عوائق التنمية في الوقت الراهن يرجع أساسا إلى عوامل خارجة على نطاق العالم النامي، حيث تخلق الدول المتقدمة ضغوطا دولية متواصلة تعوق جهود النمو في الدول المتخلفة، كما يتضح ذلك جليا من التفاوت الصارخ في مستويات التنمية بين العالمين المتقدم والنامي والذي أشرنا إليه سابقا.

وهناك كتاب يشيرون إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الراهن هو الذي خلق الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وهو المسئول عن استمرارها واستمرار حالة الفقر الجماعي وحالة التخلف الاقتصادي والركود التقني.

وقد نجم عن التقدم العلمي والتقني العالمي تغيرات كبيرة أدت إلى تعميق عالمية الأسواق والانكشاف وانعكست هذه التغيرات في توزيع القدرات الاقتصادية بين دول العالم والمجموعات الدولية، وقادت هذه التغيرات إلى إضعاف قدرة الدول النامية على المنافسة الاقتصادية واختلال هيكل صادراتها وتدهور شروط تبادلها التجاري، خاصة في الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الخام، ولا تزال حصة الدول النامية من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات لا تتخطى 18% منها 1% للدول الأقل نموا[1].

---

[1] عبد الرحمن الهيتي نوزاد، الوطن العربي وتحديات التنمية في ظل عالم متغير ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2003، ص: 03.

2- المشكلات التنموية:

لقد ازدادت المشاكل التي تعاني منها الدول النامية تعقيدا، وازدادت الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، مما اضطرها إلى البحث عن إمكانيات وأساليب أخرى لتحقيق التنمية فيها، وكان أمامها مسلكان للمحاولات التنموية: يتمثل المسلك الأول في أسلوب الحلول الجزئية للمشاكل التنموية وأدى ذلك إلى تكريس التخلف ونمو المشكلات (مظاهر الخلل والعجز)، ويتمثل المسلك الثاني في أسلوب المواجهة والحلول الجذرية وذلك بإجراء تغيرات اقتصادية، اجتماعية شاملة وأساسية، وكان لابد من تحمل التضحيات والأعباء خلال مرحلة التغيير.

وقد كان لهذه المشكلات أعراض وأسباب، ينبغي تحديد كل منها، لا الخلط بينها حتى لا تزيد المشكلة تعقيدا[1]، ومع تعدد هذه الأعراض والأسباب سنشير إلى أهمها فيما يلي:

2-1 الأعراض:

يمكن إجمالا تحديدها كما يلي[2]:

---

[1] سعد طه علام، التنمية ... والدولة، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص ص: 9-11.

[2] انظر: - سعد طه علام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12-26.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، أعداد مختلفة للسنوات: 1999، 2000،2001 ، 2002، 2003،2004 .
- بنك السودان، أهم التطورات الاقتصادية العالمية، التقرير السنوي رقم: 42، 43، السودان، 2003.

- ✓ **النمو الاقتصادي**: لقد تحسنت معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية بشكل عام خلال السنوات بسبب التحسن في أداء اقتصادياتها، لكن تبقى هذه النسب ضعيفة مقارنة باحتياجات هذه الدول من جهة، ومن جهة أخرى هناك تفاوت كبير بين أداء هاته الدول، حيث أن معظم النمو يرجع إلى الاقتصاديات الريعية.
- ✓ **عجز الموازين**: حيث تعاني أغلب الدول النامية من عجز مستمر ومزمن في موازينها وفي مقدمتها الميزان التجاري وميزان المعاملات الجارية، وميزان المدفوعات والميزانية، باستثناء بعض الدول خاصة النفطية منها التي حققت فوائض معتبرة في السنوات الأخيرة، هذه الصورة تسبب الإزعاج والقلق لواضعي السياسات والخطط، وهنا يلزم التعرف على أسباب العجز وعلاجها كتقلب حصيلة الصادرات، الواردات ومعدلات التبادل التجاري، والتي تظهر منخفضة وفي غير صالح الدول النامية مما ينعكس بالضرورة على قيم العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية وعلى الأسعار والتضخم وعلى مجمل أداء الاقتصاد الوطني.
- ✓ **الخلل في نظام الأسعار**: ويتمثل ذلك في التقارب والتذبذب والتعدد في أسعار الصرف، أسعار الفائدة وأسعار السلع والخدمات، وتذبذب أسعار الفائدة سيؤثر على الادخار والاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي، ونتيجة لتذبذب أسعار السلع وتزايدها ستتأثر مستويات المعيشة.
- ✓ **المديونية**: تعد المديونية من أخطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية وهي في تزايد مستمر حيث لم تستطع الموارد والإمكانيات المحلية من تلبية الطلب المحلي، وهو ما يعني الاعتماد على الخارج في تغطية جانب من الطلب المحلي، وحيث تقصر الصادرات عن تغطية الزيادة في الواردات فقد تزايد الاعتماد على الاستدانة، مما أدى إلى تراكم الديون وازدياد

خدماتها واختلال الجهاز الإنتاجي وتراجع معدلات النمو وضعف الجدارة الائتمانية للدولة.

- ✓ **التضخم**: يعتبر التضخم من أصعب أعراض مشكلات الاقتصاديات النامية، والذي يظهر في شكل ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات وانخفاض القوة الشرائية وتدني قيمة العملة، وترجع ظاهرة التضخم إلى أسباب متعددة منها: عجز الميزانية وتمويل نسبة كبيرة منه عن طريق الإصدار النقدي، ويظهر تراجع معدلات التضخم في الدول النامية عموما بسبب سياسات الإصلاح الاقتصادي.

2-2 الأسباب:

من بين الأسباب ما يلي[1]:

- عدم إتباع سياسات جادة للتعامل الإيجابي مع الزيادة السكانية.
- انخفاض مستوى إعداد العنصر البشري في التعليم والتدريب.
- إتباع سياسات اقتصادية غير سليمة.
- عدم الكفاءة في إدارة الاقتصاد.
- غياب المناخ الاستثماري.
- التحيز ضد القطاع الزراعي.
- عدم الاهتمام بتغيير الثقافة العامة للشعب.

---

[1] سعد طه علام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 27-35.

III- التنمية والمديونية الخارجية:

نظرا لما أحدثته المديونية الخارجية من آثار سلبية ومن مشاكل كبيرة على الاقتصاديات المتخلفة نحاول أن نفردها بالتحليل كعنصر مستقل في العناصر التالية.

1- مبررات اللجوء إلى الاستدانة الخارجية:

تلجأ الدول النامية للاستدانة الخارجية باعتبارها الوسيلة التي تسمح لها بتعويض النقص المالي الذي تُعاني منه بسبب تدنّي مستويات الادخار المحلي لديها، وعلى ضوء ذلك، ظهرت عدّة نظريات تُحاول إعطاء تفاسير علمية للاستدانة، ومن ذلك نموذج الفجوتين، الحلقة المفرغة، ودورة الدين لـ Avramovic.

1-1- نموذج الفجوتين:

في سنة 1966، قام كل من الباحثين Alan Strout وHollis Chenery بصياغة نموذج يُسمى نموذج الفجوتينTwo gaps model [1] ، وهما: فجوة الموارد المحلية Savings gap (الاستثمار-الادخار) وفجوة التجارة الخارجية Forex gap (الصادرات-الواردات)، وهما مشكلتان جوهريتان بالنسبة للدول النامية. وعلى أساس ذلك يُبرر لجوء هذه الدول للاستدانة الخارجية بهدف سد هاتين الفجوتين.

- بالنسبة لفجوة الموارد المحلية، تُشير النظرية الاقتصادية إلى أن الدول الفقيرة ليس بمقدورها ادخار ما يكفي لتمويل الاستثمار الضروري لتحقيق نموها

---

[1] دريد كامل صالح الشبيب، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي في التصحيح الاقتصادي لمعالجة أزمة المديونية، حالة الجزائر والأردن، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلو م الاقتصادية ، جامعة وهران، 2001 ،(غ م)، ص: 41.

الاقتصادي، لذلك فالاقتراض الخارجي من شأنه سد هذه الفجوة وإحداث نمو يؤدي إلى رفع مستوى الادخار المحلي وإحداث فائض يفوق الاستثمار يؤهّل البلد لسداد ديونه.

- وفيما يخص فجوة التجارة الخارجية، فإن الكثير من الدول النامية تحتاج إلى معدات وخبرات لتحقيق استثمارات منتجة. فإذا كانت عائدات الصادرات غير كافية لتمويل حاجة التجارة الخارجية قصد تمويل الاستثمار، فإنه بإمكان الاقتراض أن يكون الملاذ الوحيد للحصول على التكنولوجيا الحيوية لتعجيل النمو الاقتصادي[1]، وبمرور الوقت، سيؤدي نمو الناتج إلى زيادة التصدير، وبالتالي سداد الديون القديمة.

1-2 حلقة الفقر المفرغة:

تُشكل الحلقة المفرغة "**ادخار – استثمار**" جانبا من نظرية الحلقات المفرغة للفقر* التي جاء بها Ragnar Nurkse في محاولة لدراسة الأسباب الجوهرية التي تكمن وراء تخلف الدول الفقيرة.

فيرى Nurkse أن سبب الفقر هو ضعف الدخل أساسا وبالتالي ضعف الادّخار الذي يتسبب في ضعف الاستثمار، والذي يؤدي إلى ضعف الإنتاجية الذي في النهاية لن يُحقق إلا دخلا أقل وهكذا دواليك. وعلى أساس ذلك قدم نوركس

---

[1] Subrata Ghatak, Introduction to development economics, Routledge, London, 3rd edition, 1998, p. 430.

(*) تشمل نظرية الحلقات المفرغة إلى جانب هذه الحلقة المفرغة حلقتان مفرغتان هما: سوء التغذية - ضعف الإنتاجية وأيضا الاستهلاك - الاستثمار، والأمر الذي يجمعها هو انطلاقها ووصولها عند نقطة واحدة هي ضعف الدخل.

اقتراحا لكسر هذه الحلقة، والذي يتمثل في "الاعتماد على الموارد الخارجية" التي ستسمح بزيادة الاستثمارات والإنتاجية وبالتالي الدخل والطلب، الأمر الذي يدفع بالبلد للدخول في تنمية اقتصادية[1]، ومن هذه الموارد الخارجية الديون التي تضطلع بدور تمويل التنمية في الدول الفقيرة والنامية على أوسع نطاق.

لكن هذا الطرح يصطدم بوقائع كثيرة ترتبط بحالة الدول النامية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية، تعيق تطبيقه، فلا بد من بحث الجدوى الاقتصادية من ذلك والظروف والسياسات الاقتصادية الملائمة.

1-3 دورة الدين لـــ Avramovic:

ترمي هذه النظرية إلى تتبع مسار الدين الخارجي L'itinéraire de la dette extérieure، وذلك من لحظة نشأته إلى لحظة استيفائه في إطار تمويل التنمية، والمفترض - حسب النظرية- أن يؤدي استخدام هذا الدين في آخر المطاف إلى مرحلة التمويل الذاتي، حيث يكون بمقدور الاقتصاد الوطني الاعتماد على موارده المحلية وبالتالي تجاوز خطر الوقوع في أزمة المديونية[2].

2- أسباب أزمة المديونية الخارجية

2-1 - الأسباب الداخلية :

وهي تنبع من الاقتصاد ذاته، وتشمل[3]:

- العجز في ميزان المدفوعات وفي الموازين العامة
- الإنفاق على المشاريع غير المنتجة.

---

[1] Christian Jimenez et autres, Économie Générale, éditions NATHAN, Paris, 1992, p. 152.

[2] Sanchez Arnau et autres, Dette et développement, OPU, Alger, 1982, p. 22

[3] أنظر: زياد بن علي عربية، المديونية العربية الخارجية، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، الكويت، عدد: 13، 1999، ص: 30.

- فشل معظم أنماط التنمية والسياسات المتبناة في الدول النامية (المدينة).
- تعاظم دور القطاع العام في هذا الاتجاه، والذي تمثل بتزايد الإنفاق العام.
- النزعة الاستهلاكية المفرطة.
- الإنفاق على الدفاع.
- سوء تسيير الدين الخارجي.
- الفشل الإداري والاقتصادي واقترانه بظاهرة هروب الأموال إلى الخارج.
- التبعية الاقتصادية.
- التضخم .

2-2- الأسباب الخارجية:

وهي العوامل المرتبطة بالبيئة الاقتصادية الدولية، وتشمل: [1]

- ارتفاع أسعار الفائدة.
- المزيج السلبي للسياسات الاقتصادية المتبعة في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة والحماية التجارية.
- الركود العالمي في الثمانينات.
- ارتفاع قيمة الدولار.
- التغير في أسعار البترول.
- تساهل البنوك التجارية في الإقراض.
- النزاعات الإقليمية.

[1] أنظر: - دريد كامل صالح الشبيب ، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

- القيود المصاحبة للإقراض: المشروطية تعمل على تقييد حرية البلد المدين في توجيه هذا التمويل فيما تطمح إليه من مشاريع تنموية ترى فيها الأولوية.
- كيفية إدارة أزمة المديونية.
- تدهور شروط التبادل التجاري.
- الدين البغيض *.

3- مؤشرات قياس عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد:

لقياس عبء المديونية على اقتصاديات الدول النامية يتم استخدام العديد من المؤشرات أهمها[1]:

- نسبة خدمة الدين إلى الصادرات: حيث خدمة الدين تشمل الأقساط + الفوائد.
- نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج الوطني الإجمالي.
- نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات: وهنا نقيس الدين الخارجي المتراكم.
- نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون

* تُعتبر الأموال التي يقترضها حكّام دكتاتوريون والتي تُستخدم في قمع شعوبهم أو الحصول على مكاسب خاصّة بهم ديونا بغيضة Odious debts، وتتحمّل الدول أو البنوك الدائنة مسؤولية تقديمها لهذه القروض والمفروض ألاّ يتحمّل الشعب أيّ جانب منها مادام أنه لم يستفد منها. نقلا عن مايكل كريمر وسيما جايا شندران، الدين البغيض، مجلة التمويل والتنمية، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد الثاني، جوان 2002، ص: 36.

[1] رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص ص: 129-135.

4- آثار أزمة المديونية الخارجية:

لقد كان لأزمة المديونية الخارجية انعكاسات خطيرة على البلدان المدينة، فبعد أن كانت الاستدانة في نظر هذه البلدان السبيل الوحيد لتحصل على ما يلزم من تمويل، اتّضح لاحقا أنها فشلت في اختيارها، ومن بين الآثار ما يلي: [1]

- تناقص الاحتياطي وإضعاف الثقة الدولية في البلد المدين (إضعاف جدارته الائتمانية).
- إضعاف القدرة على الاستيراد والعجز في ميزان المدفوعات.
- تقليص الإنفاق الاجتماعي وانخفاض الادخار المحلي.
- تعزيز التبعية الخارجية.
- التحويل العكسي للموارد.
- الانزلاق إلى طريق انكماشي.
- الاستدانة لسداد الدين.

وعند لجوء الدول النامية إلى الاقتراض الخارجي كان الاعتقاد السائد هو أن التضخم يخفض من قيمة الدولار وبالتالي سترد الديون بدولار رخيص، ولكن ما حدث هو أن ارتفاع أسعار الفائدة وأسعار صرف الدولار وإعادة جدولة الديون بأسعار فائدة أعلى كل ذلك عمل على زيادة حجم الديون الخارجية بشكل خيالي، وتحولت إلى مديونية طويلة الأجل. وفي أواخر السبعينيات

---

[1] انظر: - زياد بن علي عربية، مرجع سابق، ص: 56 .

- مارسيل كاسار ودفيد فولكرتس لاندو، الديون السيادية، مجلة التمويل والتنمية، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي ، واشنطن، ديسمبر 1997، ص: 12.

- رمزي زكي، فكر الأزمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987، ص: 166

ومطلع الثمانينيات ومع هبوط أسعار النفط بدأ التردد في استمرار تمويل الدول النامية بالقروض بسبب وضعية مديونيتها الثقيلة حيث نمت القروض المصرفية الدولية بمعدل 25% سنويا طوال الفترة 1973-1981 وصارت خدمة الدين تمثل 60% من حصيلة الصادرات في كل من المكسيك والبرازيل.[1]

ولا تكمن المشكلة في أصل الدين فقط بل وبصفة حادة في خدمات الدين الخارجي التي جعلت البلدان النامية المقترضة تسير في حلقات متتابعة لا تنقضي تستنزف مواردها بشكل مستمر كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم 14: تطور خدمات الديون لمجموع الدول النامية خلال الثمانينيات

السنوات	قيمة خدمات الدين الوحدة مليار دولار	نسبة خدمات الدين إلى الصادرات الوحدة: %
1980	102.4	13.2
1981	123	15.6
1982	133.6	18.9
1983	119.9	17.8
1984	136.4	19.2
1985	138.4	20.3
1986	143.5	21.9
1987	145.8	19.1
1988	160.9	19.3
1989	158.8	17.5

Source : Arezki IGHEMAT, la crise de l'endettement 1982 des pays en développement, ed. ENAP,1990, p.p : 25,29.

[1] ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص: 100-101.

نلاحظ من الجدول أن محصلة نمو خدمات الدين كان التزيد بحوالي 57% خلال الفترة 1980-1988، وأن هذه الخدمات كنسبة من الصادرات نمت خلال نفس الفترة بـ 6.1%. أي أن محصلة نمو خدمات الدين الخارجي كان التزايد سواء بالمعدل المطلق أو المعدل النسبي.

وفي التسعينيات، خلال الفترة ما بين 1990-1997 انتقلت الديون الخارجية قصيرة الأجل المستحقة على الدول النامية تجاه البنوك الأجنبية من 176 إلى 454 مليار دولار (انظر الجدول التالي).

جدول رقم 15: توسع ديون البلدان النامية الخارجية القصيرة الأجل خلال التسعينيات(*)

الوحدة: مليار دولار

نوع الدين والمنطقة الجغرافية	1990	1997	1998
الديون قصيرة الأجل حسب قاعدة GDF	244.6	469.3	411.9
الديون قصيرة الأجل لـ BRI حسب قاعدة la dette résiduelle	175.6	454.1	369.1
الديون قصيرة الأجل لـ BRI كنسبة من الاحتياطات	119	91	68
آسيا الشرقية والباسفيك	124	214	92
أمريكا اللاتينية والكاريبي	143	91	93

Source: Matouk BELATTAF, op. cit, p: 191.

من الجدول نلاحظ:

- حوالي 60% من إجمالي الديون البنكية الدولية المترتبة على الدول النامية لها أجل استحقاق أقل من سنة!
- 50% من كل القروض الجديدة تستحق خلال سنة على الأكثر

- تتصدر آسيا الشرقية قائمة الدول المدينة، تليها أمريكا اللاتينية، وكبرى الدول النامية المدينة هي: البرازيل، كوريا، المكسيك، روسيا وتيلاند.

إن نمو الديون قصيرة الأجل في الدول النامية خلال التسعينيات يرجع لأسباب عدة أهمها ارتفاع الأجور، الانفتاح الكبير على الخارج، التغييرات في السياسة الاقتصادية، (الاختلالات المالية والتحرير المالي)، ويتجسد خطر هذه الديون في التهديد القائم عند خروج تدفقات هائلة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل مما يخلق أزمة سيولة خانقة، وهو ما يهدد بحدوث أزمات مالية كتلك التي عرفتها المكسيك عام 1995/94 ودول جنوب شرق آسيا عام 1998/97،والبرازيل 1999/98 والأرجنتين عام 2002.[1]

ولا يزال حجم المديونية الخارجية للدول النامية في ازدياد في مطلع القرن الحادي والعرين –كما يوضحه الجدول التالي- مما يبين استمرار المشكلة، مع تسجيل انخفاض في خدمات الدين كنسبة من الصادرات ويرجع ذلك إلى سياسات الإصلاحات الاقتصادية المتبعة.

جدول رقم 16: المديونية الخارجية للدول النامية وللاقتصاديات الناشئة

البيـــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي الديون الخارجية مليار دولار	2366.9	2380.6	2450.7	2674.6	2918.8	3012.3
خدمات الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات %	24.2	23.4	21	19.5	15.5	15.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التقارير الإحصائية لسنوات 2000 إلى 2005، مرجع سبق ذكره، صفحات متعددة.

---

[1] Matouk BELATTAF, op. cit, p: 190 et pp:195-196.

رابعا: تفاوت مستويات التنمية بين بلدان العالم النامي

إن مجموعة الدول النامية -التي عرفت منذ الستينيات تنمية متسارعة وحققت معدلات نمو تقارب المعدلات التي تعرفها الدول المتقدمة اليوم- وتبعا للأزمات المتكررة لاسيما أزمة المديونية عام 1982 التي عطلت عملية التنمية بما أنتجته من نضوب في التمويل الخاص، والتدهور المتواصل في معدلات التبادل، عَرَفَت عشرية صعبة سميت بالعشرية المفقودة للتنمية « La décennie perdue du développement »، وسجلت تأخرا كبيرا في عملياتها التنموية لا يزال يزداد اتساعا إلى اليوم.

ولكن ما تنبغي الإشارة إليه هو أن جَمْع الدول النامية في مجموعة واحدة وفق التصنيفات المقدمة من المنظمات العالمية، لا يُعبّر في واقع الأمر عن الاختلافات الكبيرة داخل هذه المجموعة ذاتها، وهو الأمر الذي دفع بالعديد من الباحثين، وعلى رأسهم Baghwati إلى انتقاد تلك التصنيفات واعتبارها شكلية فوقية لا تعبر عن الواقع الحقيقي لتباين مستوى التنمية بين دول الجنوب، لأن هذه الأخيرة وإن كانت تجمع خصائص مشتركة مثل كونها:[1]

- دول مُستَغَلّة مهيمن عليها، ذات اقتصاد مخلخل
- لا تتحكم في عملية تراكم رأس المال
- شديدة التبعية للخارج

فمثلا يشير البنك الدولي إلى أن التقديرات المستخلصة من أكثر من 100 استقصاء لمستويات المعيشة تدل على أن متوسط استهلاك الأُسر في أكثر المناطق ازدهاراً في بلدان نامية كالبرازيل وبلغاريا وغانا وإندونيسيا والمغرب

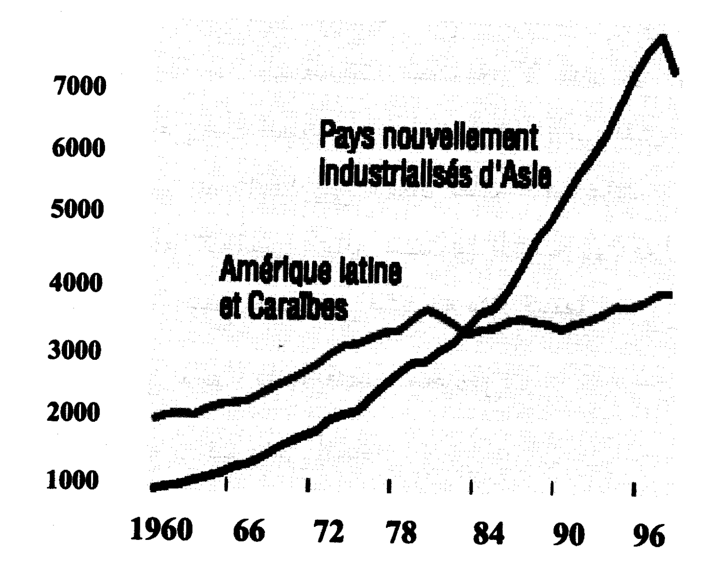
---

[1] Matouk BELATTAF, op. cit. p: 90.

وسريلانكا أعلى بحوالي 75% من متوسط استهلاك الأسر المماثلة في المناطق المتأخرة في تلك البلدان.[1]

وفي مقارنة بسيطة بين نمو الناتج الفردي في الدول الصناعية الجديدة بآسيا ونموه في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي للفترة بين 1960- 1996 (انظر الشكل رقم .....) نجد أن هذا النمو قد كان سريعا جدا في دول آسيا بينما كان متباطئا جدا في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.[2]

الشكل رقم 08: مقارنة نمو الناتج الفردي في الفترة 1960-1996 بين الدول الصناعية الجديدة بآسيا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي



Source : Danny M . leipziger, une approche incomplète du combat Contre la pauvreté, Finance et développement, FMI , Volume 38 , N°1,Mars 2001, p : 39.

---

[1] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2009: إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، ص: 2

[2] Danny M . leipziger , op. cit , p:39.

وإذا كان تعداد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية فى العالم النامى خلال الفترة 1996-1998، بلغ 792 مليونا، فإنه على المستوى الإقليمى - وكما يوضح ذلك الجدول ....- تصدرت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى القائمة بأعلى نسبة مئوية من ناقصى التغذية، ولم تحقق تقدما كبيرا فى الحد من انتشار نقص التغذية خلال الثلاثين عاما الأخيرة. وعلى النقيض من ذلك أحرز الإقليمان الآسيويان تقدما كبيرا، على الرغم من أن النسبة المئوية لناقصى التغذية فيهما كانت أعلى مما كانت عليه فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فى 1971/1969. أما الوضع فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية والكاريبى فقد ظل ثابتا إلى حد ما منذ 1981/1979، إذ أنجز هذان الإقليمان تخفيضا كبيرا فى معدلات نقص التغذية فى العقد السابق.

الجدول17: النسبة المئوية للسكان ناقصى التغذية فى الأقاليم النامية

الإقليم	النسبة المئوية لناقصى التغذية			
	1969-71	1979-81	1990-92	1996-98
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	34	37	35	34
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	25	9	8	10
شرق وجنوب شرق آسيا	43	29	17	13
جنوب آسيا	38	38	26	23
أمريكا اللاتينية والكاريبى	19	13	13	11
جميع البلدان النامية	37	25	20	18

المصدر: لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة ل"فاو"، تقرير وضع الأمن الغذائي العالمي، 2001، من الموقع:

http://www.fao.org/DOCREP/MEETING/003/Y0147A/Y0147A00.HTM

وفيما يلي نتعرض لتفصيل التفاوت التنموي بين أقاليم العالم النامي والتفاوت داخل الإقليم الواحد أو الدولة الواحدة:

1- دول قارة إفريقيا

إذا كانت الإحصائيات تشير إلى أن إفريقيا هي قارة غنية تزخر باحتياطات كبيرة من الثروات المعدنية حيث تحوي من:[1]

- الماس 96 % من احتياطات العالم
- خام الكروم 90 % من احتياطات العالم
- الكوبالت 50 % من احتياطات العالم
- الفوسفات 50 % من احتياطات العالم
- المنجنيز 55 % من احتياطات العالم
- البوكسيت 40 % من احتياطات العالم
- اليورانيوم 30 % من احتياطات العالم
- النحاس 20 % من احتياطات العالم
- الكهرباء 20 % من موارد القوة الكهربائية المائية في العالم

كما أن إفريقيا تساهم بـ :

- 72 % من إنتاج العالم من الكوبالت
- 50 % من صادرات العالم من البترول
- 36 % من إنتاج العالم من خام المنجنيز
- 70 % من إنتاج العالم من الكاكاو
- 35 % من إنتاج العالم من خام الكروم

---

[1] مجلة دراسات اقتصادية الصادرة عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية، جمعية ابن خلدون العلمية، الجزائر، العدد 1 ، 1999، ص:205.

- ثلث إنتاج العالم من البن
- 28 % من إنتاج العالم من الفوسفات
- 22 % من إنتاج العالم من النحاس
- 10 % من إنتاج العالم من الحديد
- 7 % من إنتاج العالم من البوكسيت

إلا أنه رغم هذا الثراء فإن إفريقيا تعتبر القارة الأكثر فقرا في الكون حيث تعاني اقتصادياتها الإفريقية من تأخر كبير و في تقرير البنك الدولي عن مؤشرات التنمية في أفريقيا 2011 -وهي أحدث مجموعة بيانات من البنك الدولي عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في 53 بلدا أفريقيا- يتبين أنه رغم ما تحقق من مكاسب في السنوات الأخيرة، مازالت البلدان الأفريقية تواجه تحديات ملحَّة طويلة الأجل أمام التنمية، ومن بين هذه التحديات الرئيسية هيكل الإنتاج غير المتنوع، وتدني مستوى رأس المال البشري، وضعف الإدارة العامة، وهشاشة الدولة، وعدم تمكين المرأة، وغياب فرص العمل الكافية للشباب، وتغير المناخ.[1]

وتشير الإحصائيات إلى أن:

- من بين الـ 20 دولة الأضعف دخلا عالميا، نجد 18 دولة منها إفريقية، ويوجد أغلبية الدول الأقل تقدما (34 بلدا) في القارة الأفريقية، وخصوصا في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء.
- تمثل إفريقيا 10 %من سكان العالم ولكنها لا تنتج سوى 1,6 % من الثروة العالمية، أي أدنى قليلا من إسبانيا وحدها.
- توقع حياة ضعيف (42 سنة بأثيوبيا، 36 سنة بمالاوي مقارنة بـ 78 سنة في فرنسا)

[1] The world bank, Africa development indicators, 2011, (different pages)

- يطال سوء التغذية جزءا كبيرا من إفريقيا السوداء، ولم يتوقف الإنتاج الغذائي عن الانخفاض منذ 30 سنة.
- يعيش أكثر من 300 مليون إفريقي بأقل من دولار واحد في اليوم، وبين كل شعوب العالم فإن أكبر نسبة من الفقراء (48 %) تعيش في إفريقيا.[1]
- شروط صحية متدهورة: ندرة المستشفيات، غلاء الأدوية، 70% من أمراض السيدا في العالم موجودة في إفريقيا، وتشير الإحصائيات إلى أن إفريقيا جنوب الصحراء تشكل بؤرة الكارثة في فيروس نقص المناعة، حيث ارتفعت بها معدلات الإصابة بين النساء بشكل أكبر من الرجال (57% من حالات الإصابة تخص نساء)[2]، وقد أدى هذا إلى احتلال بلدان هذه المنطقة مراتب دنيا في دليل التنمية البشرية لسنة 2006 بسبب انخفاض العمر المتوقع للحياة بعد الولادة، ويشهد حاليا 18 بلدا منها انخفاضا في دليل التنمية البشرية عن سنة 1990.[3]

وتختلف مستويات التنمية داخل دول إفريقيا اختلافا كبيرا، ويمكن الإشارة إلى بعض ذلك كالتالي:

1-1- دول إفريقيا جنوب الصحراء

تعتبر مناطق إفريقيا جنوب الصحراء الأكثر فقرا في العالم، حيث تصنف غالبية دولها من الدول المنخفضة الدخل الفردي (أرتريا 380 دولار، ارتريا 340 دولار، أوغندا 490 دولار ...) وفي أحسن الأحوال دول ذات دخل فردي متوسط

---

[1] Saleh M. Nsouli et autre, La mondialisation et l'Afrique, Finance et développement (F&D), FMI, volume 38, n°4, Déc. 2001. p : 2

[2] Finance & Développement, FMI , Volume 42, n°3, Sept 2005, P :2

[3] انظر تقرير التنمية البشرية لسنة 2006.

منخفض (انغولا 3960 دولار، السنغال 1050 دولار، الكاميرون 1160...)، أو في حالات خاصة ذات دخل متوسط مرتفع مثل بوتسوانا التي يبلغ متوسط دخل الفرد فيها 6890.[1]

كما أنه داخل هذا الإقليم ذاته من الأقاليم النامية توجد اختلافات تنموية بين البلدان:[2]

- فنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في أغنى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يزيد 83 مثلا عن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في أشد بلدان المنطقة فقرا.
- معدل الهواتف المحمولة في سيشل يبلغ 1049 هاتفا لكل ألف شخص، مقابل 28 هاتفا لكل ألف شخص في إريتريا، وهما بذلك يمثلان أعلى وأقل بلدان المنطقة من حيث انتشار الهواتف المحمولة لكل ألف شخص.
- في أفريقيا جنوب الصحراء، لا يتوفر الصرف الصحي المحسَّن إلا لنحو 24% من سكان الريف مقابل 42% من سكان الحضر.
- في الفترة بين عامي 2000 و2009، أحرزت رواندا وأوغندا أكبر مكاسب في متوسط العمر المتوقع عند الولادة بزيادته 8 سنوات و7 سنوات على التوالي. وعلى النقيض، تراجع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد 5 سنوات في ليسوتو، و4 سنوات في جنوب أفريقيا وسوازيلاند.
- في 21% من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، يشكل منتج واحد أو منتجان اثنان ما لا يقل عن 75% من مجموع الصادرات.

---

[1] إحصائيات عن البنك الدولي على الرابط:

http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/economycharacteristics

[2] The world bank, Africa development indicators, 2011, (different pages)

- معدل وفيات الأطفال في جمهورية الكونغو زاد 21% بين عامي 1990 و2009، وهي أكبر زيادة في المنطقة. وشهدت مدغشقر أكبر انخفاض بنسبة 60%.

- في منتصف الثمانينيات، كان أكثر من 80 %من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تحكمها أنظمة استبدادية. لكن بحلول عام 2009، قامت أنظمة ديمقراطية في أكثر من نصف بلدان المنطقة.

- حسب الفاو نحو 218 مليون شخص في إفريقيا جنوب الصحراء، أي نحو 30 بالمائة من مجموع سكان القارة من المقدّر أنهم يعانون الجوع المُزمن وسوء التغذية.[1]

ومن المهم الإشارة إلى أن اقتصاد جنوب أفريقيا يعتبر أكبر اقتصاد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ويعتبر هذا البلد أحد البلدان الأفريقية القلائل التي انضمت إلى فئة الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدخل، وهو أكبر من مثيله في ماليزيا، كما أن له تأثيرا رئيسيا على الناتج الكلي والتجارة وتدفقات الاستثمار لقارة أفريقيا. ومع ذلك يعرف هذا الاقتصاد تباينا داخليا في الأوضاع، فبالرغم من أن 13 في المائة من السكان في جنوب أفريقيا يعيشون في ظل الأوضاع المميزة "للعالم الأول"، إلا أن حوالي 50 في المائة يعيشون في أوضاع مماثلة للأوضاع السائدة في البلدان النامية. ومن بين هذه الطائفة الأخيرة، يتمتع رُبع الأسر المعيشية فقط بالقدرة على الحصول على الكهرباء والمياه النظيفة؛ ويحظى نصف هؤلاء فقط بالتعليم في المرحلة الابتدائية؛ فيما يعاني أكثر من ثلث الأطفال من سوء التغذية بشكل مزمن.[2]

---

[1] http://www.fao.org/news/story/ar/item/35791/icode/

[2] موسوعة المعرفة من الموقع:

http://www.fao.org/news/story/ar/item/35791/icode/

1-2- دول شمال إفريقيا

يعيش فى دول شمال إفريقيا حوالى 150 مليون نسمة، يمثلون قرابة خمس سكان القارة، ويعرف هذا الإقليم(*) مستوى تنمويا أفضل من دول إفريقيا جنوب الصحراء حيث قد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى 1630 دولار أمريكى عام 2000، وهو ما يمثل أكثر من ضعف متوسط نصيب الفرد فى القارة الأفريقية ككل ، والذي بلغ فى نفس العام 671 دولار أمريكى سنويا.[1]

كما أن مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية يسجل مستويات مرتفعة بهذا الإقليم بالرغم من أن دوله ليست كلها دولا مصدرة للمحروقات، فالمغرب وتونس مثلا تملكان اقتصادا متنوعا نسبيا رغم هيمنة بعض القطاعات كالسياحة والملابس الجاهزة.

وحسب دليل التنمية البشرية لسنة 2011 فقد صنفت ليبيا كدولة ذات تنمية بشرية مرتفعة (**) في المرتبة 64 عالميا وبمعدل IDH قدر بـ 0.760، وصنفت تونس أيضا كدولة ذات تنمية بشرية مرتفعة في المرتبة 94 عالميا وبمعدل IDH قدر بـ 0.698، أما الجزائر ومصر والمغرب فقد صنفت كدول ذات بشرية متوسطة في المراتب 96 و113 و130 على التوالي وبمعدل IDH يقدر بـ 0.698 للجزائر و 0.644 لمصر و 0.582 للمغرب.[2]

(*) يدرج البنك الدولي دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط في إقليم واحد.

[1] فرج عبد الفتاح فرج، العولمة ومقتضيات التنمية البشرية في شمال إفريقيا، الملتقى الدول حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة قاصدي مرباح-ورقلة – الجزائر، يومي 09 و10 مارس 2004، ص: 62.

(**) وليست مرتفعة جدا لأن تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 وما بعده تبنى تصنيفا مختلفا لمجموعات الدول حيث أضاف صنف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا كما أشرنا إليه سابقا.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2011، ص ص: 132-133.

وتجدر الإشارة إلى أن دولا عربية من شمال إفريقيا –وأخرى من دول الشرق الأوسط-عرفت في الفترة الأخيرة توترات وتحولات سياسية كبيرة في إطار ما سمي بـ"الربيع العربي" والذي شملت أحداثه مصر وتونس وليبيا، أثرت سلبا على التنمية. وعلى سبيل المثال تعرض الاقتصاد المصري لخسائر اقتصادية ضخمة في فترة الاضطرابات جراء تحطيم البنى التحتية وتوقف الإنتاج وهروب السياح من مصر -خاصة أن السياحة كانت تمثل 10% من الدخل القومي المصري- كما أن الاضطراب السياسي جعل الشركات الأجنبية تتجنب قيامها باستثمارات في مصر. وأشار أحد البنوك الفرنسية إلى أن الخسائر اليومية للاقتصاد المصري أيام الاضطرابات وصلت لأكثر من 300 مليون دولار يومياً، كما أعلن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بمصر أن إجمالي الخسائر المحققة في قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والسياحة نتيجة الأحداث الأخيرة بلغت أكثر من 10 مليارات جنيه تقريباً، شاملة إلغاء الحجوزات وانخفاض أجور العمالة في القطاع السياحي حتى الخامس من فبراير 2011.[1]

وتوحي المؤشرات –رغم تفاؤل صندوق النقد الدولي بتحسن الظروف على المدى الطويل- أن الاقتصاد المصري وصل بالفعل إلى حالة الخطر، فالدين المحلي ارتفع من 4.1 مليارات جنيه عام 1980 (وهو ما كان يعادل نحو 5 مليار دولار بسعر الجنيه في ذلك العام) إلى 888 مليار جنيه (149 مليار دولار) عام 2011، أما الدين الخارجي فارتفع من 25 مليار دولار عام 1980 ليتضاعف إلى 50 مليار دولار عام 2003.[2]

[1] السباعي عبد الرؤوف، آثار الثورة على الاقتصاد المصري، من الموقع: http://aljadidah.com

[2] من موقع الجزيرة على الصفحة:
http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/B7AB2CE1-98A2-42BA-A7AD-B89FB3376441.htm

وحسب تقرير لـ FMI فإن الآفاق المستقبلية لاقتصاديات الربيع العربي في المدى القصير تبدو غير واضحة ويطبعها الغموض وعدم اليقين، والسبب يرجع أساسا إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني، ويتوقع التقرير أن يكون النمو في مصر وسوريا وتونس 1.5% عام 2011 وأن التعافي من الاضطرابات الاجتماعية سيكون بطيئا وبالتالي سيصاحبه تعافٍ بطيء في إيرادات السياحة وتحويلات المغتربين.[1]

2- إقليم الشرق الأوسط

الشرق الأوسط هو المنطقة الجغرافية التي تشمل بلدان غرب آسيا وشمال أفريقيا وتقع معظم بلدانه في قارة آسيا: سوريا، لبنان، العراق ،الأردن، ،فلسطين ... ، دول شبه الجزيرة العربية: السعودية، الإمارات، قطر، عمان، اليمن، البحرين، الكويت.

يتميز هذا الإقليم بأنه من أكثر مناطق العالم توترا أمنيا حيث شهد أكثر من 10 حروب منها الحروب العربية الإسرائيلية والحرب العراقية الإيرانية، غزو العراق 2003 والاحتلال الأمريكي البريطاني لدولة العراق والمشكلة النووية الإيرانية والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والحرب الإسرائيلية على لبنان ويشهد حاليا الاضطرابات المميزة لدول الربيع العربي.

معظم دول الشرق الأوسط نامية، ويعاني غالبية سكان هذا الإقليم من الفقر، وتعتمد اقتصادياتها على الزراعة كمصدر رزق عام وعدد ضئيل جدًا منهم فقط يعتمد على الصناعة مع وجود اقتصاديات نفطية مثل السعودية وقطر

---

[1] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر، سبتمبر 2011، ص ص: 96-97.

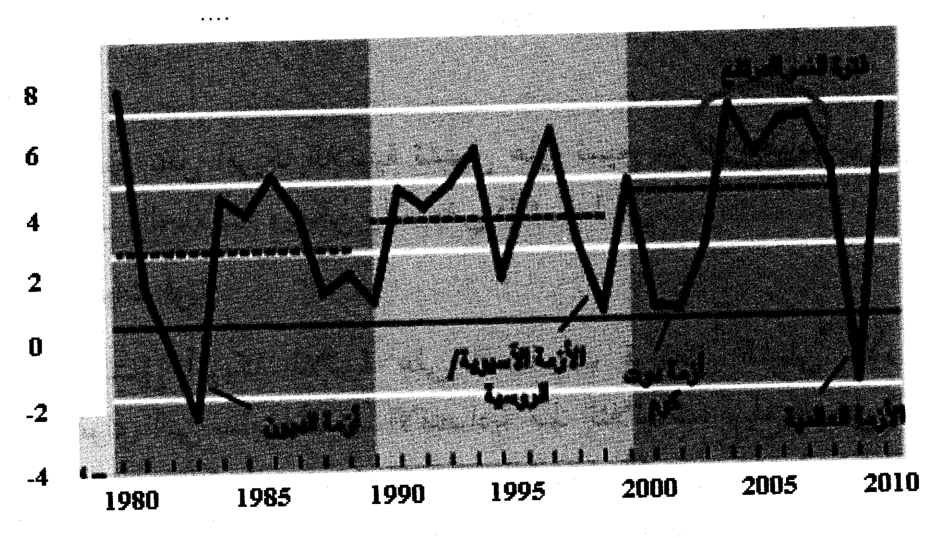
والإمارات وعمان والكويت هذه الدول التي تتميز بتطور هياكلها الاقتصادية وارتفاع مستويات المعيشة، واحتلالها مراتب متقدمة على مقياس التنمية البشرية (رُتّبت الإمارات العربية المتحدة مثلا في الرتبة 30 عام 2011 بمعدل 0.846 ودخل فردي بلغ 59.993 معادل القوة الشرائية للدولار). وتعتبر دبي من أكبر مدن العالم الترفيهية والسياحية حيث شهدت تطورا كبيرا في البنى التحتية والمراكز الترفيهية والعلمية والهندسة البنائية ...الخ

2- 1- دول أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي:

بالرغم من ما تملكه أمريكا اللاتينية من إمكانيات إلا أنها لا تزال متأخرة في مجال التنمية الاقتصادية وتسودها وضعية عميقة من عدم المساواة حيث يعيش ثلث سكانها تحت وطأة الفقر، ولطالما ظلت هذه المنطقة مكانا للمفارقة والتناقض حيث أنها أرض الرخاء والفقر والاستقلال والتبعية والاستقرار والاضطراب.[1] (انظر الشكل الموالي)

[1] Nicolas Eyzaguirre, Soutenir l'amérique latine dans sa transformation, Finances & Développement, FMI, Mars 2011, Volume 48 • Numéro 1, p : 8-9.

شكل رقم 09: تقلب النمو في أمريكا اللاتينية منذ 1980



Source: Nicolas Eyzaguirre, Soutenir l'amérique latine dans sa transformation, Finances & Développement, FMI, Mars 2011, Volume 48 • Numéro 1, p : 10.

وكما يتضح من الشكل فقد عرفت هذه المنطقة في العقد الأول من القرن الحالي نموا سريعا للناتج وتحسنا في الأحوال الاجتماعية حيث انخفضت معدلات الفقر بـ 10 نقاط مئوية بين 2002 و2008 وهو ما يعني انتشال 40 مليونا من ربقة الفقر ، و تحسن الدخل في 15 بلدا في أمريكا اللاتينية من بين 18 بلدا، كما أنها دعمت أسسها الاقتصادية مما جعل تأثير الأزمة المالية الأخيرة عليها معتدلا مقارنة بأزمات سابقة.

لكن ما تنبغي الإشارة إليه أن الأداء كان مختلفا بين دول هذه المنطقة حيث البلدان التي تحسنت ظروفها تركزت في تلك المصدرة للمواد الأولية مستفيدة من ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق الدولية مؤخرا، أو البلدان التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الأسواق الديناميكية في آسيا (خصوصا الصين)، أما الاقتصاديات الأخرى فلازالت في مستوى متأخر، كما أن دولة المكسيك

تعرضت بقوة للأزمة المالية بسبب ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي الذي يمثل مصدر دخلها الرئيسي من الصادرات والخدمات السياحية وتحويلات رعاياها هناك.[1]

إذن، تظل أمريكا اللاتينية تشتمل على نسيج من الاقتصاديات مختلف الوضعيات والحالات، ويمكن بيان بعض ذلك كما يلي:

أ- اقتصاديات قوية:

تشتمل أمريكا اللاتينية على اقتصاديات قويةمثل الشيلي، الأرجنتين والأروغواي التي بدأت تنميتها الاقتصادية منذ الثلاثينات، وبلغ الدخل الفردي بها مستويات عالية (ففي 2011 بلغ متوسط الدخل الفردي –مُقوّما بمعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لسنة 2005- في الأرجنتين حدود 14.527 وفي الشيلي 13.329 وفي الأوروغواي 13.242)، وتصنف هذه الدول الثلاث في المراتب 44، 45 و48 عالميا حسب مقياس الأمم المتحدة للتنمية البشرية IDH لسنة 2011، أي في أصناف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا.[2] وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي بالشيلي هو أسرع المعدلات في أمريكا اللاتينية خلال جيل كامل حيث وصل إلى 8 % ما بين 1985–1996، وقد تلقت هذه الدولة في 2009 دعوة من OCDE للانضمام، وانضمت في ماي 2010.

وتعتبر البرازيل القوة الاقتصادية الأولى في أمريكا اللاتينية وثاني قوة صناعية في العالم الثالث بعد الصين وثامن أكبر اقتصاد في العالم إذ حققت اقتصادها نموا بمعدل يعد الأسرع خلال الـ 14 عاما الأخيرة وذلك طبقا للإحصائيات الرسمية الخاصة بالأشهر الثلاثة الأولى من عام 2010 وارتفع الناتج

[1] Ibid, p : 9.

[2] انظر تقرير التنمية البشرية في العالم 2011، ص: 131.

المحلي الإجمالي بنسبة 9 بالمئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي كما نما الاقتصاد البرازيلي بنسبة 7ر2 في المئة في الأشهر الثلاثة الماضية بما يتجاوز توقعات المحللين.[1] كما تعتبر البرازيل القوة التجارية الأولى في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية المعروفة باسم مركوسور Mercosur،(*) وتشكل منافسا قويا للدول المتقدمة في الأسواق العالمية ، مع تحقيق فائض مهم في ميزانها التجاري، حيث تستند قوة صادراتها إلى المنتوجات المصنعة التي تشكل الجزء الأكبر من الصادرات البرازيلية .

ومع ذلك تظل التنمية متباينة داخل مناطق البرازيل إذْ تضم الولايات الوسطى الجنوبية وهي سان باولو وريو دي جانيرو وميناس غيرايس أكثر من 52 % من إجمالي الناتج المحلي البرازيلي رغم أنها لا تشكل سوى 15 % من مساحة البرازيل[2].

وتعتبر فنزويلا خامس مصدر للنفط في العالم وصاحبة أكبر احتياطي نفطي خارج منطقة الشرق الأوسط باحتياطي يتجاوز 211 مليار برميل، كما تعتبر من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة حيث بلغ مؤشر IDH بها عام 2011 مقدار 0.735 بدخل فردي يقدر بـ 10.656 معادل الدولار الأمريكي، مع العلم أنها رفضت تطبيق برامج صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتثبيت والتكييف الهيكلي ونجحت في تحقيق نمو قوي في السنوات الأخيرة.

---

[1] سانا : الوكالة العربية السورية للأنباء،

http://www.sana.sy/ara/280/2010/06/20/294039.htm

(*) مركوسور: Mercosur اتحاد جمركي بين بعض بلدان أمريكا الجنوبية استهدف تحرير المبادلات

[2] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2009، ص : 5.

وتُعدّ المكسيك واحدة من الدول الصناعية الجديدة ومن الاقتصاديات القوية في العالم، وهي أول عضو من أمريكا اللاتينية ينضم لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (منذ عام 1994) وتصنف كدولة ذات دخل متوسط أعلى قدر عام 2011 بـ 13.245 بمعادل القوة الشرائية للدولار، كما صنفت كدولة ذات تنمية بشرية مرتفعة خلال نفس العام بمعدل 0.770 وبرتبة 57 عالميا. يرتبط اقتصاد المكسيك بقوة بشركائها في اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية وخصوصًا الولايات المتحدة، وقد تعرض كما أشرنا بقوة لآثار الأزمة المالية الأخيرة بسبب ذلك الارتباط.[1]

ب – الدول الفقيرة:

تعتبر العديد من دول أمريكا اللاتينية من أكثر المناطق فقرا في العالم:

- فالإكوادور، البيرو، وبوليفيا تتميز بصناعات متخلفة، حيث أن ناتج صناعات هذه الأربع دول مجتمعة أقل من إنتاج فنزويلا وحدها.
- هايتي: وهي الأكثر كارثية والدولة الأفقر في أمريكا اللاتينية، ويرجع السبب إلى التاريخ الاستعماري الصعب الذي مرت به (الاستعمار الفرنسي ثم الأمريكي) الذي سبب دمارا كبيرا، وعوامل التصحر والكوارث الطبيعية والأمراض (الإيدز) والأزمات الاقتصادية المتلاحقة. فما إن بدأت هايتي تتعافى من الآثار المدمرة للإعصار الموسمي في عام 2008 (مع العلم أنه وقتها كان أكثر من 55 بالمئة من سكان هايتي يعيشون على أقل من دولار

[1] انظر : – تقرير التنمية البشرية في العالم 2011، ص: 132.

– الموسوعة الحرة ويكيبيديا على الصفحة:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B3%D9%8A%D9%83

واحد يومياً، وفقاً لتقديرات «البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة». و أن 1.9 مليون نسمة قد تضرروا من نقص الأمن الغذائي. وظل الافتقار إلى سبل الحصول على مياه نظيفة يؤثر على ملايين السكان، وكانت المياه الملوثة هي السبب الأساسي لوفيات الرُضع ولأمراض الأطفال) حتى ضربها زلزال 12 يناير 2010 العنيف الذي تسبب في مقتل الآلاف وتشريد قرابة 2 مليون إنسان من منازلهم، وأشعل شرارة أزمة إنسانية غير مسبوقة. وفي نهاية عام 2010 ظل أكثر من مليون شخص من النازحين داخلياً في مخيمات مؤقتة.[1]

3- الدول الآسيوية

3-1 - منطقة جنوب آسيا

تضم منطقة جنوب آسيا بنجلاديش، وبوتان، والهند، وباكستان، وسيريلانكا، ونيبال والمالاديف، وتبلغ مساحتها أكثر من خمسة ملايين ومائة وثلاثين ألف كم[2] ، ويسكنها مليار وستمائة مليون نسمة، أي نحو ربع سكان العالم. يتميز موقعها بوجود مجموعة من دول الجوار الجغرافي ذات الأهمية الاستراتيجية، سواء على المستوى الإقليمى كأفغانستان وإيران وميانمار، أو على المستويين الدولي والإقليمي معا كالصين، وأيضا باتساع نطاق البحار المحيطة بالإقليم مما يعطيها أهمية فى مجال النقل البحرى.كما أن إمكانية اتصال المنطقة بآسيا الوسطى عبر أفغانستان وإيران يفتح المجال لتكون ممرا لخطوط النفط والغاز إلى دول شرق وجنوب شرق آسيا، إضافة إلى دول المنطقة ذاتها.

وعلى صعيد المتغيرات الاجتماعية الأخرى، فإن التفاوت الكبير فى مستويات الدخل هو إحدى الخصائص الواضحة للمجتمعات فى جنوب آسيا، وتمثل مشكلة الفقر إحدى المشكلات المهمة، حيث يضم الإقليم العديد من

---

[1] www.amnesty.org/ar/region/haiti/report-2010

المناطق الأكثر فقرا فى العالم والتي تقع فى مواقع متأخرة وفقا لمقاييس التنمية البشرية، كما تعانى شعوبه من الآثار السلبية الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالأعاصير والفيضانات.

أما عن الأوضاع الاقتصادية لهذا الإقليم، فالتفاوت أيضا سمة مميزة لها، فبينما تتسم اقتصاديات بعض الدول بالضخامة والحجم الكبير، فإن دولا أخرى يتسم اقتصادها بصغر الحجم والاعتماد على الزراعة. وتعتبر الهند القوة الاقتصادية الرئيسية في المنطقة، وقد حققت خلال السنوات الأخيرة معدلات نمو سنوية مرتفعة وصل متوسطها إلى 7.5% تقريبا، ويعتمد نموها الاقتصادي على تكنولوجيا المعرفة، الأمر الذي أدى إلى تنامي قدرتها التنافسية.[1]

3-2 منطقة شرق وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادي

شدّت دول هذه المنطقة العالم بتجربتها الرائدة في تحقيق ازدهار اقتصادي كبير، والذي اصطلح على تسميته بالمعجزة الاقتصادية، وهي تحوي الآن أقوى الاقتصاديات النامية وأسرعها نموا (الصين، هونج كونج، كوريا الجنوبية في شرق آسيا، ماليزيا، اندونيسا، سنغافوره، تايلاند، فيتنام،... في جنوب شرق آسيا)، وقد انخفض عدد الفقراء في شرق آسيا من 80% يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم في 1981، إلى 18 في المائة في عام 2005.

وحسب تقرير الاستثمار العالمي 2011 فقد تلقت دول جنوب وشرق وجنوب شرقي آسيا عام 2010 أعلى حجم من الاستثمارات الداخلة إلى الدول

---

1 محمد سعد ابو عامود، اقليم جنوب اسيا قراءة استراتيجية من الموقع: السياسة الدولية من موقع الاهرام الرقمي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95967&eid=2

النامية حيث بلغت حصتها 300 مليار دولار وهو ما يشكل نسبة 52.26% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلية إلى العالم النامي، تليها دول أمريكا اللاتينية بحصة تقدر بـ 159 مليار دولار أي أكثر بقليل من نصف حصة دول شرق وجنوب شرقي آسيا. وفي نفس السنة قدر إجمالي الاستثمارات الأجنبية الخارجة من مجموعة هذه الدول بـ 232 مليار دولار متصدرة المرتبة الأولى بين الدول النامية بنسبة أكثر من 70% من الاستثمارات الأجنبية الخارجة من العالم النامي وبفارق كبير عن دول أمريكا اللاتينية التي قدر حجم الاستثمارات الأجنبية الخارجة منها بـ76 مليار دولار خلال نفس السنة.[1]

وبالرغم من ما تعرفه البيئة العالمية الحالية من قتامة ومن تباطؤ اقتصادي متوقع، وما يفترض أن يصاحبه من تباطؤ على اقتصاديات هذه المنطقة بسبب ارتباطها القوي بأوروبا والولايات المتحدة واليابان، سيظل النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادي قويا إلى حد ما حسب ما أشار إليه تقرير البنك الدولي حول «الآفاق الاقتصادية العالمية 2012» وذلك بالنظر إلى الطلب المحلي القوي والمرونة في السياسة المالية «ومستويات الاحتياطي الكبيرة» التي تعرفها دول شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا.

وقد بلغ النمو الاقتصادي في هذه المنطقة 9.8% في الربع الأخير من عام 2010، ووصل إلى 9.2 في الأشهر التسعة الأولى من 2011، ومن المتوقع أن يصل معدل النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادي والتي لا تشمل اليابان، 7.8% في عامي 2012 و2013 ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم .....

ويتضح من هذا الجدول أن الاقتصاد الصيني الذي يشكل 80% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة قد تراجع نموه من 10.4 عام 2010 إلى 9.5 في

---

[1] الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2011، ص: 4.

الربع الثالث من 2011 ويتوقع أن يبلغ 8.4% عام 2012 وهو معدل قوي رغم تراجعه، كما يتضح أن أغلب اقتصاديات باستثناء الفلبين وتايلند وماليزيا قد حققت مطردا خلال سنة 2011 في ناتجها الداخلي الخام، ويتوقع أن تحافظ على معدلات نمو مرتفعة خلال 2012-2013.

جدول رقم 18: تغيرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول شرق آسيا والمحيط الهادي

الوحدة: بالأسعار الجارية للدولار لسنة 2005

	98-2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإجمالي	7.9	8.5	7.5	9.7	8.2	7.8	7.8
كمبوديا	8.8	6.7	0.1	6.0	6.0	6.5	6.5
الصين	9.1	9.6	9.2	10.4	9.1	8.4	8.3
اندونيسيا	4.1	6.0	4.6	6.1	6.4	6.2	6.5
جمهورية لاو	6.4	7.6	7.5	8.6	8.0	7.5	7.4
ماليزيا	5.1	4.7	1.6-	7.2	4.8	4.9	5.3
منغوليا	6.4	8.9	1.3-	6.4	14.9	15.1	15.0
بابوا غينيا الجديدة	1.7	6.7	5.5	7.6	9.0	7.0	5.0
الفلبين	4.2	4.2	1.1	7.6	3.7	4.2	5.0
تايلند	4.5	2.5	2.3-	7.8	2.0	4.2	4.9
فانواتو	2.5	6.3	3.5	3.0	3.9	4.0	4.2
فيتنام	6.6	6.3	5.3	6.8	5.8	6.8	6.5

Source : The world bank, global economic prospects, v.4, January 2012, p: 82 and p:90.

الخاتمة

إن التنمية بوصفها عملية حضارية معقدة تتضمن تغييرات هيكلية في مجالات متعددة، وبوصفها الاهتمام الرئيس الذي تبحث الدراسات الأكاديمية عن تحقيقه، تشكل القضايا المرتبطة بها أهمية خاصة في علم الاقتصاد، وهو ما يعطي لفرع اقتصاد التنمية أهميته المتميزة.

وإن التخلف الذي عانت منه مجموعة الدول النامية - ولا تزال - قد شكّل قاعدة أساسية للبحث في الدراسات التنموية من أجل البحث عن صياغة نماذج اقتصادية، أو صياغة استراتيجيات تنموية تكفل لهذه الدول الخروج من ربقة المأزق التنموي الذي طال شعوبها لسنوات عديدة.

وتبعا للخصوصيات المجتمعية والثقافية والسياسية والتاريخية التي تميز مجموعة هذه الدول، فإن مختلف النماذج والاستراتيجيات المطبقة عليها، سواء كاختيار سياسي داخلي، أو كوصفات خارجية مطبقة بالاضطرار تحت مظلة المؤسسات الدولية، قد عرفت حدودها بسبب عدم توافق افتراضات تلك النماذج – والمرتبطة أساسا بخلفيات مذهبية معينة رأسمالية كانت أو اشتراكية- والواقع الحقيقي لتلك الدول. إن هذا الأمر يجعل الطريق مفتوحا أمام الكثير من النقاشات العلمية حول قضايا اقتصاد التنمية، والتي تستفيد من نتائج التجربة التنموية في بدان العالم النامي، والتغيرات الكبيرة والسريعة التي تطبع متغيرات البيئة الاقتصادية العالمية بشكل متجدد.

ولقد بيّنت التجارب في مجال التنمية أن دول العالم النامي - لا سيما في آسيا - التي حققت انطلاقها الاقتصادي كانت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في وضع أقل بكثير من ناحية الوسائل والثروات من الدول النامية الأخرى

التي لم تحقق انطلاقها الاقتصادي إلى اليوم، وهو ما يشير إلى أن عملية الانطلاق الاقتصادي لا تفتقر إلى الوسائل فقط، بل وأكثر من ذلك إلى إطار نظري يتلاءم وخصائص كل دولة من الناحية المادية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

ثم إن هذا الإطار النظري لا بد أن لا يقف عند حدود الافتراضات التي يُنظر إليها كحقائق ويربط بينها بفلسفة تعتبر صالحة لكل زمان ومكان -كما فعل منظرو الرأسمالية-، بل ينبغي أن يركّز على الملموس من النتائج أكثر من تقديس الحلول النظرية، فقد أثبتت التجارب الواقعية أن كل اقتصاد ناجح إنما تعامل مع متطلبات الواقع أكثر مما يتطلبه التطبيق الصارم للجانب النظري للنظام الذي يتبناه، رأسماليا كان أو اشتراكيا، فتكييف النظري مع واقع البلد وخصوصياته هو مفتاح الانطلاق الاقتصادي.

قائمة المراجع

ا. المراجع باللغة العربية

ا .1 - الكتب

1. ابراهيم العسل، التنمية في الإسلام: مفاهيم، مناهج وتطبيقات، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996
2. ابراهيم مشورب، التخلف والتنمية، دار المنهل اللبناني-مكتبة رأس النبع، بيروت، 2002
3. أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
4. أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية، ط1، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006
5. أسامة بشير الدباغ و أتيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، الأردن، 2002
6. أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو 1997
7. ألسا أسيدون، النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، (د. سنة نشر)
8. السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية –رؤية إسلامية–، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000
9. بربرة أنجهام، الاقتصاد و التنمية، ت:حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة و النشر ، دمشق، 2010
10. جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
11. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1998

12. حسين خضير كامل، دور القروض في التنمية، المطبعة الشبابية، بيروت، 2000
13. رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989
14. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (دون سنة نشر)
15. رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، المستقبل العربى القاهرة، ط1، 1987
16. رمزي زكي، فكر الأزمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987
17. سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال- مدخل في تحليل الخيارات المالية للشركة متعددة القومية وتحدياتها في عصر العولمة، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2001
18. سعد طه علام ، التنمية والدولة ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003
19. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998
20. سمير ميلادي وعبد الرحمان عبيد مصقر، الغذاء والتغذية، أكاديميا (الفرع العلمي لدار الكتاب العربي)، لبنان،1999
21. سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام: المدخل الادخاري والضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،الطبعة الثانية، 1998،
22. شوقي حسين، الموارد التمويلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998
23. صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية –دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999
24. صفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.
25. ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009

26. طلعت السروجي، التنمية الاجتماعية، مركز نشر و توزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2002
27. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2000
28. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003
29. عبد الحافظ السيد البدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة، توزيع دار الفكر العربي، القاهرة، 1999
30. عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، ط 1 ، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة- مصر، 1989
31. عبد الحسين وادي العطية، الاقتصاديات النامية، أزمات و حلول، دار الشوق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001
32. عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2000
33. عبد الغفار حنفي ورسمية قريقاص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
34. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003
35. عبد القادر محمد عبد القادر عطية والسيدة مصطفى إبراهيم، قضايا اقتصادية معاصرة، (د.دار نشر)، الإسكندرية، 2005
36. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،دراسة تحليلية تقييمية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004
37. عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 1999
38. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997

39. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل الكلي والتنمية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001
40. عبد الهادي عبد القادر سويفي، محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النشر مجهولة، القاهرة، 2007/2006
41. عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية : المشكلات والسياسات المقترحة، دار حافظ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000
42. عبد الوهاب محمود المصري، التوازن بين الموارد والسكان (من منظور مختلف)، ط1، دار الحصاد للطباعة والنشر، دمشق-سورية، 2008
43. عدنان داود العذاري وآخر، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي،ط1، دار جرير، عمان، 2010
44. عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، ط1، مجدلاوي، عمان، 1999
45. علي لطفي و آخرون، محاضرات التنمية الاقتصادية، دار النشر مجهولة، القاهرة، 2002
46. علي محسن، الدور التمويلي للشركات متعددة الجنسية، دار المعارف للطباعة، بيروت، 2000
47. عمرو محيي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، (بدون سنة نشر)
48. غازي عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت، ط1991،،1
49. فؤاد حيدر، "التنمية والتخلف في العالم العربي: طروحات تنموية للتخلف"، دار الفكر العربي، بيروت، 1990
50. فؤاد عبد المنعم أحمد، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 2001
51. فؤاد مرسي، التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية، نشر منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980

52. فرح عبد العزيز عزت، الاستثمارات الأجنبية والتنمية الاقتصادية، جامعة الأزهر ، القاهرة، 1999
53. كاظم المقدادي، التربية البيئية، كتيب لطلبة الإدارة والاقتصاد قسم إدارة البيئة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2006
54. كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998
55. لمياء محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2002
56. محمد البنا، أسواق النقد والمال: الأسس النظرية والعملية، زهراء الشرق، القاهرة، 1996
57. محمد البنا، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009
58. محمد العمادي، التنمية الاقتصادية والتخطيط، المطبعة العلمية، دمشق، 1991
59. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010
60. محمد عبد الشفيع عيسى، المديونية العربية في إطار أزمة الديون في العالم الثالث، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2002
61. محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، مصر، 2003
62. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001
63. محمد مبارك حجير، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، دون سنة نشر.
64. محمود حمزة الزبيدي، إدارة المصارف – إستراتاجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، عمان، ط1، 2000
65. محمود يونس، محمد وعبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الاسكندرية، (د. س ن)

66. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2007
67. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
68. مصطفى خليفة، القروض الأجنبية والتنمية، دار النشر والطباعة، بيروت، 2000
69. مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية، 1998
70. ملكوم جيلز- مايكل رومر- دوايت بيركنز- دونالد ستودجراس، اقتصاديات التنمية، تعريب طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1995
71. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999
72. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى وياسر المومني، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2003
73. هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009

ا.2 - الأطروحات والرسائل الجامعية

1. ابراهيم أديب ابراهيم، برامج التكييف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، (غ م)، 2004
2. بن بلقاسم سفيان، تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية مع التركيز على حالة الجزائر 1987-1994، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (غ م)، 1995

3. داود محمد صبح، استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، (غ م)، 1995
4. دريد كامل صالح الشبيب، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي في التصحيح الاقتصادي لمعالجة أزمة المديونية، حالة الجزائر والأردن، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلو م الاقتصادية ، جامعة وهران، 2001 ،(غ م)،
5. رحيم حسين، الدور التنموي للبنوك في البلدان النامية -دراسة مقارنة- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (غ.م)، 1994
6. سيدي محمود سيدي محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة دمشق، (غ م)، 1988
7. صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، (غ م)، 2006
8. عادل مجيد عيدان العادلي، تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الاقتصادية- تجارب لدول مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، (غ م)، 2010
9. عبد القادر بابا، سياسات الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (غ م)، 2004/2003
10. عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني، هجرة الكفاءات العربية: الأسباب والنتائج (العراق انموذجا)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد بالأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، (غ م)، 2006
11. عفيف عبد الكريم صندوق، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي: دراسة حالة الجمهورية العربية السورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، (غ م)، 2005

12. علي بطاهر، الإصلاحات الحديثة للنظام المصرفي قانون 10/90، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (غ.م)، 1994
13. فيصل أبو طيبة، أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، (غ م) ،2004
14. ماجد مالك الرزامي، التنمية البشرية والأمن القومي العربي- دراسة حالة دول الخليج العربي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، (غ م)، 2009
15. مصطفى زروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (غ م)، 1999-2000

I .3 – المجلات، الدوريات والدراسات

1. جاك لوب، العالم الثالث و تحديات البقاء، ت: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ع 104، أوت 1986
2. جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية –الفرص والتحديات- المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997
3. حسانة محيي الدين ، اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات ، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلد 9، ع 2 ، الرياض، 2004
4. رمضان السراج، دور الأسواق المالية في تحقيق التنمية التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات العالمية، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، الكويت، عدد: 18، 2000
5. زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة –الجزائر، ع 8، 2010

6. ضرار الماحي العبيد أحمد، نشأة و تطور مفهوم التنمية المستدامة، مجلة التنوير، دورية علمية ثقافية محكّمة تصدر عن مركز التنوير المعرفي بالسودان، العدد5، أفريل 2008

7. عبد المنعم السيد علي وسعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة: المفهوم، الاستراتيجيات، المؤشرات، النتائج، دراسة مقارنة في أقطار مختارة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلة نصف سنوية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد الثالث، القاهرة، 1994

8. عدنان وديع، اقتصاديات التعليم، مجلة جسر التنمية، دورية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد68، ديسمبر 2007

9. علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم و سوق العمل و قياس عوائد الاستثمار البشري، دراسة مقدمة للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، أكتوبر 2001

10. علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الخامس، العدد الثاني، جوان 2003

11. مارسيل كاسار ودفيد فولكرتس لاندو، الديون السيادية، مجلة التمويل والتنمية، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي ، واشنطن، ديسمبر 1997.

12. مالكوم رايت، الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقال تواجه العولمة المالية، مجلة التمويل والتنمية، مجلة فصلية يصدرها صندوق النقد الدولي، واشنطن، عدد 2 ، 1999

13. مجلة دراسات اقتصادية الصادرة عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية، جمعية ابن خلدون العلمية، الجزائر، العدد 1، 1999

14. محمد آدم، "خصوصية التطور الاقتصادي في الدول النامية"، مجلة النبأ، العدد 45 ، ماي 2000

15. محمد عدنان وديع، التعليم و سوق العمل: ضرورات الإصلاح-حالة الكويت، دراسة مقدمة إلى المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بدون تاريخ

16. محمد قاسم القريوتي، واقع نظريات التنمية الغربية و إمكانية تطبيقها في الدول النامية، مجلة جامعة عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، مركز النشر بجدة، مجلد 1، 1988

17. محمد مراياتي، اقتصاد المعرفة تكنولوجيا المعلومات والتعريب، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأسكوا-بيروت، 2004

18. مرال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة، وموقع المرأة من تطورها، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، 2006

19. نبيل علي ونادية حجازي، الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2005

ا .4 - التقارير

1. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2011
2. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنة 2006
3. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2011
4. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)، تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2010
5. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2009: إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية
6. البنك الدولي، حقائق عن الهجرة والتحويلات 2011
7. بنك السودان، أهم التطورات الاقتصادية العالمية، التقرير السنوي رقم: 42، 43، السودان، 2003
8. تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2005، الأمم المتحدة، نيويورك، 2006
9. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر، سبتمبر 2011
10. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، أعداد مختلفة للسنوات: 1999، 2000،2001 ، 2002، 2003،2004

11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصفاة، الكويت، 2005
12. المكتب الإقليمي لـPNUD للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009
13. اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، 2011

ا .5 – الملتقيات والمؤتمرات العلمية

1. زرزار العياشي، الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، يومي 12-13 ديسمبر 2009، جامعة باتنة
2. شاهد يوسف، العولمة والتحديات التي تواجه البلدان النامية، كتاب العولمة وإدارة الاقتصاديات الوطنية، ندوة من تنظيم صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 18-19 نوفمبر، 2000
3. صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري – قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مع مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعات المحلية، جامعة باتنة، يومي 12-13 ديسمبر 2009
4. عبد الحق لعميري، تطوير الصادرات خارج المحروقات، مداخلة ملقاة في الملتقى الوطني التاسع حول رهانات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، يومي 8و9 ماي2000.
5. عبد الرحمن الهيتي نوزاد، الوطن العربي وتحديات التنمية في ظل عالم متغير ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2003

ا .6 – مواقع الانترنت

1. الموسوعة الحرة ويكيبيديا: http://fr.wikipedia.org/wiki

2.إحصائيات عن البنك الدولي على الرابط:
http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/economycharacteristics

3.السباعي عبد الرؤوف، آثار الثورة على الاقتصاد المصري، من الموقع:
http://aljadidah.com

4.سانا : الوكالة العربية السورية للأنباء:
http://www.sana.sy/ara/280/2010/06/20/294039.htm

5.صلاح رمضان علي الرابطي، هجرة العقول العربية في عصر العولمة و انعكاساتها على عمليات التنمية البشرية في الوطن العربي، من الموقع:
www.elssafa.com/index.php?option:com:179

6.عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، الحوار المتمدن، العدد 333 بتاريخ 2002/12/10، من الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305

7.عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، من الموقع:

www.kantakji.com/fiqh/Files/Env/9002.doc

8.عبد الوهاب القحطاني، عولمة الفقر في الدول النامية، من الموقع:
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=151041&issueno=8836

9.عدنان فرحان الحوارين، هجرة الكفاءات و أثرها على التنمية الاقتصادية ، الحوار المتمدن، ع3389، 07 جوان 2011، من موقعها على الانترنت:
www.ahewar.org.

10. كريم أبو حلاوة، أين العرب من مجتمع المعرفة؟
www.mokarabat.com/mMo12-21.htm

11. محمد حسن يوسف، دور الدولة في الاقتصاد، من الموقع:
http://www.saaid.net/Doat/hasn/163.htm

12. محمد دياب، اقتصاد المعرفة.. أين نحن منه؟
www. Balagh.com/islam/islam1.htm

13. محمد سعد ابو عامود، اقليم جنوب آسيا قراءة استراتيجية من الموقع: السياسة الدولية من موقع الاهرام الرقمي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95967&eid=2

14. محمد غنايم،دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي،من الموقع:

http://www.ao-alademy.org/wesima_articles/Library.20061208-803.html

15. مصطفى العبد الله الكفري، التنمية البشرية هي الغاية والنمو الاقتصادي هو الوسيلة لتحقيقها، الحوار المتمدن، العدد: 564 بتاريخ 15-08-2003 على الصفحة:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9257

16. موسوعة المعرفة من الموقع:

http://www.fao.org/news/story/ar/item/35791/icode

17. موقع الجزيرة على الصفحة:

http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/B7AB2CE1-98A2-42BA-A7AD-B89FB3376441.htm

18. نبيل جعفر عبد الرضا، الدولة في عالم متغير

http://www.al-mannarah.com/paper.php

20. نشرية النظام المعلوماتي الأورومتوسطي للمعرفة في مجال المياه EMWIS في عددها 76 الصادر بتاريخ جانفي 2010 على الرابط:

http://www.emwis.org/thematicdirs/eflash/flash76_ar

21. هند علوي، مؤشرات قياس مجتمع المعلومات: رؤية المكتبيين بجامعة منتوري بقسنطينة:

www.cybrians.info/journal/n010/info.htm

II. المراجع باللغات الأخرى

II-1. LIVRES

1. Brahimi A., Le Maghreb à la croisée des chemins, The Centre for Maghreb Studies Londres, 1996

2. Christian Jimenez et autres, économie générale, éditions NATHAN, Paris, 1992

3. Cristopher Pass, Brayan Lowes et Leslie Davies, Dictionary of economics, ACADEMIA, Beirut, Lebanon,1995
4. Daniel Arnould , les marchés des capitaux en France, Armand Colin, Paris ,1995
5. Dwight H. Perkins et autres, économie du développement, 3eme ed., de boeck, Paris, 2008
6. Fredéric Teulon , La nouvelle économie mondiale, PUF (Presse Universitaires de France), 6eme ed. 2008
7. Frederic Teulon, Croissance, crises et développement, Presse Universitaire de France (PUF), 5e édition, 1998
8. Gabriel WACKERMANN, "Géographie du développement", Ellipses, France, 2005
9. Gill Jacoud, la monnaie dans l'économie, France, Nathan 3ed 1918
10. Guy Caudamine, Jean Mantier, Banque et marche financier, paris Ed: économéca,1998
11. Hocine BENISSAD, stratégies et expériences de développement, Office des Publications Universitaires, Alger, 1985
12. Lawrance D, Schall and Gihihaley, Introduction to financial management, New york MC-2ew, Hill book company, 1997
13. Luc Bernet Rolande, principe de technique bancaire, Dunond, Paris,19édition,1997
14. Matouk BELATTAF, économie du développement, ed. office des publications universitaires (OPU), Alger, 2010
15. Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Econimie internationale, nouveaux horizons, Paris, 2009
16. Sadek BAKOUCHE , La relation éducation -développement : éléments pour une théorie, OPU, Alger, 2009
17. Sanchez Arnau et autres, Dette et développement, OPU, Alger, 1982
18. Subrata Ghatak, Introduction to development economics, Routledge, London, 3rd edition, 1998
19. W.W. Rostow, "les étapes de la croissance économique", Edition du Seuil, Paris, 1963

II-2. THESES ET MEMOIRES

- Moussa Mohammed Koni, « L'échec du développement : une responsabilité à partager », mémoire de maîtrise en sociologie, université du Québec à Montréal, dec 2000

II-3. REVUES ET PERIODIQUES

1. Emanuele Baldacci et autres, Que faire pour aider les pauvres, Finance et Développement, FMI, V42,n° :02, Juin 2005

2. Finance & Développement, FMI , Volume 42, n°3, Sept 2005
3. Fred Pearce, l'eau cachée, TUNZA : le magazine du PNUE pour les jeunes, v.6, n°3 , 2008
4. Moises Ikonicoff, Théorie et stratégie de développement : le rôle de l'Etat, in :Tiers Monde , 1983 , tome24 , n° :93
5. Nicolas Eyzaguirre, Soutenir l'Amérique latine dans sa transformation, Finances & développement, FMI, Mars 2011, Volume 48 • Numéro 1
6. Notre planète : un patrimoine vivant- l'avenir des forets, revue du programme des nations unies pour l'environnement (PNUE), sept. 2008
7. Saleh M. Nsouli et autre, La mondialisation et l'Afrique, Finance et développement (F&D), FMI, volume 38, n°4, Déc. 2001.

II-4. RAPPORTS

1. Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2000-2001
2. FAO, l'état des ressources en terre et en eau pour l'alimentation et l'agriculture dans le monde 2011
3. FAO, Situation des forêts du monde 2011
4. FAO, The state of Food insecurity in the World, Rome, 2011
5. The world bank, Africa development indicators, 2011

II-5. Sites Internet

1. 1.refe. Banque mondiale, classification des pays, site : http://donnees.banquemondiale.org/a-propos/classification-pays
2. :Bernard Conte," Le sous développement : Retard de développement" : http://conte.u-bordeaux4.fr/Enseig/Lic-ecod/docs_pdf/Rostow1.pdf
3. Bernard CORNEVIN, Le développement divergent des tiers mondes après 1980 : http://www.cndp.fr/revuedees/pdf/108/06309411.pdf
4. Croissance, développement et changement social, fiche de cours téléchargée sur www.studyrama.com
5. Lassina Konate, cours d'économie du développement, site : http:// foad r.org/IMG/pdf/Chapitre4-3.pdf



الأهداف الجديدة للألفية

الأهداف	الغايات
استئصال الفقر و الجوع الشديدين	- بين 1995 و2015، إنقاص نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف. - بين 1995 و 2015، إنقاص نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف.
تحقيق شمولية التعليم الابتدائي	- ضمان كون الأطفال في كل مكان، الصبيان و البنات على نحو مماثل، قادرين بحلول العام 2015 على إتمام الطور الخاص بالتعليم الابتدائي.
الحض على المساواة بين الجنسين و استقلالية النساء	- إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي و الثانوي، و في جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام 2015.
تخفيض نسبة وفيات الأطفال	- بين عامي 1995 و2015، تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.
تحسين الصحة الأمومية	- بحلول العام 2015، تخفيض معدل وفيات النساء إبّان الحمل، بنسبة ثلاثة أرباع .
مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (السيدا) و الملاريا و أمراض أخرى.	- بحلول العام 2015، وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة/ الايدز، و متابعة ما بدئ في مضادته. - بحلول العام 2015، وقف نهائي لحدوث الملاريا و أمراض رئيسية أخرى و متابعة ما بدىء في مضادته.
تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية	- مزيد من التطوير لنظام تجاري و مالي منفتح، متوقع السلوك، غير تمييزي، يشمل الالتزام بالحكم الصالح و التنمية و تخفيض الفقر. - معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، بما في ذلك إمكانات الصادرات المعفية من التعريفات، و برنامج معزز للتخفيف من أعباء الديون الثنائية الرسمية أو إلغائها،

	ومساعدات إنماء رسمية أكثر سخاء للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر. - معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان المحاطة باليابسة و الدول الجزرية الصغيرة النامية. - التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية، من خلال إجراءات قطرية و دولية لجعل الديون القابلة للتحمل على الأمد الطويل. - بالتعاون مع البلدان النامية، تطوير استراتيجيات لإتاحة العمل اللائق والمنتج لمن في سن الشباب. - تشجيع الصناعة الصيدلانية و تأمين إمكان الحصول على الأدوية في البلدان النامية بأسعار متحملة. - بالتعاون مع القطاع الخاص، جعل فوائد التقانات الجديدة، و بخاصة تقانات المعلومات والاتصالات متوفرة و في متناول الجميع.
الاستدامة البيئية	- العمل على أن يدخل بروتوكول " KYOTO" حيز التطبيق و هذا قبل عام 2002، و يكون ذلك بالبدء في التقليص من إرسال الغازات الحابسة للحرارة. - التأكيد على التطبيق الكلي للاتفاقية حول التنوع البيولوجي و اتفاقية الأمم المتحدة حول محاربة التصحر، على وجه الخصوص بإفريقيا. - وضع حد للاستغلال غير العقلاني للموارد المائية، بإيجاد استراتيجيات لتسيير الماء على المستويات الجهوية، الوطنية والمحلية. - تكثيف التعاون قصد تقليص انعكاسات الكوارث الطبيعية والكوارث المترتبة عن الإنسان.

المصدر : - علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، مجلة السياسات الاقتصادية، مجلة نصف سنوية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، المجلد الخامس، العدد الثاني، جوان 2003، ص ص: 75-77.

- برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.

فهرس المحتويات

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال